جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

عنوان المذكرة:

دور القطاع الفلاحي في تفعيل برامج التنمية المحلية

دراسة حالة ولاية جيجل

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

تخصص إدارة الجماعات المحلية.

إعداد الطالبة:

سيفر كنزة

إشراف الدكتور

بلعيفة أمين

لجنة المناقشة:

الأستاذ/ د كريبش نبيل	**رئيسا**
الأستاذ/ د بلعيفة أمين	**مشرفا ومقرر**
الأستاذة/ د كحال سعيدة	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2017 – 2018

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل والذي أتقدم من خلاله

لكل من أعاني على عقباته

الشكر الجزيل للأستاذ بلعيفة أمين على قبوله الإشراف على مذكرتي

وكذا صبره ومختلف النصائح والتوجيهات المقدمة.

كذلك أتقدم بالشكر لمختلف الإدرات المحلية التي استقبلتني وأمدتني

بكافة المعلومات والإحصائيات خلال الدراسة الميدانية وأخص بالذكر

مديرية المصالح الفلاحية ، الديوان الوطني للأراضي الفلاحية

الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي، محافظة الغابات، مديرية الموارد المائية

مديرية الصيد البحري

زملائي في العمل والذين ساندوني عمر، باديس

سميرة،جمال

زملائي في الدراسة نوال، حسان، شديد.

الإهداء

إلى أبي الحبيب رحمه الله وطيب الله ثراه

إلى الغالية والحبيبة وقرة العين أمي حفظها الله

إلى نور عيوني أخوي رضوان ومسعود

إلى أخواتي سليمة وزوجها وأولادها

هدى وزوجها وولدها

إلى زهرة التي أعانتني وتحملتني كثيرا

إلى زوجة الأخ العزيزة سمية.

إلى جواهري النادرة نور اليقين،أيوب،أدم،عبد الحي،رحمة.

إلى رفيقة الدرب وتوأم الروح زهيرة.

مقـــدمـة

تمهيد:

يعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر قطاعا حساسا في التنميـة الاقتصادية نظرا للدور الذي يلعبه في التطور الاقتصادي والاجتماعي وتنمية المناطق الريفية، واستغلال الإمكانيات الطبيعية ،و ارتبط تطور القطاع الفلاحي في الجزائر بالمشاريع والمخططات المركزية المخصصة لترقيته، وعرفت السنوات القليلة الماضية إطلاق عدة برامج كبرى استفاد منها القطاع، حيث رفع حجم الاعتمادات المالية المخصصة له إلا أنه عجز عن تحقيق التنمية المنشودة بداية بالقضاء على التبيعة الغذائية للخارج والتقليص من حجم فاتورة استيراد، هذا العجز المتواصل ومحدودية القطاع الفلاحي في دفع عجلة التنمية رغم الإمكانيات التي يملكها، جعل العديد من المختصين ينادون بضرورة معرفة الخلل الذي يعيشه هذا القطاع ووضع الحلول الكفيلة لدلك.

مبررات اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

-كل عملية بحث تهدف إلى محاولة إثراء موضوع الدراسة من خلال تغيير طريقة الطرح والمعالجة والإفادة بمختلف النتائج المتحصل إليها.

- الرغبة في معرفة الإمكانيات والمقومات الفلاحية للجزائر عامة، ولولاية جيجل بصفة خاصة.

- ارتباطي واهتمامي بعالم الريف ومحاولة معرفة كل البرامج الموجهة لتطويره.

الأسباب الموضوعية:

- الأهمية التي حضي بها القطاع الفلاحي مؤخرا في الجزائر من خلال توجيه العديد من البرامج التنموية، وتأكيد الدولة على أهميته انطلاقا من القضاء على التبعية الغذائية.

- محاولة ابراز جوانب القصور التي أعاقت تطور القطاع الفلاحي في الجزائر رغم الاعتمادات المخصصة له

- تسليط الضوء على دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المحلية من خلال الإشارة إلى السياسات الفلاحية الجديدة المعتمدة من طرف الدولة.

أهمية الموضوع :

- محاولة الدولة النهوض بالقطاع الفلاحي من خلال سياسات الدعم التي طبقتها وإبراز أهميتها في تنمية القطاع وتحقيق التنمية.

– معرفة واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وأهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية وكذا مختلف العراقيل والتحديات التي تواجهها.

– استعراض مختلف الإصلاحات التي عرفها قطاع الفلاحة في الجزائر وتحليل نتائجها بإظهار إجا بياتها وتحديد جوانب القصور في تطبيقها.

أدبيات الدراسة:

– كتاب فوزية غربي تحت عنوان " **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي –حالة الجزائر**"، حاولت الباحثة من خلال مؤلفها الإشارة إلى الإمكانيات الفلاحية للدول العربية ومختلف السياسات الفلاحية المنتهجة فيها، كما تطرقت إلى معوقات القطاع في الدول النامية، لتتناول في الأخير دراسة حالة الجزائر معتمدة في ذلك على مختلف البرامج المطبقة منذ الاستقلال وصولا إلى تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، مع الإشارة إلى واقع الإنتاج الزراعي فيها وأهم المعوقات التي قلصت من دور القطاع الفلاحي.

– كتاب " **أزمة العقار الفلاحي في الجزائر وطرق تسويتها: من تأميم الملك الخاص إلى خوصصة الملك العام**" لمؤلفه عجة الجيلالي، وتطرق الباحث فيه لمختلف التطورات التي شهدها العقار الفلاحي في الجزائر مشيرا إلى مختلف البرامج التنموية وانعكاساتها على القطاع الفلاحي ليصل في الأخير إلى اقتراح حلول وتوصيات للنهوض به خاصة من جانب معالجة قضية العقار الفلاحي التي تعتبر حسبه من أبرز معيقات التنمية الفلاحية في الجزائر.

كذلك اعتمدت في إنجاز بحثي على دراسات أكاديمية أخرى تتمثل في مذكرات الدكتوراه والماجيستير:

– رسالة دكتوراه بعنوان "ا **لقطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**" للباحث محمد غردي، جامعة الجزائر 03 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تطرق بالدراسة إلى دور القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية مع الإشارة إلى مختلف الإمكانيات المتاحة له في الجزائر مبرزا مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني، ليتناول بعد ذلك الاستثمار الزراعي في الجزائر وسياسة الدعم الزراعي فيها

ليصل في الأخير إلى التجارة الزراعية في ظل أحكام المنظمة العالمية للتجارة وأثر انضما م الجزائر إليها ومختلف التحديات والإجراءات الممكن اتخادها لحماية القطاع الفلاحي.

– رسالة دكتوراه للباحث بومدين زواوي، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر بعنوان "**التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقارنة كمية)** ، ركز الباح ث بداية على دور السياسات الفلاحية في تحقيق التنمية الفلاحية، ليسلط الضوء على طرق تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر (2009–2015).

– دراسة للباحثة عياش خديجة–رسالة ماجستير–تحت عنوان " **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر من خلال دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000–2007**."، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر تطرقت الباحثة في دراستها لمختلف الإمكانيات الفلاحية للجزائر مشيرة إلى مكانة الزراعة في الاقتصاد الوطني ومختلف الإصلاحات التي طرأت عليها منذ الاستقلال، كما تناولت دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية المنتهج في الجزائر انطلاقا من تعريفه وطرق تنفيذه وكذا مختلف أهدافه.

– دراسة للباحثة جرمولي مليكة – رسالة ماجستير–جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية تحت عنوان "**السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليه ا: دراسة حالة ولاية البويرة**". تطرقت الباحثة فيها إلى مختلف السياسات الفلاحية التي طبقت في الجزائر من الاحتلال الفرنسي إلى غاية تطبيق السياسة الفلاحية الجديدة لتدرس في الأخير تأثير السياسة الفلاحية المنتهجة على ولاية البويرة.

إشكالية الدراسة

يعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر قطاعا استراتيجي نتيجة الدور الذي يلعبه في دفع عملية التنمية سواء على المستوى المحلي أو الوطني، على هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية :

إلى أي مدى استطاعت السياسة الفلاحية المنتهجة في الجزائر المساهمة في تحقيق التنمية المحلية ؟

ولتوضيح الإشكالية الرئيسية طرحنا الأسئلة الفرعية التالية:

– ماهي الإمكانيات المتاحة للقطاع الفلاحي في تفعيل برامج التنمية المحلية؟

– هل الإصلاحات التي قامت بها الجزائر وفرت المناخ المناسب للتنمية فيها؟

– ما هو الدور الذي يلعبه القطاع الفلاحي محليا؟ وكيف يساهم في عملية التنمية؟

– هل تبني الجزائر للسياسة الفلاحية الجديدة ومحاولة مراعاة المعطيات المحلية والبيئة الريفية على الخصوص كفيل بدعم التنمية المحلية في الجزائر؟

5-حدود المشكلة

أ-الحدود الزمنية:

تطرقت في هذه الدراسة إلى السياسة الفلاحية في الجزائر من خلال معرفة المقومات والدور الذي يلعبه القطاع في التنمية الاقتصادية وإبراز مختلف الإصلاحا ت التي مست القطاع منذ الاستقلال إلى اليوم مع محاولة دراسة السياسة الجديدة المنتهجة في الجزائر وواقع ونتائج تطبيقها محليا وهذا انطلاقا من دراسة واقع القطاع الفلاحي في ولاية جيجل.

ب-الحدود المكانية:

يتناول البحث مكانة القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية محليا، وهذا من خلال الإشارة إلى السياسة المنتهجة في الجزائر، مع دراسة الواقع الفلاحي لولاية جيجل لمعرفة كيفية تطبيق السياسات الفلاحية في الواقع ومدى تحقيقها للأهداف محليا.

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

الفرضية الرئيسية:

-كلما تجاهلت البرامج والمخططات الفلاحية خصوصيات الجهات المحلية كلما فشلت هذه المخططات في المساهمة في تحقيق التنمية المحلية.

-كلما أخذت خصوصيات الجهات المحلية في إعداد البرامج والمخططات الفلاحية كلما نجحت في المساهمة في تفعيل التنمية المحلية.

الفرضيات الفرعية:

– الإمكانيات المادية وحدها غير كافية لتفعيل برامج التنمية المحلية.

– التنمية المحلية في المناطق الريفية مرتبطة بمدى فاعلية السياسات الفلاحية المنتهجة.

منهجية الدراسة:

إن طبيعة الموضوع المعالج تتطلب توظيف عدو مناهج للوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة منها:

المنهج الإحصائي: ويقوم على استخدام الوسائل الحسابية والرياضية في تجميع البيانات والمعلومات المختلفة، وتنظيمها وتبويبها عن طريق الأرقام والحسابات المرتبطة بها، وكذلك تحليل ووصف الأرقام وتفسيرها بشكل يمكن الباحث من تقديم عدد من الاستنتاجات التي تساعده لتحقيق أهداف البحث.

واستعمالي لهذا المنهج كان مرتبطا بجمع العديد من الإحصائيات والبيانات التي كانت تساعدني في عملية التفسير وكذلك توزيع العديد من الإحصائيات في جداول بيانية ودوائر نسبية.

المنهج التاريخي: ينطلق هذا المنهج من دراسة الماضي بمختلف أحداثه وظواهره، ودراسة التاريخ بمعناه الخاص يعني البحث في مجمل حياة البشر الماضية، وما تشمله من أحداث وعلاقات ومتغيرات في فترات زمنية مختلفة وعلى هذا الأساس فإن المنهج التاريخي يقوم على دراسة الماضي حتى نتمكن من معرفة الخلل في الحاضر وتجنبه مستقبلا.واستعمالي لهذا المنهج كان بناءا على معرفة التطور التاريخي للقطاع الفلاحي في الجزائر من خلال الإشارة لمختلف السياسات المنتهجة، بمعرفة ظروفها ونتائجها التي أثرت على تنمية القطاع الفلاحي.

المنهج المقارن: هو مقارنة الظواهر مع بعضها انطلاقا من الوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بينها هذا قصد معرفة الظروف المحيطة بالظاهرة، والكشف على الروابط والعلاقات من خلال عملية المقارنة.

وبالتالي فمحاولة تقييم سياسة فلاحية ومعرفة سلبيات وإيجابيات تطبيقها تتطلب عماية المقارنة مع غيرها من السياسات المنتهجة.

منهج دراسة حالة: وهو المنهج المعتمد على دراسة حالة معينة بهدف جمع معلومات متعمقة عنها ،وهو مفيد في إعطاء معلومات لا يمكن الحصول عليها بأساليب أخرى، واعتمادي على هذا المنهج كان انطلاقا من دراسة القطاع الفلاحي في ولاية جيجل كعينة.

المقابلة: تعتبر المقابلة من الأدوات الرئيسية لجمع المعلومات المباشرة وهي تفاعل لفظي بين شخصين في موقف مواجهة حيث يحاول أحدهما وهو الباحث القائم بالمقابلة أن يحصل على بعض المعلومات من الشخص الأخر وهو المبحوث.

واستعمالي للمقابلة كوسيلة للحصول على المعلومات كان خلال دراستي الميدانية، حيث مكنتني المقابلات التي أجريتها من تكوين صورة عن القطاع الفلاحي في ولاية جيجل.

تقسيم الدراسة:

قصد الإحاطة بموضوع الدراسة تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول أساسية متكونة من ثلاث مباحث.

الفصل الأول تم التطرق فيه إلى تعريف السياسة الفلاحية وإبراز أهدافها وأنواعها ووسائل تطبيقها، إضافة إلى الإشارة إلى واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وإبراز دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية .

أما الفصل الثاني فخصص لمختلف السياسات الفلاحية التي طبقتها الجزائر مند الاستقلال إلى اليوم، ودورها في عملية التنمية المحلية فتم الإشارة إلى القطاع الفلاحي خلال مرحلة التسيير الذاتي والثورة الزراعية وإعادة الهيكلة إضافة إلى التكييف الهيكلي وصولا إلى تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وأخيرا تم تناول سياستي التجديد الريفي والفلاحي ومختلف النتائج المترتبة عن تطبيقها.

وأما الفصل الثالث فقد تم تخصيصه لدراسة واقع القطاع الفلاحي في ولاية جيجل ومدى مساهمته في تحقيق التنمية المحلية بها من خلال عرض مختلف الإمكانيات والمقومات المختلفة التي تتوفر عليها الولاية، وصولا إلى النتائج الملموسة عن تطبيق السياسة الفلاحية الجديدة وذلك بإبراز مختلف نتائجها لنصل أخيرا لعرض عراقيل التنمية الفلاحية ومستقبلها في ولاية جيجل .

الصعوبات:

– ضيق الوقت وتشعب الموضوع خاصة أثناء القيام بالدراسة الميدانية التي تطلبت زيارة العديد من فواعل السياسة الفلاحية المحلية قابله طول فترة الانتظار للحصول على موعد المقابلة.

– قلة الكتب بالنسبة للسياسة الجديدة المتناولة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وكذلك تطبيق سياستي التجديد الفلاحي والريفي واعتمادي الكبير على مختلف مذكرات الدكتوراه والماجستير المعالجة للموضوع، إضافة للمقالات المنشورة في المجلات.

- العراقيل والصعوبات التي واجهتني عند قيامي بالدراسة الميدانية كحجب المعلومات وعدم دقتها أحيانا، كذلك الإجراءات البيروقراطية نتيجة طول الترتيبات الإدارية للحصول على المقابلة لدى بعض المؤسسات ورفض بعضها منح الترخيص لإجراء المقابلة مع موظفيها لأسباب منها ضغط العمل، أو سرية المعلومات .

الفصـــل الأول:

السياسة الفلاحية وواقع القطاع الفلاحي في الجزائر

ترتبط عملية تنمية القطاع الفلاحي بطبيعة السياسة الفلاحية المطبقة، إضافة إلى مختلف الإمكانيات التي تساعد على ترقية القطاع الفلاحي، انطلاقا من الدور الاستراتيجي له في عملية التنمية الاقتصادية، في هذا الفصل سنحاول التطرق إلى مفهوم السياسة الفلاحية على اعتبار أنه ا الموجه للقطاع الفلاحي من خلال كل الإجراءات المتخذة انطلاقا من تعريفها وذكر أهدافها وأنواعها، لنعرض بعد ذلك مختلف الإمكانيات والمقومات التي تؤهل القطاع الفلاحي في الجزائر لدفع عجلة التنمية وتنويع مصادر دخلها بدل الاعتماد المطلق على ريع البترول وهذا من خلال الإشارة إلى الدور التنموي لهذا القطاع.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الفلاحية

تعتبر السياسة الفلاحية الموجه الرئيسي لنشاط القطاع وفقا لتدابير وإجراءات تتبناها الحكومة لمعالجة جوانب الخلل والضعف كتحسين الإنتاج والاهتمام بالفلاحين، باعتباره قطاعا استراتيجي وحيوي لتحقيق التنمية الاقتصادية. فنجدها مختلفة من دولة لأخرى، وحتى داخل الدولة الواحدة فكل مرحلة تختلف عن سابقتها.

1/ تعريف الساسة الفلاحية :

فالسياسة الفلاحية هي: "مجموعة الإجراءات المختارة من الوسائل الإصلاحية المناسبة التي يمكن بموجبها توفير أكبر قسط من الرفاهية للمشتغلين في قطاع الزراعة وذلك من خلال تحسين مستوياتهم المعيشية عن طريق زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وضمان استمراريته فهذه السياسة تهدف إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمشتغلين في الزراعة"[1].

كما تعرف بأنها:" مجموعة من الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة تجاه القطاع الزراعي، وهي في الوقت نفسه أسلوب إدارة الدولة للقطاع الفلاحي في سبيل تحقيق أهداف محددة تنظمها الخطط الزراعية.[2]

وهي كذلك "مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات التي يتحقق بها تحقيق أهداف محددة إد انها تعمل على إحداث تغيرات نوعية في بنية القطاع الزراعي من خلال التغيرات التي تتناول التركيب المحصولي والفن الإنتاجي وهيكل الصادرات الزراعية وغيرها، وهي كذلك تعمل على إحداث تغيرات نوعية في البنية الاقتصادية الزراعية، كما أنها تمثل تدخل الدولة في هذا القطاع لتحقيق أهداف محددة".[3]

كما تتجسد السياسة الفلاحية في" منظومة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تسنها الدولة بغية تحقيق أهداف تنظمها الخطط التنموية الزراعية، وهذه الأهداف غالبا ما تكفي إلى زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي ولتحقيق أقصى درجة مكن الاكتفاء الذاتي وزيادة العائد من الصادرات وتكثيف الجهود لتضييق الهوة بين الطلب على الغداء وإنتاجه"[4].

---

[1]- رحمن حسن الموسوي، **الاقتصاد الزراعي**. دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2012، ص199.

[2]– منى رحمة، **السياسات الزراعية في البلدان العربية**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص11.

[3]– عبد القادر بابا،عابدعدة،" السياسات الزراعية الداعمة للتنمية الفلاحية"،**مجلة نور للدراسات الاقتصادية**، مجلد رقم 03، العدد 04، جوان 2017، ص 73.

[4]– ابتسام حاوشين، "السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي،" **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، العدد06، ص 102.

كما تعرف السياسة الفلاحية أنها: "فرع من السياسة الاقتصادية العامة التي يتم رسمها وتطبيقها في القطاع الزرعي، ويتم التنسيق بينها وبين غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق أهدافها المسطرة."[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول إن السياسة الفلاحية هي جملة التدابير التي تتخذها الدولة والتي تخص القطاع الفلاحي، قصد توجيه نشاطه بغية تحقيق العديد من الأهداف المسطرة في بدايتها تحقيق الاكتفاء الذاتي والقضاء على التبعية الغذائية للخارج.

2/ أهداف السياسة الفلاحية:

إن هدف أي سياسة قطاعية مهما كان نوعها هو تحقيق التنمية، وانطلاقا من أن كل إجراء أو قانون يهدف إلى معالجة جوانب القصور في قطاع ما، فإن تبني السياسة الفلاحية يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف المباشرة وغير المباشرة.

فأما الأهداف المباشرة فتتمثل في:[2]

- تحقيق توازن الأسعار الفلاحية الحقيقية: وتكون هذه العملية عن طريق التوافق بين السياسات السعرية والسياسات التجارية التسويقية وقد ساهم هذا التوزيع في تشجيع الاستثمار الفلاحي من جهة والرفع من القدرات الشرائية داخل الأوساط الريفية من جهة أخرى

- تنمية الإنتاج الفلاحي: وهذا الهدف يتحقق عبر التنسيق بين كافة السياسات والبرامج الفلاحية منها السياسات السعرية والتسويقية والهيكلية والتي تؤدي إلى استغلال الموارد بمختلف أنواعها المادية المالية والبشرية عبر الاهتمام بالتكنولوجيا الحديثة وقد أدى هذا الهدف إلى رفع مستوى الدخل والتشغيل داخل المناطق الريفية بالإضافة إلى المساهمة في عملية التصدير.

- الرفع من حجم الصادرات الفلاحية: إن هدف أي عملية إنتاجية مهما كان نوعها هو المساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوجيه الفائض من الإنتاج إلى الأسواق الخارجية قصد إنعاش التجارة الخارجية من جهة و جلب العملة الصعبة.

---

[1]- عز الدين نزعي ، هاشمي،الطيب، " السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي "، **مجلة العلوم الاقتصادية**، المجلد التاسع، العدد الثالث والثلاثون، تموز2013، ص 6.

[2]- بومدين زاوي، "التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر-مقارنة كمية-"، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير تخصص: اقتصاد وتسيير عمومي)، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، الجزائر، 2016/2015، ص41.

أما الأهداف غير المباشرة فتتمثل في:[1]

– تلبية الاحتياجات الغذائية واحتياجات أخرى داخل المناطق الريفية وتقليص التفاوت داخل المجتمع عن طريق تحسين ظروف معيشة سكانها من خلال توفير الشروط الضرورية لتثبيتهم وتقليل هجرتهم. فالثابت أن مداخيل الفلاحين متدنية بالنسبة للقطاعات الأخرى وبالتالي وجب تحسينها لتحقيق عدالة في التوزيع.

– المساهمة في الرفع من إنتاجية القطاعات الأخرى كالصناعة مثلا باعتبار المنتجات الفلاحية هي مدخلات للقطاع الصناعي هذا ما يؤدي إلى تغير في مستوى الدخل وحجم التشغيل داخل هذه القطاعات من خلال تنمية العلاقات وتحقيق الترابط والتكامل بين الزراعة وباقي القطاعات الأخرى، فتحقيق الاستقرار داخل القطاع الفلاحي يتطلب استقرار اليد العاملة وعدم هجرتها إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى مع المحافظة على نسبة مشاركة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

– تحسين القدرة الشرائية للعائلات الريفية وهذا من خلال العمل على توفير مناصب الشغل وجلب اليد العاملة إلى القطاع الفلاحي والمحافظة عليها.

3/رسم السياسة الفلاحية:

تعتبر السياسة الفلاحية جزء من السياسة الاقتصادية لأي دولة، لهذا فإن عملية الإعداد والتنفيذ وكذا عمليتي التقييم والتقويم هي مهمة كل حكومة، لكن يجب مراعاة والتقيد بالخطوات التالية عند وضع أي سياسة فلاحية:[2]

–دراسة وتحليل المشاكل العامة للقطاع الفلاحي ومختلف الأطراف التي تؤثر فيه وإشراك مختلف الفواعل التي لها علاقة بالقطاع مثل: القطاع الخاص، الأعوان الاقتصاديين، المنظمات المهنية قصد الخروج ببدائل وحلول مناسبة.

–إعداد البرامج والخطط التي يتم تنفيذها على أرض الواقع.

–تحليل ومتابعة الأثار التي خلفتها عملية التنفيذ.

[1]– **المرجع نفسه**،ص42.

[2]– يونس صاحب، "السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر، دراسة حالة مواد غذائية أساسية، 2000–2014"، (مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية تخصص السياسات العامة)، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2015/2014، ص 20.

وتجدر الإشارة إلى الدور الكبير الذي تلعبه الدولة فهي الفاعل الوحيد الذي بإمكانه توفير المعلومات والإحصائيات المختلفة والتي تعتبر أساسية لأي سياسة فلاحية وهذا من خلال أجهزتها المختلفة المختصة، فالإحصائيات الموثوقة والدقيقة تلعب دور مهم لصانعي القرار ويتجلى ذلك من خلال:[1]

- إعطاء صورة موضوعية عن القطاع الزراعي في مرحلة زمنية معينة والتمكن من مراقبته وتقييم مدى تطوره وإظهار الفروق بين المناطق والأقاليم الريفية

- تساعد على اتخاد القرارات على جميع الأصعدة سواء على مستوى الاقتصاد الكلي أو الجزئي.

- توفير الخدمات الأساسية ومتابعة وتقييم الأثار المترتبة على السياسات الزراعية التنموية المختلفة.

- تقدير مستوى التنمية الزراعية للدول وتحديد الأولويات والمهام المستقبلية ويعتمد رسم السياسات الزراعية واتخاذ القرارات سلبا أو إيجابا على حجم وجود المعلومات المستخدمة، وبالتالي أي نقص أو خلل أو سوء استعمال يؤدي إلى تحمل تكاليف مالية وبشرية عالية دون الوصول إلى تحقيق الأهداف.

كما أن الدولة هي المتحكم الوحيد القادر على إشراك جميع الفواعل المحلية والمركزية كل حسب دوره في المقابل إقصاء وتهميش طرف وتفضيل أخر.

4/ أنواع السياسات الفلاحية :

تختلف السياسة الفلاحية من نظام سياسي لأخر، فالسياسة الفلاحية في ظل النظام الاشتراكي الموجه تختلف عن السياسة في ظل النظام الرأسمالي الحر ويظهر هذا جليا من خلال:[2]

- السياسة الفلاحية في النظام الاشتراكي تقوم على محو التفاوت في ملكية الأراضي والقضاء على صور استغلال الملكيات الكبيرة.

- خطط وسياسةمركزية موضوعة من طرف الدولة باعتبارها المؤهلة الوحيدة لهذه العملية.

- القضاء على كل أشكال الاستغلال للعمال.

- يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.

---

[1]- فاطمة الزهرة بكالة ، نور الديطالب ،"جودة البيانات الإحصائية وأهميتها في رصد وتقييم سياسات التنمية الزراعية فيالجزائر-دراسة حالة التجديد الفلاحي والريفي2009-2016"، **المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي الجزائر**،2016، ص17

[2]- يونس صاحب،**المرجع السابق الذكر**. ص 21.

أما السياسة الفلاحية ذات الطابع الرأسمالي فتقوم على:

- غياب تدخل الدولة في القطاع مع منح المبادرة للقطاع الخاص بجعله يحتل الدور القيادي في تنمية الفلاحة.

- القضاء على كل أشكال الرقابة على الأسعار بمعنى عدم تدخل الدولة عند ارتفاعها أو انخفاضها لأنها تخضع لمنطق السوق.

- الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

ويمكن تمييز ثلاث أنواع للسياسة الفلاحية وهي:

1-سياسة التوجيه الزراعي:

يعتبر الهدف الرئيسي لهذه السياسة هو تحسين فعالية النشاط الفلاحي، وتسود بشكل واضح في الدول الرأسمالية (أوروبا الغربية) والتي تجمع بين مبدأين أساسين هما الحرية الاقتصادية من جهة والتدخل الحكومي من جهة أخرى[1] فالدولة لا تتدخل إلا إذا كان ضروريا وقد أدى تطبيق هذه السياسة إلى تحقيق أهداف اقتصادية في مقدمتها زيادة الإنتاج الفلاحي وبالتالي خلق المعطيات لقيام ثورة صناعية انطلاقا من الفائض الكبير في الإنتاج الزراعي، والذي توجه عوائده إلى القطاعات الأخرى. لقد جعلت هذه السياسة من القطاع الفلاحي قاطرة للتنمية الاقتصادية الشاملة بها.

2-سياسة الإصلاح الزراعي :

لقد طبقت هذه السياسة في معظم الدول النامية الحديثة الاستقلال من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض الدول الأوربية كإسبانيا وإيطاليا وينفذ الإصلاح الزراعي كالتالي:[2]

- تحديد سقف للملكية الزراعية.

-تضع الدولة سيطرتها على ما يفيض عن هذا السقف لتوزيعه ملكيات صغيرة على الفلاحين.

- فرض التزامات محددة على المستفيدين من الإصلاح الزراعي.

وعرف الإصلاح الزراعي في الخمسينيات والستينيات والنصف الأول من السبعينيات كعملية توزيع الأراضي على الفلاحين الفقراء لاستثمارها بما يؤمن معيشة العائلة الفلاحية، ويمكن أن يشمل الإصلاح إجراءات توزيع الإنتاج

[1]-فوزية غربي،**الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي-حالة الجزائر**. مركزدراساتالوحدةالعربية، بيروت،2010، ص110.

[2]نور الديزيزعي، هاشمي الطيب، **المرجع السابق الذكر**، ص7

الزراعي.[1] وهذه السياسة تعني التغيير غير الجدري للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية القائمة أو تعديلات في الهيكل الفلاحي بما يتماشى وبلوغ النتائج المسطرة. ومن أهم أهداف هذه السياسة:[2]

- تجاوز علاقات الإنتاج القديمة خاصة أن جل الدول المتبنية لهذه السياسة دول حديثة الاستقلال.

- تشجيع أساليب الاستغلال الزراعي بهدف زيادة فعاليته.

- العمل على إيجاد نوع من التوازن في مجال الاستثمار بين الزراعة والصناعة.

- كما أن الهدف الرئيسي هو تنمية وتحسين الظروف المعيشية للفلاحين في ظل تفاقم الفوارق بين الريف والمدينة، وانطلاقا من أنهم يشكلون غالبية السكان وبالتالي فإن هناك أهداف سياسية واجتماعية من الإصلاح في مقدمتها كسب تأييد هذه الطبقة.

رغم بعض النتائج الإيجابية المحققة إلا أن سياسة الإصلاح الزراعي لم تحقق أهدافها المسطرة لعديد العوامل منها:

- حداثة الاستقلال.

- سيطرت الدولة ومختلف أجهزتها على إعداد وتنفيذ السياسات.

- قلة الموارد المالية المخصصة للقطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الأخرى في مقدمتها الصناعة.

- غياب التخطيط العقلاني المبني على دقة وصحة المعلومات رافقها غياب الإستراتيجية واضحة للنهوض بالقطاع الفلاحي.

- غياب الكفاءة في التنفيذ وقلة وسائل التأطير وضعف التكوين للمورد البشري.

3/السياسة الثورية الزراعية:

يعبر مصطلح الثورة عن التغيير الشامل والكامل الذي يحدث عندما تصبح القوى القديمة على اختلاف أنماطها وأشكالها غير قادرة على مواجهة ومواكبة متطلبات المجتمع القائمة وهي بذلك تتطلب ثلاث عمليات لقيامها:[3]

–تغيير صور الهرم الاجتماعي.

---

[1]–منى رحمة، **المرجع السابق الذكر**، ص 23.

[2]- فوزية غربي، **المرجع السابق الذكر**، ص 111.

[3]-يونس صاحب،**المرجع السابق الذكر**، ص 23

-إحلال علاقات اجتماعية جديدة محل العلاقات الاجتماعية القديمة.

-تبديل شكل ومضمون السلطة السياسية

وقد طبقت سياسة الثورة الزراعية في تلك الدول التي كانت تتبنى التوجه الاشتراكي، حيث تقوم على منح ملكية الأرض إلى الشعب ووضعها تحت تصرف الفلاحين للعمل فيها لمصلحتهم ومصلحة العامة.[1]

إلا أن هذه السياسة فشلت بسبب تغليب الأهداف السياسية على الضرورات الاقتصادية والإفراط في تقديم المزايا للعمال لكسب تأييدهم.

5/ مضامين السياسة الفلاحية:

يمكن تقسيم السياسات الفلاحية إلى ثلاث فروع وهي:

1 السياسة السعرية الزراعية:

ويقصد بها مجموع الإجراءات والقرارات والقوانين التي تؤدي إلى تكوين هيكل الأسعار في شتى المجالات الإنتاجية والاستهلاكية، وهي بذلك تؤثر على الإنتاج والاستهلاك والتوزيع ومنها على مستوى المعيشة كل هذه المؤشرات تعتبر المحاور الرئيسية للأمن الغذائي كالتعرف على متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية ومستوى الاكتفاء الذاتي إضافة إلى المستوى الغذائي للفرد.[2]

يعتبر التدخل في تحديد الأسعار الزراعية من أكثر السياسات الزراعية فعالية على المدى القصير قصد التأثير على القدرة الشرائية للمستهلكين، وتحسين مستوى دخل العاملين في هذا القطاع وتحسين مستوى معيشتهم.

وتبرز أهداف السياسة السعرية الزراعية فيما يلي:[3]

-تحقيق الاستقرار في دخول الفلاحين نتيجة استقرار الأسعار مع تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

-الحفاظ على مستويات معيشة مقبولة تبعا للدخول المتاحة

[1]-فوزية غربي، **المرجع السابق الذكر**، ص 111.

[2]- **المرجع نفسه**، ص119.

[3]- بومدين زاوي، **المرجع السابق الذكر**، ص ص 38-39.

-تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين القطاع الفلاحي وغيره من الق طاعات الأخرى توزيع الدخل الفلاحي بين الاستهلاك والاستثمار.

-تعديل هيكل الصادرات والواردات والمساهمة في إنعاش حركة وحجم الميزان التجاري للمنتجات الفلاحية.

-تحقيق التنسيق والترابط بين الفلاحة القطاعات الاقتصادية الأخرى في مقدمتها الصناعة.

-تصاحب هذه السياسات مع سياسات دعم القطاع الفلاحي بغية الرفع من حجم الإنتاج وتحسين نوعيته ولا يتم هذا إلا بعد تشجيع الاستثمار الفلاحي وتنمية الموارد البشرية داخل القطاع بحيث يتم مواجهة انخفاض الأسعار عن طريق توجيه الفائض منه إلى الأسواق العالمية.

ونتيجة اختلاف الأهداف والظروف فإن تبني هذه السياسة يختلف من دولة لأخرى من أبرز وسائل تنفيذ السياسة السعرية الزراعية:[1]

-تحديد سعر ثابت للمنتج.

-تحديد أسعار إجبارية للمنتج.

-إجراءات تحديد أسعار للمستهلك حتى يكون المنتج في متناوله.

-زيادة الإنتاج بدعم مستلزماته.

وللتحكم الأفضل في أسعار المنتجات الفلاحية يستعمل الجهاز الحكومي عدة أدوات منها.[2]

- أدوات السياسة التجارية: هذه الأدوات تؤثر على أسعار المنتجات الفلاحية من خلال التأثير على أسعار الصادرات والواردات وكمياتها.

- سياسة أسعار الصرف: ويتم بها التأثير على أسعار المنتجات المحلية الزراعية من خلال تغيرات أسعار الصرف.

- الضرائب والإعانات: حيث تتأثر الأسعار الفلاحية بأنواع الضرائب المحلية.

[1]-فوزية غربي، **المرجع السابق الذكر**، ص 111.

[2]-عبد القادر بابا،عابدعدة، **المرجع السابق الذكر**. ص ص 77-78.

– تدخلات مباشرة: وتتضمن هذه الفئة من أدوات التدخل الحكومي في الأسعار الزراعية السيطرة المباشرة على تسعير السلع الغذائية.

2 – السياسة الفلاحية التسويقية:

هي السياسة التي تهتم بانتقال المنتجات الفلاحية من باب المزرعة وصولا إلى المستهلك النهائي أو موانئ التصدير، حيث يتمثل التسويق في كافة الأنشطة المتعلقة بتحويل وتخزين من نقل المنتجات إلى المستهلك المحلي أو الأجنبي.[1]

والملاحظ أن العديد من الدول النامية تعاني مشاكل في تنظيم السوق الزراعية وتحد من فعاليتها مما جعل عملية تنظيمها أمر ملحا، وتتمثل أهداف هذه السياسة فيما يلي:[2]

–ضمان الاستقلال الوطني ولا يكون ذلك إلا بتحقيق الاكتفاء الذاتي وتنويع المنتجات الزراعية.

– تحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال زيادة الناتج الاجتماعي الحقيقي ويكون ذلك منح خلال استخدام التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية.

– تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال العمل على استقرار الأسعار الزراعية يقابلها تفعيل عملية التسويق وخلق فرص عمل جديدة.

تعتبر عملية تسويق المنتجات الفلاحية إحدى المراحل المهمة لإنجاح أي سياسة فلاحية وضعت، لهذا تم وضع بعض الأدوات المساعدة على التحكم فيها منها: [3]

– هيئات احتكارية تابعة للدولة وتتمثل في المؤسسات التي تملكها الدولة بالكامل وبها تسيطر تماما على كل مراحل التسويق.

– هيئات غير احتكارية تابعة للدولة :وتضم هذه الفئة مجالا واسعا من المؤسسات المختلفة التي توفر قناة تسويقية لكنها ليست القناة الوحيدة التي يتم عبرها نقل السلعة من المنتجين، وتقوم بالتدخل كمشتريه أو بائعة.

– تعاونيات المزارعين: وترتبط هذه التعاونيات بأنظمة التسويق الحكومية المذكورة سابقا، وتتولى هذه التعاونيات عادة التجميع الأولي للمحصول بهدف تسليمه إلى المرخص لهم من الأفراد أو الهيئات التي تقوم بمعالجته وإلى الهيئات التابعة

[1]– مصطفى عبد الغاني عثمان، **السياسات الاقتصادية الزراعية في إطار برامج التكييف الهيكلي**. جامعة الدول العربية ،1994، ص106.

[2]– فوزية غربي، **المرجع السابق الذكر**، ص 124.

[3]- بابا عبد القادر، عابد عدة،**المرجع السابق الذكر**، 78.

للدولة وفي حالات يجبر المزارعون في موقع معين على الانتماء إلى التعاونيات أو يفرض عليهم زراعة محصول محدد في مناطق معينة لصالح التعاونيات.

-منح إجازات للتجار تستخدمها الحكومة عندما لا تتولى بنفسها مسؤولية التسويق فتقوم بمنح القطاع الخاص التراخيص للقيام بالأنشطة التسويقية كوسيلة لتنظيم تسويق المحاصيل.

3-السياسة الهيكلية الفلاحية :

هي تلك السياسة الموجهة إلى الجانب الهيكلي البنائي للقطاع الزراعي هدفها تشجيع التغير في حجم المشاريع الزراعية أو تنظيمها والتقليل من حدة الصعوبات المستجدة كالتغيرات الشديدة التي تمس الجانب الهيكلي خلال عملية التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة، أو التغير الفني في علاقات المدخلات والمخرجات أو تقديم نظام زراعي جديد أو تغيير أنماط الملكية الزراعية.[1]

4-السياسة التمويلية الفلاحية:

هي عبارة عن تبني سياسة تمويلية للقطاع الفلاحي تجمع بين مساهمة المؤسسات المالية في شكل قروض مختلفة باختلاف المدة ومعدلات الفائدة ومساهمة الحكومات وفي شكل دعم بمختلف أنواعه من أجل المساهمة في زيادة الإنتاج وتوفير العمالة ورفع مستوى الدخل مع تحسين القدرة الشرائية للأسر الفلاحية.[2]

5-السياسة التشريعية الفلاحية :

هي مجموعة القوانين واللوائح والقرارات الوزارية المرتبطة بالنشاط الفلاحي وكل ما يصدر من قوانين استثنائية تتصل بالنشاط الفلاحي بمعناها الشامل، كما ترتبط بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لتنظيم التعامل مع الموارد كالماء والأراضي الفلاحية.[3]

[1]-فوزية غربي، **المرجع السابق الذكر**، ص125.

[2]- بومدين زاوي، **المرجع السابق الذكر**، ص41.

[3]-يونس صاحب، **المرجع السابقالذكر**، ص27.

المبحث الثاني: مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر

إن محاولة تنمية أي مجال اقتصادي يقتضي بالضرورة معرفة كل مقومات تطويره واستغلالها، والقطاع الفلاحي في الجزائر يملك من الإمكانيات والطاقات الهائلة ما يجعله يحتل مقدمة القطاعات المؤهلة لذلك . وعلى هذا الأساس وجب استغلالها وتثمينها والمحافظة عليها.

1- الإمكانيات الطبيعية

تقع الجزائر جنوب البحر الأبيض المتوسط، بين دائرتي عرض 18°و 38° شمالا وخطي طول 9° و12° شرقا تمتاز بتنوع أقاليمها المناخية نتيجة اختلاف تضاريسها، فنجد مناخ البحر المتوسط -معتدل-شمالا، والمناخ شبه الجاف في الهضاب ومرتفعات الأطلس التلى إضافة إلى المناخ الصحراوي الذي يميز جنوبها. وكنتيجة لاختلاف الأقاليم المناخية في الجزائر فقد أكد الخبير الاقتصادي فارس مسدور أن المناخ المعتدل في الجزائر ووجود أربع فصول فيها جعلها تحتل أكبر نسبة للأراضي الخصبة في عالميا بنسبة قدرت ب 32% من أصل 40%، فالولايات المتحدة مثلا تذر عليها ثلاث ملايين هكتار حوالي 600 مليار دولار سنويا، بينما نجد نسبة 1.6 مليون هكتار في اسبانيا تحقق سنويا 400 مليار دولار.[1] رغم امتلاك الجزائر لـ 80 %من الأراضي الخصبة عالميا، ورغم البرامج والسياسات المنتهجة للنهوض بالقطاع الفلاحي، إلا أنها تعتبر ثاني أكبر مستورد للغذاء في العالم لمادة القمح

1 الأراضي الزراعية:

يعتبر عنصر الأرض أهم عوامل النشاط الإنتاجي فهي أي الأراضي الفلاحية تبقى ببعديها الكمي (المساحة) وبخاصة النوعي (الخصوبة الطبيعية أو المكتسبة) تشكل القاعدة الأساسية للإنتاج وعليها ومنها تبدأ الخطوات لأساسية لعملية التطوير[2].

بلغت مساحة الأراضي المزروعة في الجزائر حوالي 8435.03 ألف هكتار في عام 2010، وقد شكلت مساحة المحاصيل الزراعية المستدامة حوالي 11.07% من إجمالي مساحة الأراضي المزروعة. 933.54 ألف هكتار منها حوالي 482.30 ألف هكتار مطرية، أما الأراضي المروية فمثلت حوالي 451.24 ألف هكتار، أما بالنسبة للمحاصيل الموسمية فقد وصلت حوالي 4225.78 ألف هكتار بنسبة 50.1% من إجمالي مساحة الأراضي

[1] فارس مسدور، الجزائر تملك 80% من الأراضي الزراعية ذات الجودة العالية في العالم، **تلفزيون النهار**، 1 فيفري 2016.

[2] -صلاح وزان،**تنمية الزراعة العربية الواقع والممكن**. مركز دراسات الوحد العربية،بيروت، 1998، ص 93.

المزروعة منها 3691.8 ألف هكتار مطرية، أما 533.98 ألف هكتار فهي مروية، أما الأراضي المتروكة(الغير مستغلة) فهي تشكل حوالي 38.83 % من إجمالي مساحة الأراضي المزروعة أي حوالي 3275.71 ألف هكتار حيث تراجعت مساحة الأراضي الزراعية المتروكة سنة 2010 بنسبة 8.75% مقارنة بسنة 2005 وهذا لزيادة مساحة أراضي الزراعة الموسمية بنسبة 7.77 %، أما مساحة الأراضي الزراعية المستديمة فقد قدرت بنسبة 6.25%.[1] إلا أن المساحة الزراعية المستغلة فعلا تبقى ضعيفة مقارنة بالمساحة الإجمالية فهي لم تشهد زيادة فقد ظلت ثابتة ومستقرة تقريبا لمدة 05 سنوات بين 8.42 مليون هكتار و8.44 مليون هكتار.[2]

إلا أن الأراضي الزراعية في الجزائر تعاني عدة مشاكل أضعفت عملية استغلالها سواء كانت عوامل بشرية ومالية وطبيعية وحتى تاريخية منها:

-اعتماد أغلب المساحات الزراعية على الأمطار المتساقطة والمتميزة بالتذبذب وعدم الاستقرار.

- قلة الأراضي الفلاحية المستغلة فعلا في الجزائر مقارنة بالمساحة الكلية إلا أن هذه النسبة ورغم قلتها فهي تعاني مشاكل التعرية وانجراف التربة والانحدارفـ 50% من نسبتها مائلة بـ 12%، أما ما يعادل 25% من الأراضي الزراعية فهي تفوق بنسبة انحدارها 25%، وبالتالي وجب أخذ التدابير اللازمة للحفاظ على هذه الأراضي إضافة إلى ظاهرة التصحر الذي تجاوز 07 مليون هكتار.[3] وقدرت المساحة الزراعية المتدهورة جراء التعرية عام 1982 حوالي 4 ملايين هكتار 77 % في المنطقة الشمالية والباقية في الهضاب، لتصل سنة 1985 إلى5 ملايين هكتار لتبلغ حدود 7.5 مليون هكتار عام 1995، كما تحتل الجزائر المرتبة التاسعة عربيا في المساحة المتصحرة، وبلغت نسبة الأراضي المهددة بالتصحر فيها حوالي 9.7 %.[4]

---

[1]- مفتاح صالح،"دور البرامج الوطنية لتطوير الفلاحةفي إطار البرامج التنموية 2001-2014 في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"،**تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي**، أبحاث المؤتمر الدولي المنعقد بجامعة لجزائر. يومي 11-12مارس 2014، ص5.

[2]هاشمي الطيب، "القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الانجازات والعقبات"، **في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية**،بحوث الملتقى الدولي التاسع المنعقد بجامعة حسيبة بن بوعلي. الشلف.من تنظيم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير يومي: 24-25 نوفمبر 2014، ص7.

[3]-زهير عماري،" إشكالية تنظيم العقار الفلاحي الجزائري وأهم الخيارات الممكنة لتطويره"، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد 13، جوان 2013، جامعة سطيف، الجزائر، ص ص 140-141.

[4]-هاشمي الطيب، "الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر"، (أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية)، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان ،2014/2013، ص174.

-التوسع العمراني المتسارع والفوضوي نتيجة تشييد البني التحتية الأساسية على حساب الأراضي الزراعية في الوقت الذي تتوفر فيه عموما بدائل تلك الأراضي.[1]

-الأراضي الفلاحية في الجزائر تعاني من التشتت والتفتت، إذ لا توجد كفاءة في توزيع المساحات الزراعية على الفلاحين، فأغلب المستثمرات تحوز مساحات صغيرة لا تتجاوز مساحتها 10 هكتارات.[2] مما أدى إلى صعوبة إدخال التقنيات الحديثة والاعتماد على التقليدية منها، كذلك النقص الكبير في سندات الملكية الأمر الذي يصعب عملية الحصول على القروض والإعانات الحكومية فنجد 3.47 مليون هكتار دون سند الملكية، كما أن حوالي 3.9 مليون هكتار أي 40% من المستثمرات أراضي ملك خاضعة لقانون الإرث المبني على الشيوع.[3]

- أثر العشرية السوداء في الجزائر على القطاع الفلاحي كان بالغا وواضحا بداية بالهجرة الكبيرة التي شهدتها البلاد من الريف نحو المدينة والتي قدرت بحوالي خمس ملايين نسمة، وخروج أكثر من 160000 هكتار عن الاستغلال سبب هذا النزوح.[4]

- المساحة الزراعية المستغلة فعلا تبقى ضعيفة مقارنة بالمساحة الإجمالية فهي لم تشهد زيادة فقد ظلت ثابتة ومستقرة تقريبا لمدة 05 سنوات بين 8.42 مليون هكتار و8.44 مليون هكتار.[5]

رغم محاولة الدولة دعم عملية استصلاح الأراضي إلا أن هذه العملية تبقى ضئيلة مقارنة بحجم الإمكانيات المخصصة لها وكذلك بالنسبة للمساحة الكلية الصالحة للزراعة، فقد بلغت المساحة التي تم استصلاحها ودخلت الاستغلال فعلا عام 2003 حوالي 75640 هكتار.[6] وقد أولت الدولة أهمية كبيرة لاستصلاح الأراضي في الجنوب الجنوب وكلفت محافظة التنمية الفلاحية في المناطق الصحراوية باستصلاح 68000 هكتار بغلاف مالي قدر بـ 2.63 مليار دينار جزائري.واحتلت ولاية أدرار المرتبة الأولى وطنيا بحكم مواردها الطبيعية والمائية خاصة في منطقة

[1] صلاح وزان، ال**مرجع السابق الذكر**، ص 136.

[2] زهير عماري، **المرجع السابق الذكر**، ص 140.

[3] **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

[4] **نفس المرجع**، ص 41.

[5] -هاشمي الطيب، "القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الانجازات والعقبات"، **في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية**، الملتقى الدولي التاسع المنعقد جامعة حسيبة بن بوعلي. الشلف. الجزائر من تنظيم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير يومي: 24.25 نوفمبر 2014، ص7.

[6] أحمد باشي، "القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الاصلاح"، **مجلة الباحث**، العدد02، 2013، الجزائر، ص111.

القصور التي حققت 85% من مجموع المساحة المخصصة لها [1]. إن تدخل الدولة لحماية الأراضي الفلاحية والمحافظة عليها كانت نتيجة عملية الاستنزاف الذي تعرضت له العديد من الأراضي الفلاحية سواء بفعل الطبيعة أو الإنسان، وحتى وإن كانت متأخرة إلا أن مخططات التوجيه الفلاحي في كل من الولاية والمنطقة أو الإقليم وعلى المستوى الوطني تمثل أداة لتحديد التوجهات الأساسية وتهيئة الفضاءات الفلاحية واستغلالها بكيفية تضمن تنمية فلاحية منسجمة ومستدامة.[2]

2-الموارد المائية:

لقد برزت أهمية المياه كمادة استراتيجية بغض النظر عن اعتبارها مورد حاسم وضروري للحياة البشرية لأنها متعلقة بتطوير العديد من القطاعات كالصناعة والفلاحة، وبات الحفاظ عليها واستغلالها بعقلانية غاية لابد منها، لأن القطاع الزراعي أصبح يستهلك القسم الأكبر من المياه العذبة في العالم، وأصبح الحديث عن العجز المائي يعني بالأخص العجز في تأمين المياه للري ومن ثمة العجز غي تأمين الغذاء. [3]والجزائر كغيرها من دول العالم تواجه عدة تحديات أساسية للحفاظ على هذا المورد خاصة في ظل ارتفاع عدد السكان وظاهرة الجفاف وكذلك زيادة متطلبات التنمية الاقتصادية من أجل تطوير الزراعة والصناعة بها، ويمكن تصنيف مصادر المياه في الجزائر إلى:

أ -المياه السطحية:

تعرف المياه السطحية بأنها المياه الموجودة على سطح الأرض على هيئة سيول نتيجة هطول الأمطار، أو ذوبان الثلوج، توصف هذه المياه بأنها مياه متجددة لأنها تعتبر الأمطار المصدر الرسمي لها.[4]

و الموارد المائية المطرية من أهم الموارد في الشمال، إذ يتراوح المتوسط السنوي لسقوط الأمطار ما بين 95 و100 مليار م^3، وتوزيعها يختلف باختلاف التضاريس الجغرافية والأقاليم المناخية في الجزائر، إذ أن نسبة الأمطار تتباين بين

[1] محمد رجراج، "السياسات الاقتصادية وحتمية الأداء المميز في القطاع الفلاحي"، **الأداء المميز للمنظمات والحكومات**، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد بجامعة ورقلة يومي8و9 مارس 2005، ص 219.

[2] تواتي خوجة، "الرقابة على استغلال العقار الفلاحي التابع للأملاك الوطنية الخاصة بالدولة"، (مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في القانون، فرع القانون العام تخصص الهيئات العمومية والحوكمة)، قسم الحقوق، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، 2014-2015، ص 90.

[3] زياد خليل الحجار، **الأمن المائي والأمن الغذائي العربي، المبادئ في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بدائل الحروب والتنمية** دار النهضة العربية، بيروت، 2009، ص 12.

[4] محمد هشام، "ترشيد استخدام الموارد المائية في الجزائر"، **تشريعات حماية وسياسات الإدارة**، بحوث وأوراق الملتقى الدولي حول الأمن المائي المنعقد بجامعة 08 ماي 1945 قالمة. الجزائر من تنظيم كلية الحقوق والعلوم السياسية يومي: 14و15 ديسمبر 2014، ص 03.

شمال البلاد وجنوبها، علما أن هذه النسبة يتعرض القسم الأكبر منها للتبخر ما السطحية منها فتبلغ 22.50 مليار م^3.[1] إلا أن المياه الممكن استغلالها تتعدى 12.4 مليار متر مكعب، والكمية المستغلة حاليا تقدر بـ 18%.[2]

ويقدر الحجم الإجمالي للموارد الحقيقية في الجزائر بحوالي 19.2 مليار م^3 في السنة منها 13 مليار م^3 في الجهة الشمالية، و5.2 مليار متر مكعب في الجهة الصحراوية.[3] وتقدر عدد المجاري المائية في المجاري المائية في الجزائر بـ 30 مجرى وتنقسم حسب مصباتها إلى:[4]

- **أودية شمالية:** وتمثل الأودية التلية التي تصب في البحر المتوسط، تمتاز لوفرة المياه وتقدر طاقتها بـ 12.4 مليار متر مكعب. وتعتبر الأمطار المصدر الرئيسي لها أهمها وادي الشلف ووادي الهبرة وسيبوس.
- **أودية داخلية:** وهي الأودية التي تصب في أحواض مغلقة وهي الأودية الأقل حظا فيما تصرفه من مياه، فهي ضمن المناطق القليلة الأمطار.
- **أودية صحراوية:** وهي الأودية التي ليس لها مجاري مضبوطة ويصعب الاستدلال عليها.

وتعتبر السدود من المنشآت الرئيسية لتخزين المياه، ويقدر الخبراء عدد المواقع الملائمة لبنائها في الجزائر بـ 250 موقعا، إلا أن عدد السدود المنشأة يقدر بـ 114 سدا، بحجم تخزين إجمالي لا يتعدى 5.2 مليار متر مكعب.[5] كما تعتبر المحاجر المائية مصدر التخزين المياه واستغلالها، فهي عبارة عن أحواض مائية أو بحيرات تستغل في السقي وتربية المواشي، ويبلغ عددها 834 حاجر بطاقة استيعاب تبلغ 213 مليون متر مكعب يستغل 75% في القطاع الزراعي و5% في تربية المواشي و20% غير مستغلة.[6]

ب–المياه الجوفية:

يعرف حوض المياه الجوفية بأنه طبقة أو عدة طبقات حاملة للمياه الجوفية تكونت بشكل طوبوغرافي أو تركيبي يسمح لها بتخزين حجم معين من المياه.[7] وتتميز هذه المياه بكونها عميقة وبعيدة عن سطح الأرض وتصل في بعض الأحيان

---

[1] محمد غردي، "القطاع الزراعي وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2014–2015، ص 03.

[2] زياد خليل الحجار، **المرجع السابق الذكر**، ص 39.

[3] نور الهدى بورغدة، "دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي–حالة الجزائر"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة)، قسم علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2015/2014، ص96.

[4] **نفس المرجع**، ص 102.

[5] محمد غردي، **المرجع السابق الذكر**، ص 21.

[6] **نفس المرجع**، ص 22.

[7] زياد خليل الحجار، **المرجع السابق الذكر**، ص 99.

إلى 2000 متر، ويقدر الحجم المستغل بـ 725 مليون م^3 منها 505 مليون م^3 تستغل في السقي بواسطة أكثر من 742 بئر[1]، بالنسبة للجنوب الجزائري.

ويقع مخزون المياه الجوفية المتجددة في الصحراء الكبرى في شمال إفريقيا في:[2]

- العرق الشرقي الكبير : ويقع شرق العرق الغربي الكبير والجهة الشرقية منه تتاخم الحدود بين الجزائر وتونس مساحته تقدر بـ 375 كلم^2، وحجم المخزون بـ 1.7 مليار م^3.
- حوض تنزروفت ويقع جنوب الحوض العرق الغربي الكبير بالجزائر وحجم المخزون به 0.4 مليار م^2 يتعدى طبيعيا بنحو 20 مليون م^2 سنوي.

تملك الجزائر مخزونا كبيرا من المياه الجوفية المتجددة، ففي الدراسة التي مولتها منظمة التنمية الدولية تحت رئاسة" ألان ماكدونالد "حول المياه الجوفية في إفريقيا أكدت أن الجزائر من بين الدول- تشاد وليبيا- الأكثر مخزونا للمياه الجوفية في إفريقيا وقد قدرتها بحوالي 30 ضعف لكمية الأمطار المتساقطة سنويا.[3]

ورغم ما توفره الموارد المائية السطحية والجوفية بكميات معتبرة إلا أن الجزائر تبقى ضمن الدول التي تعاني من ندرة المورد المائي وتصنف ضمن عشرين بلدا في العالم، فقد بلغت حصة الفرد من الماء سنويا أقل من 600 متر مكعب، إذا علمنا أن البنك الدولي حدد عتبة ألف متر مكعب كحد أدنى للفرد سنويا.[4]

ويعتمد القطاع الفلاحي في الجزائر بنسبة كبيرة على الأمطار التي تتسم بعدم الانتظام مما حتم اللجوء إلى الري من أجل زيادة الأراضي المسقية، فتقديرات الخبراء الزراعيين تدل على أن مردودية الهكتار في الهضاب العليا يمكنها أن تتضاعف مرتين إلى ثلاث إذا ما توفرت مياه السقي بالكميات الضرورية.

فقلت المياه غالبا ما يؤثر على المساحة المروية من جهة وكذلك الإنتاجية من جهة أخرى ، وقد أشار تقرير عام 2008 أن نسبة الأمطار الشتوية على إقليم البحر المتوسط والمناطق الشمالية من شبه الجزيرة العربية ستتقلص بنحو 10% إلى 30% في شرق وجنوب البحر المتوسط.[5] وبالتالي وجب الحفاظ على هذا المورد الهام واستغلاله بعقلانية

---

[1] محمد غردي، **المرجع السابق الذكر**، ص 22.

[2] زياد خليل الحجار، **المرجع السابق الذكر**، ص 100.

[3] جريدة الخبر اليومي: 2012/04/22 " **الجزائر تسبح على خزان كبير من المياه الجوفية**" **https://www.djazairess.com/elkhabar/287494** تاريخ التصفح يوم 2018/02/12.

[4] نور الدين حاروش،" استراتيجية إدارة المياه في الجزائر"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد07، الجزائر، جوان 2012، ص 59.

[5] صبحي القاسم، وآخرون، **تحديات الأمن الغذائي العربي**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2009، ص88.

ومن جهة أخرى إن تحقيق الأمن الغذائي من المياه يستدعي توفير 15 إلى 20 مليار متر مكعب، واستغلال 70% منها في الفلاحة، إلا أن الإمكانيات الفلاحية لا تسمح بتخزين أكثر من 5 مليار متر مكعب من المياه سنويا.[1]

ب–الثروة الحيوانية والنباتية :

يشكل الإنتاج الحيواني جانبا مهما من الإنتاج الفلاحي، سواء تعلق الأمر بالمساهمة في تغطية واستيعاب احتياجات السكان، أو تدعيم العديد من الصناعات التحويلية بالمواد الخام.

1 –الثروة الحيوانية

وبالرغم من المساحة الجغرافية الرعوية التي تحظى بها الجزائر إلا أنها تبقى من الدول التي تعاني نقصا في عدد المواشي ويمكن إرجاع ذلك لعدة أسباب منها:[2]

– الظروف المناخية الصعبة (أمطار، جفاف)، وانتشار العديد من الأوبئة والأمراض وكذلك عدم تأهيل المراعي.

– تخلي العديد من الفلاحين عن تربية المواشي خاصة الأبقار والأغنام بسبب ارتفاع أسعار الأعلاف وقد حظيت تربية المواشي في السنوات لأخيرة بالاهتمام قصد رفع إنتاجيتها وهذا من خلال الدعم التي أصبحت تقدمه الدولة لمربي الماشية، فقد بلغ عدد الأبقار في الجزائر سنة 2015 حوالي 2000.00 رأس وقد عرف تحسنا مقارنة بعام 2013 حيث بلغ عددها 1909.46 رأس.[3]

أما بالنسبة لعدد الأغنام فقد بلغ عددها حوالي 26572.98 رأس،[وقد] عرفت تربية الأغنام تطورا ملحوظا خاصة في الاهتمام بتطوير السلالات المحلية ذات المردودية العالية ومحاربة الأمراض، وجدير بالذكر أن القطاع الخاص كان يستحوذ على نسبة 62.5% من إنتاج الأغنام لعام 1980، أي ما يعادل 12368 رأس، لكن بعد إصلاحات 1987 فقد أصبح يستحوذ على كامل نسبة تربية المواشي.[4]

أما بالنسبة لإنتاج اللحوم بنوعيها فقد بلغت: [5]

[1] يونس صاحب، **المرجع السابق الذكر**، ص 132.

[2] ريم قصوري،" الأمن الغذائي والتنمية –حالة الجزائر"، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة باجي مختار عنابة ،2015/2014، ص 163.

[3] المنظمة العربية التنمية الزراعية، **الكتاب السنوي لإحصائيات الزراعة العربية**. المجلد 34، الخرطوم، 2014، ص88.

[4] سايح بوزيد، "تأهيل القطاع الزراعي في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية"، (رسالة ماجستير في اقتصاد التنمية)، كلية علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2007/2006، ص365.

[5] الكتاب السنوي لإحصائيات الزراعة العربية، المجلد34، **المرجع السابق الذكر**، ص ص 101-102.

- اللحوم الحمراء: قدر الإنتاج عام 2011 حوالي 267.41 ألف طن ليتراجع عام 2012 إلى 240.87 ألف طن، لترتفع بشكل نسبي عام 2013 حيث بلغت 242.20 ألف طن.
- اللحوم البيضاء (لحم الدجاج): فقد بلغ عام 2011 حوالي 333.33 ألف طن، ليعرف زيادة في الإنتاج قدرت بـ 365.40 ألف طن عام 2012، ليصل عام 2013 إلى إنتاج قدر بـ 418.40 ألف طن.
- كذلك عرف إنتاج البيض في الجزائر تطورا كبيرا حيث بلغ الإنتاج عام 2013 حوالي 299.35 ألف طن، أما العسل فقد قدر إنتاجه لنفس السنة بـ 6.15 ألف طن.[1]

رغم التطور الذي عرفه هذا الإنتاج إلا أن الكمية تبقى غير كافية ولا تلبي كامل السوق الوطنية واحتياجاتها، رغم ذلك يبقى هذا المنتوج ليس في متناول جميع المواطنين، وهذا نتيجة لارتفاع أسعار اللحوم وتدني المستوى المعيشي وضعف القدرة الشرائية للأفراد.

الإنتـاج النباتـي:

عرف الإنتاج النباتي في الجزائر تطورا ملحوظا خاصة في السنوات الأخيرة نتيجة الدعم المادي الدي حضي به تطوير وتكثيف الإنتاج.

أ-إنتاج الحبوب:

لقد عرف معدل إنتاج الحبوب تأرجحا بين الارتفاع والانخفاض، وذلك نتيجة تأثره المباشر بالعوامل المناخية وخاصة منها الأمطار، وقد احتل القمح المرتبة الأولى ضمن إنتاج الحبوب إلا أن الإنتاج تميز بعدم الاستقرار إذ قدر الإنتاج عام 1990 حوالي 16247170 قنطار. ليرتفع عام 1991 إلى 38074880 قنطار أي بمعدل نمو قارب 134.34 /، لينخفض عام 1997 بمعدل 82.26 مقارنة بالسنة السابقة 1996).[2] وهذا نتيجة لعامل الجفاف .ونتيجة لعملية الدعم الفلاحي المنتهجة من قبل الدولة فقد عرف إنتاج الحبوب تحسنا كبيرا عام 2009 وذلك بتسجيله حوالي 61227000 قنطار وهو أعلى مستوى إنتاجي محقق في الجزائر منذ عام 1996 - 49 قنطار نتيجة للظروف المناخية الملائمة التي سادت الموسم وبداية ظهور نتائج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

[1] **نفس المرجع**، ص ص 105-107.

[2] -غربي، فوزية، "واقع إنتاج الحبوب في الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر، بسكرة، فيفري 2004.ص 12.

بداية من عام 2000،[1] إضافة إلى الدعم المخصص لهذا القطاع، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو .

لكن رغم الجهود المبذولة إلا أن الجزائر لا تنتج لحد الآن غداء شعبها، فإنتاج الحبوب تعتبر من الزراعات الإستراتيجية في الجزائر ضعيفة الإنتاج والمردود وهذا نتيجة ارتباطها المباشر بالظروف المناخية ونسبة التساقط.

ب –إنتاج البقوليات:

تعتبر هذه المحاصيل من المنتوجات الغذائية المستهلكة بكميات كبيرة في الجزائر إلا إنتاجها خلال الفترة 2000-2009 عرف تدبدبا مقارنة بالتسعينات حيث سجلت سنة 1996 أعلى معدل إنتاج قدر بـ 68 0000 قنطار ويحتل إنتاج الفول المرتبة الأولى ضمن محاصيل البقول بإنتاج قدر سنة 1996 بحوالي 369590 هكتار، يليها محصول الحمص [2]

إلا أن إنتاج البقول بصفة عامة عرف تدبدبا خلال السنوات 2000-2008 ليسجل عام 2009 أعلى نسبة في الإنتاج بـ890 642 قنطار،[3] نتيجة عملية الدعم.

ج–إنتاج الخضر:

تشمل الخضر العديد من المحاصيل النباتية: البطاطس، الطماطم، البصل، ويعتبر محصول البطاطا أهم محصول في الجزائر وهذا نتيجة زيادة الطلب عليها واستهلاكها بمعدلات مرتفعة.

وقد بلغت مساحة الأراضي المخصصة لإنتاج الخضر سنة 2014 أكثر من 499 ألف هكتار، أما الإنتاج فقد وصل إلى 123 مليون قنطار)[4]

يتركز الإنتاج في السهول خاصة الغربية منها نتيجة خصوبة التربة وارتفاع معدلات تساقط الأمطار، إضافة اتساع الإنتاج ليشمل المناطق الصحراوية مؤخرا نتيجة عملية الدعم واستعمال السقي بالمياه الجوفية .

---

[1]–حميد باشوش ، "واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للفترة 2000-2015،"**مجلة دفاتر بوداكس**، العدد 06 ،الجزائر ،سبتمبر 2016، ص11.

[2]- المنظمة العربية التنمية الزراعية، **الكتاب السنوي لإحصائيات الزراعة العربية**. المجلد 35، الخرطوم، 2015، ص 70.

[3]-**نفس المرجع** ، نفس الصفحة.

[4]-حميد باشوش ، "واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للفترة 2000-2015،"**مجلة دفاتر بوداكس**، العدد 06 ،الجزائر ،سبتمبر 2016، ص11.

1) **البطاطا:** بلغ إنتاج هذا المحصول خلال الفترة 2005-2010 حوالي 23.25 مليون قنطار ليصل إلى أكثر من 44.10 مليون قنطار بين عامي 2011-2014.[1]

2) **الطماطم:** بلغ إنتاجها سنة 2014 حوالي 10.65 مليون قنطار.[2]

إنتاج الفواكه:

أ) **الحمضيات:** احتل البرتقال المرتبة الأولى من حيث المساحة خلال الفترة 1990-2000 نتيجة استحواذه على ثلثي المساحة المخصصة للحوامض بما يعادل 64.8/،وقد بلغ إنتاج البرتقال سنة 2014 حوالي 9.55 مليون قنطار، بمساحة مثمرة مقدرة بـ 42.95 ألف هكتار، بعدما كان متوسط الفترة 2007-2011 حوالي 6 مليون قنطار والمساحة المثمرة 40.90 ألف هكتار)[3] .

- **العنب:** بلغ إنتاج العنب سنة 2014 حوالي 5.18 مليون قنطار بمساحة مثمرة قدرت بحوالي 66.42 ألف هكتار[4]

- **التمور:** يمتاز هذا المنتوج بالجودة العالمية، إلا أنه يواجه عدة تحديات كضرورة تجديد غابات النخيل، وقد بلغ متوسط إنتاج الفترة 2010-2013 حوالي 7.51 مليون قنطار ليصل عام 2014 إلى حوالي 9.31 مليون قنطار، كما بلغ عدد الأشجار المثمرة أكثر من 15 مليون شجرة[5]

ج – الموارد البشرية:

يعتبر العنصر البشري منطلق وأساس أي تنمية مهما كان نوعها، فهو العنصر الوحيد القادر على استغلال الموارد الطبيعية والاستفادة منها وكذلك طرق المحافظة عليها، وتعتبر اليد العاملة الفلاحية من العوامل الرئيسية التي يقوم عليها النشاط الفلاحي، وقد عرف التشغيل في الفلاحة نموا بطيئا إذ كانت الفلاحة تستوعب 50% من اليد العاملة الوطنية عام 1966 والمقدر حجمها بـ 8700000 عامل لتصل عام 1999 إلى 1.2 مليون عامل أي ما يعادل 21% من اليد العاملة الوطنية، ويمكن أن نرجع أسباب هذا التراجع إلى عدة أسباب منها:

---

[1]- الكتاب السنوي لإحصائيات الزراعة العربية، المجلد35، **المرجع السابق الذكر**، ص 70.

[2]- **المرجع نفسه**،ص12.

[3]- **المرجع نفسه**،نفس الصفحة.

[4]- **المرجع نفسه**، ص 72.

[5]- **المرجع نفسه**،ص72 -73.

- ارتباط النشاط الفلاحي في الجزائر بالعوامل الطبيعية كالجفاف والتصحر.
- بعد الاستقلال اتجه اهتمام الدولة سواء بالتنمية الاقتصادية أو تقديم الخدمات إلى المراكز الحضرية من جهة ومن جهة أخرى الإهمال الكبير للتجمعات الصغيرة التي تعتمد الزراعة وتربية المواشي، مما أدى إلى تقليص النطاق الريفي وزيادة الحضري.[1]
- ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن، وقد عرفت الجزائر هذه الظاهرة – ذات الاتجاه الواحد من الريف إلى المدينة– خلال فترتين.[2]
- الأولى امتدت من 1962 إلى 1966: أي من الاستقلال إلى تطبيق الثورة الصناعية، بلغ عدد النازحين 600 ألف نازح.
- أما الفترة الثانية امتدت من 1966إلى غاية 1973: وهي الفترة التي تركزت فيها الصناعة بوضوح في المدن وزاد معها الفارق في الأجور. والتحرك نحو المراكز الحضرية الصناعية.

ولعل الأزمة الأمنية الأخيرة التي عاشتها الجزائر والتضرر الكبير لسكان الريف منها دفع حوالي 5 ملايين من سكان الريف التوجه نحو المدن. لكن في السنوات الأخيرة ونتيجة للدعم الذي خصصته الدولة للقطاع الفلاحي من خلال البرامج التنموية التي سطرتها قصد تحسين المستوى المعيشي لسكان الأرياف بداية بتطبيق المخطط الوطني للفلاحة والتنمية الريفية والذي كان من أبرز أهدافه تحسين ظروف الحياة ومدا خي ل الفلاحين، وعلى هذا الأساس وفر هذا المخطط العديد من مناصب العمل، حيث بلغت عام 2013 بناءا على الكتاب السنوي للإحصاء الخاص المنظمة العربية للتنمية الزراعة **2528.90** منصب عمل،[3] نتيجة تحسن الأوضاع الأمنية من جهة والاستقرار الذي عرفه الريف في الجزائر من خلال برامج الدعم التي منحتها الدولة من جهة ثانية.

إلا أن اليد العاملة الفلاحية الجزائرية تعاني ضعف التأهيل والتأطير فمثلا من الاستقلال إلى غاية 1976 كان عدد الفلاحين الذين استفادوا من تأهيل أو تلقوا تكوينا حوالي 10.517، مما يؤكد أن 99% منهم ليسوا

[1] عبد النور بن سليمان، "امتلاك الأراضي الفلاحية، والرعوية في العرف الجزائري: منطقة ترارا نموذجا"،(رسالة لنيل شهادة الدكتوراه)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم الثقافة الشعبية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2012/2011، ص 179.

[2] محمد بلرابح، **أفاق التنمية في الجزائر**.ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2007 ص86.

[3] الكتاب السنوي لإحصائيات الزراعة العربية، المجلد 34، المرجع السابق الذكر، ص04.

مؤهلين.[1] لكن في السنوات الأخيرة وقصد تقوية القدرات البشرية والمساعدات التقنية عملت الدولة إحداث توعية مكثفة فخلال عام 2011 مثلا تم:[2]

- عملية إعلام وتحسين مست 258000 إطار ومربين.
- زيارات ونصائح: مست 219360 شخص وعقد 58695 جلسة.
- أيام تجريبية: مست 52695 شخص وتم عقد 2662 جلسة.
- أيام تقنية وعلمية مست 14500 إطار و 131553 فلاح، 1339 جلسة، كما وضع هيكل وطني ينسق البحث الزراعي والغابي، كذلك تم إعادة تأهيل المكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية، كما عملت الدولة على عصرنة المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي، ومست عملية التكوين 50000 شخص من كل المستويات.

كذلك إن تطوير القطاع الفلاحي يعتمد على البحث العلمي وتشجيعه إضافة إلى عملية التكوين، فالجزائر رغم إمكانياتها لازالت تشير نفقاتها الحكومية المخصصة للبحث في كل ميدان إلى 0.9% من إجمالي الميزانية العامة، في حين أن نصيب الفلاحة فيها لم يتعدى 0.33%.[3]

[1] خديجة عياش، **المرجع السابق الذكر**، ص32

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ،**مسار التجديد والفلاحي عرض وأفاق**، المطبعة الرسمية، الجزائر ،2012، ص18.

[3] أحمد باشي، **المرجع السابق الذكر**، ص 18.

المبحث الثالث: دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية في الجزائر

لقد حظي القطاع الفلاحي بمكانة كبيرة في الفكر الاقتصادي ونظريات التنمية، وتجلى هذا من خلال المفكرين الذين تناولوا دور هذا القطاع في تحقيق التنمية، فعبد الرحمن بن خلدون قدم الفلاحة على النشاطات الاقتصادية الأخرى من صناعة وتجارة مستندا في ذلك على أسباب عدة منها أن الغرض الأساسي من ممارسة الفلاحة هو الحصول على الأقوات. م ع التأكيد انها أقدم وجوه النشاط الاقتصادي على الإطلاق وأكثرها اتفاقا مع الطبيعة. [1] وربط بن خلدون ظهور المدينة بالتطور الذي يطرأ على الأرياف وتحول السكان الزراعيين إلى مدنيين تكون نتيجة تزايد العمل وارتفاع الإنتاجية وتطور قوى الإنتاج. [2]

الفلاحة في اعتقاده هي نشاط المستضعفين وممتهنوها ليس لديهم مهارات عالية على عكس الصناعة والتجارة. كم ا أنها لا تحتاج إلى مال أو مهارة للتعامل كغيرها، ونتيجة لهذا فإن المشتغلين في الفلاحة لا يتمتعون بنفس القوة الاقتصادية وأكد بن خلدون أن الزراعة من الصنائع الأولى الضرورية لا نها تؤدي إلى توفير القوت للإنسان. [3]

نجد التجاريون ربطوا الزراعة بالصناعة وأكدوا ان تكون في خدمتها وتابعة لها، لدرجة تشجيع التصدير للمنتجات الصناعية ومنع الفلاحية.

أما الطبيعيون فقد أكدوا أن الأرض هي مصدر الثروة، وأن الفلاحة هي المهنة الوحيدة التي تتكرم فيها الطبيعة بالعمل لصالحنا طيلة أشهر كاملة وهذا مقابل أيام معدودة من طرفنا، إنها صناعة ربانية يشترك فيها الإنسان مع خالق الطبيعة ويؤكدون أن الطبقة المنتجة هي طبقة المزارعين في حين أن تتميز كل من الصناعة والتجارة بكونهما عقيمتين، مقسمين عوامل الإنتاج إلى: [4]

- الأرض وهي العنصر الأساسي لإنتاج الثروة.
- العمل وهو جهد الفلاح الذي يؤدي إلى خلق الثروة
- رأس المال ويشمل التسبيقات العقارية والأولية وأخيرا التسبيقات السنوية.

يعتبر **فرانسوا كيني** (1714-1774) م ن رواد هذا الاتجاه حيث نشر مقالتين الأولى تتحدث عن الفلاحة عام 1756، والثاني عام 1758 بعنوان الجدول الاقتصادي، [5] أين شبه فيه تداول المال داخل الجماعة بالدورة الدموية، وأظهر من خلاله أن طبقة المزارعين هي الطبقة الوحيدة المنتجة والتي تقوم بإنتاج الناتج الصافي، والذي على أساسه

[1]-عبد الرحمن بن خلدون، **المقدمة**، دار الفكر، ص 405.

[2]-سكينة بن حمودة، **دروس في الاقتصاد السياسي**. دار الملكية للطباعة والإعلام، الجزائر،2006، ص44.

[3]-هاشمي، الطيب، "تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحة في الجزائر الفترة 2000-2006 نموذج تطبيقي للمخطط بولاية سعيدة"، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية) ،جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2007/2006، ص07.

[4]-**المرجع نفسه**، ص ص 68-69.

يعاد الإنتاج مرة أخرى، مؤكدا أنه ليس هناك قطاع اقتصادي يساعد على الثروة والتراكم والاستثمار سوى قطاع وحيد وهو الفلاحة، وقد قسم كيني الأراضي الزراعية إلى نوعين:[1]

– الأراضي الخصبة التي تحتوي العناصر المعدنية والمساعدة على رفع المرد وديتي الإنتاجية.

– الأراضي الضعيفة والفقيرة وهي قليلة العناصر المعدنية القليلة التي تؤثر على المر دوديتي.

وظلت الزراعة القطاع الإنتاجي الأكثر أهمية عندهم للأسباب التالية:

– مصدر الغذاء للغالبية العظمى من السكان.

– تمد الصناعة بالمواد الأولية.

– قطاع التجارة يقوم على تسويق المنتجات الزراعية.

كما يدعو العديد من المفكرين إلى منح القطاع الزراعي أولوية في التنمية الاقتصادية واعتباره محركها على أساس أن ضعف الإنتاج سيؤدي حتما إلى ضعف التنمية فنجد **ألفريد مارشال** يقول في هذا الصدد:" لا يمكن لأي قطر من الأقطار أن يباشر عملية التصنيع، إلا إذا نهض بالقطاع الاقتصادي الرئيسي في ذلك القطر وهو الزراعة."[2]

لقد قدم مؤيدو هذا الطرح جملة من الأسباب التي تجعل الزراعة تحتل الصدارة بين القطاعات الأخرى منه ا:

– الفلاحة تشكل النسبة العالية من الناتج الوطني للعديد من الدول النامية وقلت مردودية الاستثمارات الفلاحية فيها سيؤدي حتما إلى إعاقة تطور قطاعات أخرى مرتبطة بها

– تطوير الفلاحة من شأنه أن يزيد المداخيل وتوزيع المداخيل الفلاحية والذي يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات الصناعية.

يحتل قطاع الفلاحة في الجزائر مكانة مهمة في البناء الاقتصادي على الرغم من هذه الأهمية إلا أن مساهمته في عملية التنمية اتسمت بالقصور نتيجة لانتهاج العديد من السياسات التي لم تول العناية الكافية لهذا القطاع، ونتيجة للأزمات الاقتصادية المتعاقبة والانهيار الكبير لأسعار النفط بت من الضرورة تنميۃ القطاع الفلاحي ووجوب قيامه بالدور المنوط به في مجال التنمية الاقتصادية في مقدمتها تحقيق الأمن الغذائي، وتظه ر الأهمية الكبيرة لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني من خلال العديد من المساهمات منها:

[1]–هاشمي الطيب، تقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، **المرجع السابق الذكر**، ص10.

[2]–**نفس المرجع**، ص13.

1 – مساهمة الفلاحة في توفير الاحتياجات الغذائية وسد الفجوة الغذائية:

يعتبر الأمن الغذائي من أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها عديد الدول على الإطلاق نتيجة العجز عن تلبية احتياجات شعوبها الغذائية، فزيادة نمو السكان لابد أن يقابله توفير للغذاء، وهذا القطاع هو المصدر الوحيد للأغذية مهما بلغ الإنسان والدولة من تقدم.[1]

ويعرف الأمن الغذائي على أنه "إمكانية حصول الأفراد في كل الأوقات على الغذاء الكافي والذي يتطلبه نشاطهم وصحتهم"[2]، إن العديد من الدول العاجزة عن تحقيق اكتفائها الغذائي أصبحت مرهونة السيادة خاضعة للضغوط الخارجية خاصة من قبل الدول التي أصبحت ترى في الغداء سلاحا فعالا لتحقيق أطماعها، وعلى هذا الأساس ينبغي على الزراعة مواجهة رهان إشباع حقوق الأفراد وذلك بأمنهم الغذائي مراعية في ذلك الإبقاء على إنتاج الموارد الطبيعية على المدى الطويل.[3]

والجزائ كغيرها من الدول النامية تعاني نقص الغداء وارتفاع الفاتورة السنوية له وترجع جذور هذا العجز إلى الإرث الاستعماري الذي خلف اقتصادا هش إن لم نقل مدمرا، نتيجة تغييره لأنماط الإنتاج، فمنذ الاحتلال الفرنسي للجزائر عمل على تقليص زراعة الحبوب والقمح واستبدالها بزراعة الكروم بمختلف أنواعها ما جعل هذه الزراعات تستحو ذ على المساحات الزراعية الخصبة ، ضف إلى ذلك السياسات المختلفة التي تبنتها الجزائر المستقلة والتي امتازت أغلبتها بغياب العقلانية والنظرة النظرة الإستراتيجية ومنح الأولوية لقطاع اقتصادي وتهميش أخر فعلى سبيل المثال نجد الجزائر في بداية الثمانينات عملت على تخصيص التمويلات للقطاع الصناعي وتهميش القطاع الفلاحي هذا ما جعلها تخصص 10مليارات دولار عام 1982 في إطار برنامج واسع للاستيراد سمي ببرنامج الندرة، وهذا ما جعله ا تعرف تبعية غذائية خطيرة قدرت ب2.5 مليار دولار من أجل استيراد المواد الغذائية فقط.[4]

وقصد تدارك هذا الخلل حاولت الجزائر رد الاعتبار لقطاع الفلاحة إدراكا منها للدور الاستراتيجي الذي يلعبه توفير الغذاء في عملية التنموية، فسطرت العديد من البرامج والسياسا ت والاعتمادات والمالية الضخمة، وحتى وإن عرف القطاع تنمية واضحة في السنوات القليلة الماضية بفضلها إلا أن الواردات من السلع الغذائية تبق ى مرتفعة فقد بلغت 17.47/من قيمة الواردات الكلية لسنة 2013،[5] يجمع العديد من الخبراء أن عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي سيزيد من حجم الفجوة الغذائية انطلاقا من زيادة فاتورة الواردات الغذائية الأساسية وارتباط الاقتصاد الوطني بالأسعار

---

[1]–فوزية غربي، **المرجع السابق الذكر**، ص 82.

[2]– صبحي القاسم، **واقع الأمن الغذائي ومستقبله**. مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان ،2010، ص10.

[3]– أحم عامر عامر، "محاولة ندمج وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر"، **مجلة الباحث**، العدد 08، ،2010ص 3.

[4]– عبد الله بن دعيدة وآخرون، **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**. مرلز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،1999، صص358-359

[5]-ليندة زروقي، "ترشيد استغلال العقار ألفلاحي ودوره فيسد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2014/2001"، **في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية** ، الملتقى الدولي التاسع المنعقد بجامعة حسيبة بن بوعلي . الشلف. الجزائر من تنظيم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير يومي: 24.25 نوفمبر 2014، ص6.

الغذائية العالمية المرشحة للارتفاع (80/ للزيوت النباتية، 60/ الحبوب، 30/ السكر، 20/ اللحوم)وكذلك المضاربة العالمية في الأسعار إذ تسيطر سبع (7) شركات عالمية على نصف (½) من الغذاء العالمية.[1]

إن أول تحدي أمام القطاع الفلاحي الجزائري هو تحقيق الأمن الغذائي، الذي يعتبر الركيزة الأساسية لبناء اقتصاد وطني قوي، بعيدا عن التبعية الخارجية ومحافظا على السيادة والاستقرار الداخلي.

2 – تطوير الصناعـة الغذائيــة:

تعرف الصناعة الغذائية على أنها" الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل المواد الأولية الزراعية وفقا لمواصفات محددة، لهذا فهي تعمل على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتصبير والتكييف تماشيا معا لشروط الجديدة للمستهلك التي يفرضها التطور الحضاري، وهي نوعان صناعات حفظيه كصناعة التعليب والتبريد والتجميد، وصناعات تحويلية كصناعة السكر والزيوت والألبان وغيرها.[2]

تعتبر الصناعة الغذائية نقطة التقاء بين قطاعي الفلاحة والصناعة ، فالفلاحة تقدم عرضا كبيرا من الموارد الخام التي تقوم عليها الصناعة فهي تلعب دورا حيويا في بناء قاعدة التصنيع. [3]ومن جهة أخرى فإن القطاع الفلاحي يساهم في تصريف وتسويق المنتجات الصناعية كالآلات والمعدات والأسمدة وعلى هذا الأساس يمكن الق ول أن العلاقة التي تربط هذين القطاعين هي علاقة تكاملية مرتبطة بالتأثير المتبادل بينهما.

تتوفر الجزائر على مرتكزات لإقامة الصناعات الغذائية، فمنذ عام 1990 اهتمت الدولة بتقديم المساعدات سواء كانت قروضا أو تسهيلات مصرفية أدت إلى إنشاء العديد من الصناعات الغذائية، كالحبوب وصناعة الزيوت، الألبان، صناعة المعلبات الغذائية، صناعة التمور، [4] ضف إلى ذلك الدور الذي لعبه القطاع الخاص في تطوير هذه الصناعات فنجد العديد من المؤسسات المهتمة بهذه الصناعات حيث بلغ عددها 15784 مؤسسة، بالمقارنة مع إجمالي عدد المؤسسات الصناعية التي تهتم بفروع أخرى وهو 455 52 مؤسسة أي بنسبة تقدر ب 30.09/تشغل أكثر من 140 ألف عامل أي بنسبة 40/ من اليد العاملة في قطاع الصناعة.[5]

---

[1]– إبراهيم أحمد سعيد، "أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي (الاقتصاد الزراعي العربي واقعا طبيعيا وبشريا)"، **مجلة جامعة دمشق**. المجلد 27، العدد الثالث،2011، ص ص 551-552.

[2]-أحمد مصنوعة، "الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"، **في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية**، الملتقى الدولي التاسع المنعقد بجمعة حسيبة بن بوعلي. الشلف. الجزائر من تنظيم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير يومي: 24.25 نوفمبر 2014، ص7.

[3]–خلف بن سلمان بن صالح النمري، **دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية**. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،1999، ص04.

[4]–فوزية غربي، **المرجع السابق الذكر**،ص 88.

[5]–عبد الحق بن نقاب، "دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي – مع الإشارة إلى حالة الصناعات الغذائية في الجزائر"، **مجلة الباحث**، االعدد3 الجزائر، 2011، ص ص 188-189.

وإذا كان القطاع الزراعي يوفر العديد من المواد الخام التي تعتبر كمدخلات للإنتاج في القطاع الصناعي بشكل خاص، ما يؤدي إلى دعم وتطوير الصناعة وبالتالي دعم الاقتصاد الوطني. [1] ولهذا فإن تطور الصناعة الغذائية في الجزائر مرتبط بترقية قطاع الفلاحة ومعالجة الاختلال الموجود والذي يحد من دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية.

يشكل الصناعات الغذائية في الجزائر نسبة 80/ من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموع 455 ألف مؤسسة غير أن هذا العدد يبقى بعيد عن تحقيق الاكتفاء الذاتي وبشكل عام فإن الصناعات الغذائية تتوزع على الفروع التالية:[2]

- **فرع المطاحن** يتكون من 80 مطحنة مملوكة للقطاع العام، و350مطحنة مملوكة للقطاع الخاص وقدرات هذا الفرع تساوي أربعة أضعاف قدرات التحويل لسنة 1998

- **فرع الحليب ومشتقاته** ويتكون من 1000وحدة عبر التراب الوطني يملك القطاع الخا ص 22 مصنع للحليب ومشتقاته بطاقة إنتاجية تقدر ب 0.9 مليار لتر في السنة. أم ا القطاع العام فهو المحرك ب 18 وحدة بطاقة إنتاج تتجاوز 1.5 مليار لتر في السنة(2005)

- **فرع الزيوت:** عرف تطورا كبيرا بفضل القطاع الخاص إلا أنه يبقى عاجزا عن تغطية الطلب الوطني

- **فرع السكر** : قدر إنتا ج مؤسسة سيفيتال 500.000 طن سنوي سنة 2004، وبلغ إنتاج القطاع العام 250.000 طن، وهي كميات لا تغطي الاحتياجات الوطنية، فرغم نسبة الإنتاج إلا أن نسبة العجز بلغت 25/

وقد عرف مجال الصناعات الغذائية في الجزائر نمو في القيمة المضافة حيث ارتفعت من 60.2 مليار دج سنة 1996 لتصل حوالي 115.5 مليار دج أي بزيادة قدرت ب 92/،وكانت مساهمة القطاع الخاص فيها بحوالي 71/ عام 2002 وبنسبة 75/ عام 2003، بهذه المساهمة صنفت مؤسسات القطاع الخاص للصناعة الغذائية عام 2004 من بين القطاعات السبعة الأكثر أهمية في الاقتصاد الوطني بنسبة 6/ من أصل 22 قطاع مصنفين ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[3]

يلعب القطاع الفلاحي دورا كبيرا في تطوير الصناعات الغذائية وذلك لارتباطها المباشر بها فمخرجات الفلاحة هي مدخلات الصناعة الغذائية.

---

[1]- على جدوع الشرفات، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**. دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن ،2009، ص30

[2]-أحمد مصنوعة، **المرجع السابق الذكر**، ص 10-14.

[3]- هاشمي الطيب، " التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر"،(أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراهالعلومالاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية)، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان ،2014/2013،ص 215.

3 مساهمة القطع الفلاحي في استيعاب القوة العاملة وتوفير مناصب الشغل:

يلعب القطاع الفلاحي دورا مهما في توفير مناصب العمل والتقليص من نسبة البطالة خاصة في المناطق الريفية التي يبلغ عدد بلدياتها 979 بلدية من أصل 1451، وبالتالي فهذا القطاع بإمكانه أن يكون وجهة لليد العاملة ومجالا مستقطبا لها، فقد بلغت القوى العاملة في الزراعة لعام 2015 حوالي 4959.80 عامل. [1]

وفي تحقيق حول التشغيل في المستثمرات الفلاحية لموسم 2010-2011 قامت به وزارة الفلاحة أعلنت فيه أن عدد العمال على مستوى المستثمرات الفلاحية بلغ 2.5 مليون عامل. [2] رغم أن التشغيل في القطاع الفلاحي يرتبط بعديد العوامل المحددة له كالتقلبات المناخية وطول دورات الإنتاج ، كما أنها تمتاز بكونها مؤقتة وموسمية ، إلا أن هذا القطاع يعد بأفاق واسعة في هذا المجال على اعتبار أنه يقوم على الاستخدام المكثف لليد العاملة خاصة في الوسط الريفي ، ففي إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي انتهجته الجزائر ساهم الإنتاج الفلاحي بكل فروعه في خلق مناصب عمل جديدة قدرت ب 46.3/ مقارنة بباقي القطاعات، وهذا نتيجة لتوجهات البرنامج المتمثلة في تقديم اعتمادات مالية كبيرة لفائدة الفلاحين [3]،والجدول يبين نسب مساهمة القطاع الفلاحي في استيعاب اليد العاملة.

لكن تشير العديد من التقاري ر إلى نقص اليد العاملة الفلاحية وقلة تكوينها وتأهيلها وهجرتها إلى قطاعات أخرى، وكذلك ارتباط العمل في الزراعة بظاهرة هجرة الريف نحو المدينة لتوفر شروط عمل أفضل. لكن السؤال الذي يطرح: إذا كانت الجزائر تعاني من البطالة والتي تمثل ثلث أرباع 4/3 العاطلين عن العمل فيها شباب والذي يعتبر الشريحة الأولى المتأثرة بهذه الظاهرة (75/ أعمارهم تقل عن 30سنة و87.8/ لا يتجاوز أعمارهم 35 سنة[4]، لماذا يعاني القطاع الفلاحي في الجزائر قلة اليد العاملة وعزوفها عن العمل فيه ؟

الجدول (1) التالي يوضح نسبة اليد العاملة في القطاع وتفاوتها من سنة لأخرى

السنوات	اليد العاملة
2006-2000	%18.6
2007	%13.3
2008	%13.7

[1]- مسار التجديد الفلاحي والريفي، ا **المرجع السابق الذكر**،ص 45.

3.مسار التجديد الفلاحي والريفي،**المرجع السابق الذكر**، ص45.

[3]- ناصر داديجدون، عبد الرحمن العايب، **البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص 156-290.

[4]-سميرة العابد، زهية عبار، "ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات"، **مجلة الباحث**، العدد 11، الجزائر،2012، ص 78.

2009	%13.1
2010	%11.7

المصدر: رشيد بوعافية، سارة عزاز،"دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية "، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، العدد 07، أفريل 2017، ص253.

4 مساهمة القطاع الفلاحي في تكوين رأس المال:

إن تنمية وتوسيع القطاع الفلاحي يساهم في زيادة دخول المزارعين والعاملين فيه، وهذا ما يؤدي إلى زيادة عوائد الحكومة من الضرائب المفروضة على الأرض وعلى دخول المزارعين، [1] فتطور هذا القطاع من شأنه أن يزيد من الإيرادات الجبائية وعلى هذا الأساس فهي تعمل على توفير رأس المال الضروري لتنمية القطاعات الأخرى، فالتاري خ يضع أمامنا العديد من الدول كانت إيراداتها من القطاع الفلاحي على غرار اليابان خلا ل العشرين سنة من القرن التاسع عشر ساهم هذا القطاع ب 80/ من إيراداتها ،كما كانت الضرائب الزراعية هي المورد الرئيسي للتصنيع والتنمية الاقتصادية في روسيا.[2]

.أ-الأهمية النسبية للناتج الزراعي المحلي الإجمالي:

يعد القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الإنتاجية في الجزائر، وتنبع هذه الأهمية في كونه من القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، ويعكس التباين في الأهمي ـة النسبية للناتج الزراعي في الجزائر لعـدم التوازن القطاعي إذ ينخفض تارة ويرتفع تارة أخرى، والجدول التالي يوضح مساهمة الناتج الزراعي الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2004-2013.

الجدول (2) يوضح نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي والناتج الإجمالي في الجزائر (2004-2013) القيمة : مليون دولار أمريكي

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2013
الناتج المحلي الإجمالي	85003	102800	116600	127497	171756	137747	161734	198769

[1]-خلف بن سلمان بن صالح النمري، **المرجع السابق الذكر**، ص168

[2]- فوزية غربي،**المرجع السابق الذكر**، ص 87

الناتج الزراعي الاجمالي	8032	7900	8812	10325	11195	12820	13644	16110
نسبة المساهمة	9,44	7,68	7,55	8,09	6,51	9,3	8,43	8,09

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة للكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المج لد 33، 32، 31، 29،30،28، 27

حسب هذا الجدول (2)،[1] نلاحظ أن الناتج الزراعي الإجمالي في تطور ملحوظ من سنة إلى أخرى فبعدما كان يبلغ 8032 مليون دولار سنة 2004 أصبح يبلغ 16110 مليون دولار سنة 2013 بزيادة كبيرة، وهذا راجع لجملة الإصلاحات التي شهدها هذا القطاع، إلا أن مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تختلف من سنة إلى أخرى حسب تطور الناتج الزراعي الإجمالي من جهة وتطور الناتج المحلي الإجمالي، فالنسبة مازالت ضعيفة مقارنة مع مساهمة القطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات،

ب .نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الزراعي :

إن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج الزراعي مرتبط ارتباطا وثيقا بارتفاع قيمة إجمالي الناتج المحلي الزراعي وكذا تغيرات إجمالي السكان، ويمكن ملاحظة تطور نصيب الفرد من الناتج الزراعي 2004-2012 من خلال الجدول(3):[2]

الجدول (3) يوضح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج الزراعي الإجمالي (2004-2012)

السنوات	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2012**
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	2631	3091	3478	3900	4936	3924	4535	5346
نصيب الفرد من الناتج الزراعي الاجمالي	249	242	261	290	322	365	383	433

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **للكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد 32، الخرطوم ،2012،ص ص2-12

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية،**للكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد 32، الخرطوم ،2012،ص ص2-12

[2] **نفس المرجع.**

من خلال الجدول السابق نلاحظ تطور نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الزراعي من سنة إلى أخرى، حيث سجل سنة 2004 حوالي 249دولار أمريكي، في حين بلغ سنة 2012 حوالي 433 دولار أمريكي. كما نلاحظ من خلال هذا الجدول تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويعود ذلك لارتفاع سعر البترول في الأسواق الدولية من جهة وارتفاع حجم الصادرات من المحروقات من جهة ثانية إلا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو من الناتج الزراعي تبقى ضعيفة إذا ما قورنت مع الدول الأخرى، خاصة أن الجزائر بلد يعتمد على ريع المحروقات، وهذا المنتوج هو من الموارد الطبيعي.

ب .مساهمة الزراعة في تخفيف الواردات:

بالرغم من تحقيق الانتاج الزراعي زيادات خلال فترة الإصلاحات التي شهدها القطاع الزراعي في الجزائر نظرا لأهمية هذا القطاع، إلا أنه لا يستطيع تلبية احتياجات الأسواق المحلية ولم تصل بعد لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتقليل من حجم الواردات خاصة الغذائية منها التي تكلف الخزينة العمومية مبالغ ضخمة نظرا لارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية.

جدول (4)يبين مساهمة الفلاحة في تخفيض الواردات خلال ال فترة2007-2014.[1]

السنوات	الواردات الكلية	الواردات الزراعية	الواردات
2012-2007	37644.11	7644.97	5633.35
2013	55213.08	17517.58	8428.32
2014	58274.09	19409.38	9427.49

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد 35، ص 175.

المساهمة في تطوير الصادرات الزراعيةّ :

جدول(5) يبين تطور الصادرات الكلية الزراعية والغذائية في الجزائر (2007-2014)[2]

السنوات	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	الصادرات
2012-2007	53847.73	221.78	113.08

[1]- ال المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد 35، **المرجع السابق الذكر**،ص175

[2]-**نفس المرجع**.

2013	65181.08	568.51	405.7
2014	68284.29	772.54	323.15

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد 35، ص 175. الوحدة: مليون دولار

من خلال الجدول نلاحظ أن الصادرات الكلية في تطور مستمر من سنة إلى أخرى، أما الصادرات الزراعية فهي في حالة من التطور كذلك ويرجع السبب إلى جملة الإصلاحات المستمرة، ورغم ما نتج عنه من زيادة حجم الصادرات الزراعية إلا أن هذه النسبة مازالت ضعيفة

خلاصة الفصل:

يملك القطاع الفلاحي في الجزائر عديد الإمكانيات والمقومات التي تؤهله المساهمة في تفعيل برامج التنمية الاقتصادية إدا تم استغلالها بعقلانية، فالموارد الطبيعية والبشرية مطلوبة لإنجاح عملية التنمية والنهوض بها، لكن الإشكال المطروح هو وجودها من جهة وغياب التنمية من جهة أخرى، انطلاقا من هدا فإن استغلال الموارد والمحافظة عليها مرهون بمدى واقعية السياسة الفلاحية المطبقة خاصة وهي الموجه لنشاط القطاع الفلاحي.

الفصـــل الثانـــي:

السياســـات الفلاحيـــة المنتهجـة فـي الجزائر ودورهـــا فـــي التنميـــة المحلية

يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات المتأثرة بطبيعة ومحتوى السياسة الفلاحية، لهدا نلاحظ انعكاساتها عليه من خلال دراسة تطبيقها في الواقع ، فتوجهات الدولة الجزائرية من الاقتصاد الموجه إلى حرية السوق ترك تأثيره على القطاع الفلاحي، الذي عانى التهميش من جهة ، وفشله المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي رغم الاعتمادات المالية التي خصصت له من جهة ثانية.

في هذا الفصل سنتطرق لمختلف السياسات الفلاحية والبرامج التنموية التي طبقتها الجزائر منذ استقلالها إلى غاية اليوم، متطرقين لمبادئها لأهدافها من خلال عرض ظروف ومميزات كل مرحلة ومخلفاتها على القطاع الفلاحي.

المبحث الأول: الإصلاح الزراعي وإعادة الهيكلة

لقد كان الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال يتسم بالخصائص التالية:

1 -الارتباط الوثيق بالاقتصاد الفرنسي [1] فنتيجة للسياسة الاستعمارية المنتهجة في الجزائر عمدت إلى جعل الاقتصاد تابعا لها بل استعملت أساليب وسياسات شوهت بها الاقتصاد الجزائري.

2 -الاختلالات الجهوية حيث أن الثروة ترتكز في الشمال دون غيره إضافة إلى داخل الجهة الواحدة، فنجد الأراضي الخصبة تتمركز في سهول متيجة وسهول عنابه ووهران إضافة إلى أن هناك اختلال بين الريف والمدينة.[2]

3 -عدم التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

4 -الازدواجية بين القطاع الفلاحي: قطاع تقليدي تحت سلطة الجزائريين وآخر حديث تحت سيطرة المعمرين.

5 -الاختلال الكبير بين حجم الواردات وفي المقابل تقليص حجم الصادرات.[3]

ونتيجة للأعمال التخريبية وأسلوب الترهيب الذي قامت به المنظمة السرية دفع المعمرين إلى مغادرة الجزائر نحو فرنسا حيث قدر عددهم 900 ألف معمر عام 1962، وقد خلف رحيلهم شغورا اقتصاديا وأنخفض الناتج القومي المحلي بحوالي 3/1 بسبب الهجرة خاصة الإطارات والمكونين منهم.[4]

- سياسة التسيير الذاتي:

ويعرف التسيير الذاتي بأنه تسيير العمال الديمقراطي للمنشئات التي هجرها الأوربيون وتأميمها وقد انتهجت الجزائر الاشتراكية بتبنيها لهذا النمط من التسيير والمستوحى من دولة يوغسلافيا والتي طبقته عام 1950، حيث أنشأت الوحدة الأساسية التنظيمية في القطاع الاشتراكي [5]. لكنه لم يطبق في الجزائر بصفة شرعية إلا بعد إعلان المرسوم 18 مارس 1963 من طرف الرئيس بن بلة الذي نظم الممتلكات الشاغرة والتي ظلت مسيرة لمدة عام من طرف لجان

[1]- فوزية غربي،**المرجع السابق الذكر**،ص 127

2-عبد الحميد براهمي،**المغرب العربي في نفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**.مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1996، ص 102.

[3]- **المرجع نفسه**، فس الصفحة.

[4]- **المرجع نفسه**، نفس الصفحة

[5]-عبد الحميد براهيمي، **المرجع السابق الذكر**، ص 158.

التسيير دون أي إشراف من المركز ويتضمن تأميم الملكيات الشاغرة ، وضع الأملاك الشاغرة تحت الوصايا الإدارية لرئاسة الوزراء.[1]

وقد هدف التسيير الذاتي إلى:[2]

- حماية الأملاك الشاغرة وتجميع الفلاحين الصغار في تعاونيات فلاحية جماعية
- مواجهة النقص الذي يعاني منه القطاع في العتاد والمعدات
- وضع حد للأملاك الكبيرة وتوفير الحاجيات الغذائية للمواطنين

وقد بلغت المساحة الزراعية المؤممة عام 1963حوالي 80/ من الأراضي المزروعة و 100/30 من الدخل القومي الجزائري وبنسبة 100/60 من الدخل الإجمالي في القطاع الفلاحي هذا من الجانب الاقتصادي أما اجتماعيا فقد قدر عدد العاملين فيه أكثر من 000 18 عاملا (75/ دائمون و25/ موسميون) يعولون حوالي 000 041 1 نسمة.[3]

أما مرسوم 22 مارس 1963 حدد أشكال التسيير الذاتي من قبل العامل ووظائفه حيث تشكلت إدارة التسيير الذاتي مما يلي:[4]

الجمعية العامة: هي الجهاز الأعلى الذي يوجه نشاط المزرعة ويقوم بتحديد الأهداف الأساسية.

مجلس العمال: تقوم الجمعية العامة التي تجاوز أو بلغ عدد أعضائها 50 عضو بانتخاب مجلس العمال، أما إذا قل فهي التي تمارس مهام مجلس العمال، يجتمع مرة في الشهر، يقدم القروض القصيرة المدى ويراقب الإنتاج

لجنة التسيير الذاتي:تتكون اللجنة من عدد يتراوح بين 06 و12 عضو، يجدد الثلث منها كل سنة وتجتمع كل شهر. تقوم بإعداد مخططات التنمية والبرامج السنوية.

الرئيس: هو الذي يمثل جماعة العمال ويرأس الجمعية العامة ولجنة التسيير الذاتي، وينتخب من أعضاء الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات.

---

[1]– مليكة جرمولي ،"السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها دراسة حالة ولاية البويرة"، (رسالة ماجيستر علوم سياسية وعلاقات دولية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية)، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص31.

[2]– **نفس المرجع**، ص32.

[3]–إسماعيل العربي، **التنمية الاقتصادية في الدول العربية**. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر د س ن ، ص120.

[4]–الجيلالي عجة، **أزمة العقار الفلاحي ومقترحات تسويتها من تأميم الملك الخاص إلى خوصصة الملك العام**.دار الخلد وزيّة، الجزائر، 2005،صص 35-36.

المدير: وزير الزراعة والإصلاح الزراعي هو الذي يعني المدير والذي من مهامه حضور اجتماعات لجنة التسيير الذاتي بصفة استشارية بوصفه ممثلا للدولة.

وعلى المستوى الخارجي تم استحداث هيئات خارجية مكلفة بعملية التسيير وتتمثل في الديوان الوطني للإصلاح الزراعي أو الهيئة الوطنية للإصلاح الزراعي التي أوكل إليها أمر الوصايا على المراكز التعاونية تقوم بخدمات التسليف القصير الأجل والتسويق والتجهيز، وامتد نفوذها إلى مراقبة الحسابات وتحديد الأجور ووضع الموازنات والبرامج الزراعية السنوية، إضافة إلى المهام الموكلة إلى الصندوق فقد اعتبر مؤسسة عمومية مستقلة.[1]

– إن مفهوم التسيير الذاتي يعني نظاما لا مركزيا، لكن الملاحظ في الجزائر هو سيطرت الدولة على شتى القرارات وفي كافة المستويات ولعل الوصايا الإدارية المفروضة من قبل وزارة الفلاحة والإصلاح الفلاحي بالإضافة إلى الديوان الوطني للإصلاح الزراعي هي تجسيد لسلطة ونفوذ الدولة.[2]

– تعقد إجراءات التسويق كاستحداث الهيئة الوطنية للتسويق والتي زاد تدخلها تعقيدا للوضع، كما زاد من نقمة العاملين على سوء نظام التسويق. وانخفاض إنتاج الحبوب من 5.8 مليون طنسنة 1962إلى أقل من 3 مليون طن سنة[3] 1967

– إن الطريقة الجديدة بعد الاستقلال لمحاولة إعادة نمط الاستغلال الفلاحي أبقت النهج الاستعماري وتقسيم القطاع الفلاحي إلى تقليدي و متطور بنفس طريقة استغلاله خلال التواجد الفرنسي، والإبقاء على المحاصيل الموروثة عن المعمرين.

– غياب التأطير والتكوين الفلاحي ونقص الإطارات الوطنية ذات الكفاءة العالية والقادرة على التسيير.

– عملية تسيير الوحدات الإنتاجية تمت ببيروقراطية شديدة ومعقدة إضافة التباين في المستويات واختلافها.

سياسة الثورة الزراعية:

إن النتائج الهزيلة من ضعف للإنتاج وتعقد الإجراءات وعدم وضوحها كانت كفيلة بظهور مبادرة جديدة تحاول تحسين فكانت الأوضاع الثورة الزراعية كنتيجة للوضعية التي شهدتها الفلاحة فهي تعتبر امتداد للتعديل القانوني سنة1968 الذي قامت به الدولة بقيادة هواري بومدين بعد تقلده منصب الرئيس عقب عملية التصحيح الثوري عام

[1]- منى رحمة، **المرجع السابق الذكر**، 87.

[2]–عبد الحميد براهيمي، **المرجع السابق الذكر**، ص 176.

[3]–الجيلالي عجة، **المرجع السابق الذكر** ، 37.

1965 إد قام بتشكيل لجنة وطنية منذ شهر أوت 1966 لتحضير نصوص الثورة [1] وقد أعلن عنها في 08 نوفمبر 1971 إد يقول في هذا الصدد " الثورة الزراعية مطلب مقدس كافح من أجله الجزائريين القاطنين الأرياف ويحق عندما نتحدث عن الثورة الزراعية إنما نقصد بذلك تغيير الريف الجزائري والقضاء على البؤس والفقر"[2]

لقد جاءت هذه السياسة لوضع حد للأوضاع المزرية التي كان يعيشها الفلاح الجزائري الذي لا يملك الأرض، لأن القطاع الفلاحي عقب الاستقلال كان محافظا على نفس الصيغة أو الطريقة التي كانت تستغل بها الأراضي الفلاحية من قبل المعمرين،ملاك برجوازيون وإقطاعيون وفلاحون خماسون لهذا نجد أن نسبة الفلاحين الصغار بلغت 72% من مجموع الفلاحين والذين لا يملكون 22.6%من المساحات الزراعية أما البرجوازية الريفية فكانت تملك حوالي 26.6%من مجوع الأراضي ولا يمثلون سوى 2.6% ، كما أن مساحة الأرض التي يملكونها كانت تقدر ب 50 هكتار ، في المقابل فإن مساحة صغار الفلاحين لم تتجاوز 10هكتارات أو أقل.وبلغت مساحة الأرضي للمتوسطين منهم من 10 إلى 50 هكتار ويملكون أكثر من 50% من الأراضي. [3] هذه المعطيات توضح سيطرت قلة من الجزائريين على المساحات الزراعية الكبيرة في حين أن النسبة الكبيرة من ضعاف الفلاحين لا تملك نصفها .

ونظرا لهذه الفروق جاء الأمر 71-73 في 08 نوفمبر 1971 المعلن عن تبني الثورة الزراعية تحت شعار "الأرض لمن يخدمها ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها"، وهذا يعني أن استغلال الإنسان سوف يتم إلغاؤه وأن الخماسة التي كانت تكرس هذه التبعية والسيطرة سيقضى عليها نهائيا.

يكمن حصر أهداف الثورة الزراعية فيما يلي:[4]

- خلق الظروف اللازمة لتغيير وجه الريف جذريا، انطلاق من ضمان مستقبل صغار الفلاحين وحمايتهم.

- تخصيص الدخل الفلاحي لتحسين مستوى معيشة الجماهير.

- حماية صغار الفلاحين من المضاربة وتمكينهم من تنظيم أنسهم قصد الوصول إلى السيطرة على التقنيات العصرية وإنجاز الاستثمارات.

[1]- مليكة جرمولي ، **المرجع السابق الذكر** ، ص 43.

[2]- سعد بن البشير لعمامرة، **هواري بومدين الرئيس القائد**. قصر الكتاب، الجزائر1997، ص**35.**

[3]- مليكة جرمولي ،**المرجع السابق الذكر** ، ص43.

[4]- عبد الحميد براهمي، **المرجع السابق الدكر**، ص124.

لقد جاءت الثورة الزراعية كنتيجة حتمية للنتائج الضعيفة للإنتاج الفلاحي، إذ أن السياسة المتبعة –التسيير الذاتي–أثبتت ضعفها حيث تراجعت نسبة القيمة المضافة للقطاع الزراعي من 23.24% عام 1963 إلى 10.48%عام1966،[1] نتيجة للطريقة الفوضوية التي ميزت عملية التسيير منها سوء استعمال وتوزيع اليد العاملة إضافة إلى ضعف هياكل وتجهيزات القطاع الفلاحي مع قلة رؤوس الأموال .

وقد طبقت الثورة الزراعية على الأراضي الزراعية مهما كان القطاع الذي تنتمي إليه : النخيل، الماشية، أراضي الغابات الموارد المائية ذات الاستعمال الفلاحي، إضافة إلى الأراضي التي تم ضمها إلى الصندوق الوطني لثورة الزراعية أي الأراضي العمومية، أراضي العرش، الأراضي الجماعية، إضافة إلى الأراضي المؤممة والمجهولة بدون مالك، وهي تعتبر أراضي ضمن ملكية الدولة لا تحول وغير قابلة للتقادم والحجز أو التنازل.

ركزت الثورة الزراعية على الريف والفلاح ومحاولة تحسين الأوضاع المعيشية له وتنمية وتحديث الريف والعمل على إلغاء الفوارق بين الريف والمدينة في الجزائر، لقد حاولت هذه السياسة تخليص القطاع الفلاحي من الاستغلال الإقطاعي السائد وتقوية مكانة الفلاح الضعيف الإمكانيات أمام الملكيات الكبيرة واعتمدت على الاستغلال الفعلي بتركيزها على منح الأرض لمن يخدمها ويستثمر فيها.

أما المبادئ الأساسية للثورة الزراعية تتمثل:[2]

– الأرض لمن يخدمها ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها.

– لاحق في الأرض للملاكين الزراعيين الذين لا يساهمون فعليا في الإنتاج ويسقط حق كل مستغل سواء كان مالك أو غير مالك يهمل فلاحة الأرض.

– تلغى جميع أشكال التجارة الاستغلالية المتعلقة بموارد المياه المعدة للزراعة والتي نظم استعمالها لحاجات كل مزرعة.

– تؤمن حقوق الفلاحين على الأرض التي يحرثونها بأنفسهم وعلى نتائج أعمالهم.

– تمنح الدولة الأراضي المتوفرة إلى الفلاحين الذين لا يملكون الأرض والتي تساعدهم على تأمين استغلالها للحصول على إنتاج يلبي احتياجاتهم واحتياجات الأمة.

– الثورة الزراعية تؤمن تنظيم وتطبيق الوسائل وإنجاز الأشغال التي يمكن أن توفر الإنتاج الأفضل للأراضي.

[1]-يونس صاحب، **المرجع السابق الدكر**،ص 85

[2]-الجيلالي عجة، **المرجع السابق الدكر**،ص24.

– إنشاء الهيئات الضرورية لتموين الفلاحين والقيام بالتخزين والتسويق وتحويل إنتاج الفلاحين وتزويدهم بالقروض والخدمات الضرورية لنشاطهم.

– تحمي الفلاحين من أثار الاستغلال الخاص بوسائل الإنتاج أو المنتجات الفلاحية.

– تساهم الدولة في تأطير الفلاحين وتكوينهم التقني.

– تحدد الدولة وتطبق سياسة ينظم بموجبها الإنتاج والتسويق الزراعي والتجهيز والاستثمار الزراعي

– تهيأ الدولة تطوير المزارع الصغيرة وتشجع زيادة الاستخدام في النواحي الريفية.

– تحسين شروط المعيشة في الأرياف ولاسيما في ميادين الصحة والثقافة.

أما شروط منح الأراضي للفلاحين فتتمثل:[1]

– الأراضي الزراعية المسلمة للفلاحين وعائلاتهم ليتصرفوا بها ويستغلوها دون امتلاكها.

– الأراضي الممنوحة يتم إعفاؤها من الضرائب لمدة 05 سنوات.

– الفلاح المستفيد من الأرض يتمتع بمساعدة مالية تقدر ب 150 دينار شهريا هذا حتى يتمكن من تحسين ظروف المعيشة.

– على المستفيد الالتزام بالقوانين والبنود التي تنظمها المخططات الزراعية للبلدية بحيث تكون خدمة الأرض ضمن إطار التنمية.

– يجب على الفلاح المساهمة في إحدى التعاونيات الزراعية ضمن نطاق بلديته.

وقد تم تأميم وتوزيع 1255883 هكتار من الأراضي القابلة للزراعة ضمن سياسة الثورة الزراعية.[2]

[1]- **نفس المرجع** ، نفس الصفحة.

[2]-خوجة تواتي، **المرجع السابق الذكر**، ص25.

التنظيمات الهيكلية للثورة الزراعية :

1-الصندوق الوطني للأراضي الفلاحية:

تأسيس هذا الصندوق كان انطلاقا من مجموع الأراضي المكتسبة من الأراضي الحكومية كأراضي الحبوس أو أراضي العرش أومن الأراضي المؤممة من الخواص خلال عام 1971 وتطبيق الثورة الزراعية كانت الأراضي الفلاحية في الجزائر كالتالي:

أ/ قطاع عمومي موسع متكون من:[1]

- 1،2 مليون هكتار من أراضي التسيير الذاتي (2000 أراضي ملك)

- 400،000 هكتار من الأراضي المؤممة للملاكين الخواص.

- 800،000 هكتار من الأراضي عرشو 100،000 هكتار من أراضي البلدية والتي ضمت 6000 مستثمرة على شكل تعاونيات و70،000 مستثمرة فردية.

- 20 مليون هكتار أراضي مفرغة في الصندوق الوطني للثورة الزراعية (أملاك دولة وعرش).

ب/ قطاع خاص متكون:[2]

-4،1 مليون هكتار باقية بعد عملية التأميم.

وقد قسم الصندوق الوطني للثورة الزراعية لتنفيذ عملية تأميم وتوزيع الأراضي الزراعية إلى فروع تسمى الصناديق البلدية للثورة الزراعية على مستوى كل بلدية.

2/ الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين:

هو عبارة عن منظمة جماهيرية تحظى لمساندة الحزب -جبهة التحرير الوطني-والدولة لأن الثورة الزراعية ستكون ناقصة إذا لم يساهم الفلاحون وهم المعنيون بالأمر فيها فكان واجبا عليهم أن يتولوا شؤونهم وينتظموا للدفاع عن حقوقهم

[1]- عمار علوي، **المرجع السابق الذكر**، ص78.

[2]-**نفس المرجع**، نفس الصفحة.

انطلاقا من السهر والحرص على تطبيق الثورة الزراعية بصرامة، وبالتالي كان الاتحاد يهتم بقضايا الإنتاج في الأرياف ومعرفة مواطن الضعف والنقص فيها، إضافة إلى حملات التوعية وزيادة الوعي السياسي للفلاح.[1]

3/ اللجنة الوطنية للثورة الزراعية:

تأسست اللجنة الوطنية للثورة الزراعية بموجب المرسوم رقم 71-285، المؤرخ في 03 ديسمبر 1971، وهي عبارة عن لجنة وزارية مشتركة يترأسها وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي، تتكون من 32 عضوا.[2]

أما مهامها فتمثلت في دراسة وتقييم مناهج الثورة الزراعية، وهذا انطلاقا من المعطيات المقدمة من وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي إضافة إلى دراسة الصعوبات التي يمكن أن تنشأ في إطار تطبيق الثورة.

4/النظام التعاوني (التعاونيات الفلاحية)

يعتبر النظام التعاوني مبدأ أساسي في الفلسفة العامة للثورة الزراعية تتمثل أهميتها .[3]

- الاستخدام الأمثل لكل الموارد المادية والبشرية قصد رفع الإنتاج.

- خلق علاقات إنتاجية جديدة كإطار سليم للاستغلال، ومحاولة تنظيم الفلاحين بشكل يسمح بتطوير القطاع، وبلغ عددها 6 آلاف تعاونية فلاحية خلال عام 1975 وتوجد 10 (عشر) أنواع من التعاونيات كل حسب اختصاصها. إلا أن هذه التعاونيات أخضعت لسلطة مزدوجة تتقاسمها كل من وزارة التجارة والفلاحة، ومن بين أبرز أثار الازدواجية غموض أهداف هذه التعاونيات، كذلك خضوعها للتسيير المركزي جعلها تعاني ثقل الإجراءات والبيروقراطية.[4]

إعادة الهيكلة:

رغم الشعارات التي حملتها الثورة الزراعية والطموحات والأهداف التي تم تسطيرها إلا أن الواقع أكد أن الجزائر لا تملك قاعدة فلاحية تساعد على النهوض بهذا القطاع هذا من جهة، ومن جهة أخرى التهميش الذي عانت منه الفلاحة نتيجة التركيز على الصناعة، فمن خلال المخططات التنموية السابقة كانت النفقات المخصصة للقطاع الفلاحي محتشمة، فقد مثلت 20.5%من النفقات الإجمالية للمخطط الثلاثي الأول (1967-1969)، ثم إلى

[1]- الجيلالي عجة، **المرجع السابق الذكر**،ص68.

[2]-**نفس المرجع** ،ص71.

[3] **نفس المرجع**،ص 73

[4]-- **نفس المرجع** ،ص ص 93-94.

7.5% خلال المخطط الرباعي الأول (1974-1977)، ثم إلى 12%خلا المخطط الرباعي (1981-1983)[1]

إن الثورة الزراعية في حقيقة الأمر عبارة عن نوع من خضوع العالم الفلاحي والريفي لمنطق تصنيع الاقتصاد بشكل أكثر عمومية فرض سلطة تسيطر عليها فئات حضرية بمفهوم حضري صناعي للتنمية.[2]

ولهذا بات من الضروري معالجة هذا القصور فجات عملية إعادة الهيكلة الكلية للقطاع الفلاحي بناءا على المنشور الرئاسي 14 المؤرخ في 14 مارس 1981 ، المتضمن إعادة تنظيم التسيير الذاتي وتعاونيات قدماء المجاهدين [3]،لقد كان الهدف من إعادة الهيكلة للقطاع هو تنظيم الهيكل العقاري للأراضي الفلاحية والعمل على انسجام الوحدة الإنتاجية دون تشتيتها، إضافة لجعلها كوحدة اقتصادية تهدف إلى تحقيق الربح والاستمرارية كباقي المؤسسات الاقتصادية وبالتالي فإن عملية إعادة الهيكلة أخدت بعد اقتصاديا واجتماعيا في تنظيم البنيان الفلاحي، والتي تنظم حرية تسويق المنتجات الفلاحية والتكيف مع أليات السويق.[4]

وكذلك من أبرز نتائج هذه العملية تغير تنظيم التعاونيات الفلاحية حيث انتقلت من قانون المزرعة المسيرة ذاتيا إلى تعاونية الإنتاج إلى قانون المزرعة الفلاحية الاشتراكية حيث تم إنشاء 3200 مزرعة فلاحية اشتراكية حلت محل 2000 مزرعة مسيرة ذاتيا ونحو 6000 تعاونية فلاحية.[5]

هذا التنظيم الجديد الذي حاول معالجة عدم كفاءة المزارع المسيرة ذاتيا وكذلك التعاونيات الفلاحية وقلة وانخفاض مردودها وصعوبة تسييرها وتداخل مهامها وتنظيمها ولذا جاءت إعادة الهيكلة بغية تسهيل وتسيير وتوجيه هذه المستمرات وقامت بتقسيمها وفق شروط موضوعية لإنتاج إلى أربعة أنماط:[6]

-مزارع تسود فيها زراعة الخضر لمساحة تتراوح بين50 -100 هكتار.

-مزارع تسود فيها زراعة متعددة مع تربية المواشي بمساحة تتراوح 150و250 هكتار.

-مزارع تسود فيها زراعة الأشجار المثمرة والكروم 150-200 هكتار.

---

[1]-عبد الحميد براهمي،**المرجع السابق الذكر**، ص39.

[2]-بنجامين ستورا، **تاريخ الجزائر بعد الإستقلال 1962-1988**.ترجمة: صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ،2012، ص 57

[3]-ريم قصوري، "الأمن الغذائي والتنمية –حالة الجزائر"، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير فرع اقتصاد التنمية)، جامعة باجي مختار عنابة ،2015/2014، ص47.

[4]-محمد رجراج،"السياسات الاقتصادية وحتمية الاداء المحير في القطاع الفلاحي"، **المرجع السابق الذكر**، ص218.

[5]-زهير عماري، المرجع **السابق الذكر**، ص147.

[6]-هاشمي الطيب، تقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، المرجع **السابق الذكر**،ص28.

-مزارع تسود فيها زراعة الحبوب بمساحة تتراوح 800و1500 هكتار.

وكذلك أصدر المرسوم الرئاسي رقم 09 جانفي 1982 المتضمن تحرير التدريجي للأسعار والمنتجات مستلزمات الإنتاج الزراعي، والذي تم من خلاله الشروع في تقليص دعم الدولة للفلاحة وتحرير أسعار مدخلاته وهذا ابتداء من عام 1983، وقد كانت عملية الإلغاء تسير بوتيرات مختلفة أسرعها المتعلقة بالعتاد والتجهيزات وأبطؤها المتعلقة بالأسمدة.[1]

وقصد زيادة المساحة الزراعية وترقية وزيادة الإنتاج الفلاحي صدر قانون اكتساب الملكية العقارية عن طريق الاستصلاح بتاريخ 13 أوت 11983 تحت رقم 18/83 وقد نص هذا القانون على أن كل مستصلح قام باستصلاح تصبح هذه الأرض ملكه، لقد تم منح 530ألف هكتار من بينها 156 ألف هكتارا استصلحت فعلا وهي مستعملة[2]، إلا أن هذه العملية صادفت العديد من العراقيل أولها التكاليف المرتفعة فهي تحتاج موارد مالية ومادية معتبرة.

قانون المستثمرات الفلاحية 87-19:

ظل الانخفاض الكبير لأسعار البترول وانهيارها في الأسواق العالمية ونتيجة لهذه الظروف صدر قانون رقم 19/78 المؤرخ 08 ديسمبر 1987 الذي ينص على استغلال الأراضي الفلاحية انطلاقا من إعادة الهيكلة لهذه المزارع بتفكيكها وانشاء مستثمرات فردية وجماعية بلغ عددها 3429 مزرعة فقسمت إلى ثلاث أشكال تنظيمية:[3]

-مستثمرات فلاحية جماعية عددها 22356 مستثمرة

-مستثمرات فلاحية فردية 5677 مستثمرة

-مزرعة نموذجية وعددها199 مزرعة

إن قانون 19/87 منح استقلال تسيير المستثمرات الفلاحية لأصحابها معلنا بذلك تخلي الدولة عن القطاع العام فقد تنازلت على جميع الحقوق العينية للمزارع لفائدة الفلاحين المنتجين باستثناء الأرض التي بقيت للدولة، ومنحت للفلاحين حق الانتفاع الدائم مقابل دفع إتاوات يحددها قانون المالية.[4]

---

[1]-رابح زبيري،"حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية"،**مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، فيفري 2004، ص41.

[2]-أحمد عامر عامر، **المرجع السابق الذكر**، ص93.

[3]-محمد بلقاسم حسن بهلول، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية**. منشورات دحلب، الجزائر ،1993، ص ص162-163

[4]-رابح زبيري، المرجع **السابق الذكر**،ص42.

من أبرز إيجابيات تطبيق هذا القانون:[1]

-الاستغلال الجيد للأراضي الفلاحية بسبب صغر المساحة.

-المسؤولية المباشرة للأعمال وإلغاء صور التسيير البيروقراطية

-القضاء على العملية الزائدة في ظل ارتباط أجور ودخول الفلاحين بمدى إنتاجية المستثمرات الفلاحية.

-تشجيع دور القطاع الخاص، تثمن من خلال إنشاء المستثمرات الفلاحية الفردية.

لقد عمل قانون 19/87 على تفكيك المزارع الاشتراكية بسبب فشل هذه الأخيرة في زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي في ظل ارتفاع السكان وزيادة الفجوة الغذائية، لهذا فإن هذا القانون مهد ودعم الاستقلالية للمستثمرات الفلاحية إذ جعل العلاقة التي تحكم المستثمرة الفلاحية بالسوق وهي علاقة تجارية خاضعة لقواعد القانون التجاري.[2]

إضافة فقد تم إلغاء الأمر رقم 68-356 المتعلق بالتسيير الذاتي صراحة بموجب المادة 47 من قانون 19/87، أما المرسوم رقم 69-120 المتضمن القانون الأساسي للتعاونيات الفلاحية خاصة لقدماء المجاهدين المعدل والمتم، فقد ألغي بموجب المادة 4/10من القانون19/87.[3]

لقد عرف القانون 19/87 المستثمرة الفلاحية بأنها: مصطلح اقتصادي تعني وحدة ترابية مسيرة ومستغلة سنة من طرف شخص أو عدة أشخاص تنظم وسائل الإنتاج. وذلك لخدمة الإنتاج الفلاحي قانونا تكون ملك لشخص الذي يستغلها.[4]

إن قانون 19/87 هدف إلى رفع الإنتاج الفلاحي انطلاقا من إصلاح ومعالجة التناقضات في السياسة الفلاحية السابقة كالبيروقراطية في التسيير والدعم المفرط للدولة وتدخلها وفق النهج الاشتراكي القائم على مركزية القرارات، فتعريف المستثمرة الفلاحية جعلها عبارة عن وحدة اقتصادية استثمارية ذات نشاط خاضع لمنطق الربح ، وبالتالي دعم الجهود وزيادة المسؤولية أمام الفاعل المغيب سابقا وهو الفلاح فمسؤولياته زاد ودخله أصبح مرتبط بما تقدمه المستثمرة من إنتاج فعليه اختيار إنتاجه ولمن يبيعه لأن هذا هو منطق الاستثمار القائم على حرية السوق .

---

[1]-زهيرعماري، **المرجع السابق الذكر**،ص43.

[2]-محمد بلقاسم حسن بهلول،**المرجع السابق الذكر**، ص ص162-163.

[3]-تواتي خوجة، **المرجع السابق الذكر**، ص25.

[4]-بوصبيعابشوسن، "الطبيعة القانونية لحق المستفيد من المستثمرات الفلاحية"،(مذكرة لنيل درجة الماجستير في الحقوق قسم القانون الخاص تخصص القانون العقاري)، جامعة متنوري قسنطينة،2006 /2007، ص41.

وتتمثل أهداف القانون:[1]

-القيام بالاستغلال الكامل الأراضي الفلاحية

-رفع الإنتاج والإنتاجية بهدف تلبية الحاجيات الغذائية للسكان والاحتياجات الاقتصادية الوطنية.

-تمكين المنتجين من ممارسة مسؤولياتهم في استغلال الأراضي

-ضمان الاستقلالية الفعلية للمستثمرات الفلاحية

-إقامة صلة بين دخل المنتجين وحاصل الإنتاج

لقد وفرت إصلاحات قانون 19/87 شروط الانتقال إلى اقتصاد السوق إلا أن هذه السياسة رغم ما حققته من إيجابيات كالاستغلال الأفضل للأراضي الزراعية ومنح المسؤولية المباشرة للفلاحين إلا أنها حملت العديد من النقائص:

-إهمال القانون للأراضي المؤممة في الثورة الزراعية وتوزيعها في شكل مستثمرات فلاحية وجماعية فطالب الأصحاب الأصليين بالأرض.

-تأخر منح واعداد العقود الإدارية كذلك ما يعاب على هذا القانون هو منح الإستفادة للعديد من الفئات الغير المهتمة أو المعنية بالقطاع الفلاحي، فرغم المجهود المبذول لم يستطع النمط الجديد في التسيير القضاء على التبعية الغذائية للخارج.

-الانقسامات والصراعات داخل المستثمرات الجماعية وميل إلى الزراعة الفردية

-كذلك انقسامات التي مست المستثمرات الفلاحية والتي نتج عنها تجزئة العقار الفلاحي والذي أصح يمثل عائقا أمام الزراعات الاستراتيجية.[2]

-برنامج التكييف الهيكلي:

تميزت فترة الثمانينات من القرن الماضي في الجزائر باختلال توازنها الاقتصادي فمن جهة انخفاض وتدهور أسعار البترول التي تعتبر المورد الأساسي للاقتصاد الجزائري حيث بلغ سعره 20 دولار بداية من عام 1990 لينخفض إلى

[1]-ريم قصوري، **المرجع السابق الذكر**، ص134.

[2]- كمال حوشين، "إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، جامعة الجزائر ،2006-2007، ص57.

17.65 دولار خلال سنة 1993 ليصل 14.19 دولار عام 1994،[1] نتج عن هذا الانخفاض زيادة حجم التبعية للخارج وارتفاع المديونية ولجوء الجزائر إلى إعادة جدولة ديونها.هذه العملية ترتب عليها عملية تطبيق عملية التكييف الهيكلي نتيجة لتوصيات صندوق البنك الدولي- FMI-،وبدأ تطبيق هذا البرنامج مطلع 1990 الذي هدف إلى ربط الأسعار الداخلية بالأسعار الخارجية وتحرير المبادلات الزراعية كما أدى هذا البرنامج إلى إلغاء الدعم على وسائل الإنتاج الفلاحي مما أدى إلى ارتفاع التكاليف زيادة على غلاء أسعار المواد الزراعية وتتمثل المحاور الأساسية لسياسة التكييف الهيكلي في:[2]

-إعادة هيكلة العقار الفلاحي وإرجاع الأراضي المؤممة في السياسات الفلاحية السابقة لأصحابها الأصليين

-تحرير الأسواق وحرية التجارة الفلاحية و نقص قيمة العملة الوطنية

-إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وخوصصتها تدريجيا وجزئيا

- مواصلة دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية كالخبز والحليب و تمويل النشاطات الفلاحية ذات الأهمية

قانون التوجيه العقاري:

صدر قانون التوجيه العقاري في 18 نوفمبر 1990وقد هدف قانون 90-25 معالجة سلبيات قانون المستثمرات الفلاحية 19/87 الذي أغفل أصحاب الأرضي المضمومة في إطار الثورة الزراعية فعمل على إعادتها لأصحابها بالإضافة إلى بعض الاهداف منها:[3]

- زيادة الإنتاج عن طريق تغيير العلاقة بين الأرض والمستغل لها إلى علاقة بين الأرض ومالكها عن طرق إعادة الحيازة.

- ترك الأراضي الزراعية غير مستغلة فالقانون اعتبر كل قطعة أرض غير مستغلة لموسميين متتاليين تعتبر أراضي غير مستغلة.

- حماية الأراضي الفلاحية من جميع أشكال التعدي خاصة العمراني والصناعي فقد نتج عن ضياع 250.000هكتار من الأراضي الزراعية منها 100 هكتار من الأراضي المسقية.

[1]- الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية: **المرجع السابق الذكر**، ص358.

[2]-فوزية غربي، **المرجع السابق الذكر**، ص ص139-141.

[3]-هاشمي الطيب، تقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحة، **المرجع السابق الذكر**، ص 66.

- وحسب معطيات وزارة الفلاحية فإن عملية استرجاع الأراضي بلغت 98/ من الفلاحين المالكين لحوالي 22366.[1] هكتار مالك إسعاد أرضه، إلا أن القانون الجديد 90-25 تجاهل نقاط أخرى خلال عملية الإرجاع ولم يشير إليها وعلى هذا الأساس فقد ظهرت العديد من النزعات حول:[2]

-الأراضي التي فقدت وجهتها وطابعها الفلاحي

-الأراضي تم منحها في إطار الحيازة الفلاحية العقارية عن طريق الاستصلاح

-الأراضي المتبرع بها لفائدة الصندوق الوطني للثورة الزراعية والتي أصبح أصحابها يطالبون بها .

وأهم ما تضمرهـ هذا القانون:[3]

- إلغاء التام لقانون الثورة الزراعية 1971 بسب المشاكل المترتبة عليه، وأصبحت جل الأرضي التي نتجت عن تطبيق هذا القانون لا يمكن بيعها وإيجارها إلا للمستفيدين ذوي الجنسية الجزائرية.

- إرجاع الأراضي المؤممة في إطار قانون الثورة الزراعية إلى أصحابها شريطة عدم استفادتهم من التعويضات المالية والعينية

- المستفيدون من الأراضي بعد عملية إرجاع يدمجون في المستثمرات الفلاحية في إطار قانون 19/87.

- حق الانتفاع الدائم الممنوح للمستغلين يتحول إلى إيجار إذا لم يتجاوز اكتساب مدة سنة بعد إصدار الأمر.

- إن البيع يستثني المستثمرة الجماعية أو الفردية وتقسم المستثمرات الفلاحيةلا يكون إلا بعد إتمام شكليات البيع.

- البيع يتم بالدفع الفوري او بالتقسيط على مدة لا يمكن ان تتجاوز 10 سنواتوالتأجير يمنح كمدة أقصاها 30 سنة.

- أسعار البيع تضبط على أساس معايير تأخذ بالاعتبار وضعية المستفيدين مع موقع الأرض وأخيرا توجه السوق العقاري.

تعتبر تسوية أزمة العقار الفلاحي أهم المشاكل المعيقة لتطور الفلاحة ، وقد صدرت قوانين أخرى تنظم العقار الفلاحي منها:

[1]-خديجة عياش، **المرجع السابق الذكر**، ص 80.

[2]-**المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

[3]-حواشين ابتسام، **المرجع السابق الذكر**، 106-107.

2/المرسوم التنفيذي رقم 92-982 المؤرخ في 1992/07/60 والذي يحدد شروط التنازل عن الأرضي الصحراوية، والذي مع امتياز مالي او فرض القانون السابق رقم 18/83 المؤرخ في 13 أوت 1983، والذي يضمن توسيع الخصوصية أفقيا عن طريق الاستصلاح الأراضي التابعة للأملاك الوطنية والمقدرة مساحتها سنة 1992و 150،000 هكتار موزعة على ستة (06) ولايات وقد تم تكليف محافظة التنمية الفلاحية في المناطق الصحراويةCDARSبغلاف مالي 3،62 مليار دج. [1]

3/صدور الأمر رقم 26/95 المؤرخ سنة 1995 لقد جاء هذا الأمر قصد إزالة التناقضات وسد النقائص التي جاء بها قانون التوجيه العقاري رقم 90-25 لكون هذا الأخير لم يقرر في الواقع سوئ استرجاع الأراضي المؤممة طبقا للأمر المتعلق بالثورة الزراعية وإرجاع الأراضي الفلاحية الموضوعة تحت رقابة الدولة التي كانت موضوع هبة. [2]

4/ المرسوم التنفيذي رقم 483/97 المؤرخ في 15 ديسمبر 1997 ونتيجة لهذا المرسوم أصبحت الدولة هي المسؤولة عن اختيار الأراضي الصالحة للفلاحة وهذا بعد موافقة وزارة الفلاحة فقد حدد هذا المرسوم كيفية منح حق الامتياز للأراضي الوطنية الخاصة التابعة للدولة في المساحات المستصلحة الموجودة في المناطق الصحراوية قصد زيادة المساحة الزراعية عن طريق منح حق الامتياز للفلاحين لاستغلال الموارد الطبيعية وبالتالي منحه لسكان الأرياف لإشراكهم في عملية التنمية. [3] يعني ضمن هذا القانون يساهم السكان بمواردهم المالية وهذا ما يضمنه دفتر الشروط مع البطاقة التعريفية للمشروع في حين تتحمل الدولة النفقات الكبرى كجلب الماء والتزود بالكهرباء وشق الطرقات وبالتالي يمكن القول إنها شراكة. [4]

من أبرز مميزات هذه الفترة:

-صعوبة الحصول على الدعم والقروض البنكية خاصة في ظل صدور قانون النقد والعرض الذي ألزم تقديم ضمانات للحصول على الدعم، قابلها عجز الفلاحين عن تسديد مستحقاتهم اتجاه بنك الفلاحة والتنمية الريفية والمقدرة ب17مليار دج والتي ألغيت سنة 1990. [5] في المقابل ظهر عجز الفلاحين الحصول على القروض.

[1]- محمد رجراج، السياسات الاقتصادية وحتمية الأداء المحيز للقطاع الفلاحي، المرجع **السابق الذكر**، ص219.

[2]-ابتسام حاروشين،**المرجع السابق الذكر**، ص107.

[3]-**المرجع نفسه**، ص 108.

[4]-محمد رجراج، السياسات الاقتصادية وحتمية الأداء المحيز للقطاع الفلاحي، **المرجع السابق الذكر**، صص 219-220 .

[5]-يونس صاحب، **المرجع السابق الذكر**، ص 121.

إن برنامج التكييف الهيكلي المطبق في القطاع الفلاحي لم يلقي النتائج المرضية التي كانت متوقعة بعد تطبيقه فرغم زيادة الإنتاج إلا انه اصطدم بعدة مشاكل أعاقت فعاليته فالقطاع الفلاحي تميز بنقص الإمكانيات وعدم وفرتها فتوسع الخوصصة أدى إلى فوضى الإنتاج خاصة في ظل ارتفاع مدخلات الإنتاج زيادة على المخاطر الطبيعية التي كانت تعترض الإنتاج الفلاحي. هذا ما دفع ملاك الأراضي إلى تركها أو تحويلها إلى أهداف ريعية او التنازل عليها لبناء تعاونية عقارية، كذلك ظل الاقتصاد الجزائري تابع للخارج مما أدى إلى زيادة الفاتورة الغذائية وحجم المديونية.لقد عمقت هذه الفترة دور القطاع الخاص في شتى مجالات التنمية الاقتصادية في الجزائر عن طريق خوصصته علما أن هذه المرحلة عرفت ونمو معتبرا للقطاع الفلاحي بلغ 4/ والنمو المتوسط للقطاع الفلاحي كان أعلى نسبة من معدلات القطاعات الأخرى 3.3/ للفلاحة مقابل 1/ للصناعة و 2.3/ للخدمات [1] ، كما تجدر الإشارة إلى الإجراءات التي انتهجتها الدولة لرفع القدرات الزراعة الجزائرية وتحقيق الاكتفاء الذاتي:[2]

- منح مساعدات للفلاحين عام 1990 تقديم تعويضات، إعفاء جبائي إعادة جدولة الديون وهذا دعم للفلاحين الخواص بصفة مباشرة منذ الاستقلال

- وضع خطة لبناء 06 سدود واستصلاح 33.5 ألف هكتار لسقيها كما شكلت لجنة وطنية للموارد المائية لتنفيذ هذه العملية

- المشروع النموذجي لتطوير مصائد الأسماك الحرفية والمقدر تكلفته 17 مليار دج ، 60/ مساهمة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية هدف الى رفع الإنتاج الوطني الى 2400طن في السنة وتوفير 1155 منصب عمل

- انجاز مشروعين تحت إشراف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:[3]

1 -مشروع تنمية الإنتاج الحبوب والإنتاج الحيواني لأصحاب المزارع الصغيرة في تيارت

2 -المشروع النموذجي بين الجزائر وتونس للتنمية الريفية المتكاملة كما أنشئ الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية بمقتضى المادة 198 من قانون المالية 1988 وعمليا بالمرسوم رقم 90-208 المؤرخ في 14جويلية 1990

[1] -محمدنزعي، هاشمي الطيب، **المرجع السابق الذكر**، ص 13.

[2] -**نفس المرجع**، ص ص 13-14

[4] -محمد غردي،**المرجع السابق الذكر**، ص 19.

وباشر مهامه فعليا ابتداء من فيفري 1991 والذي خصصت له الدولة مبلغا قدر ب 380 مليون دج قصد دعم الفلاحة وتنميتها لاسيما دعم الاستثمارات المنتجة.[1]

-إنشاء صندوق التعويض الفلاحي عن الأضرار الطبيعية، وصندوق آخر لدعم زراعة الحبوب وكان الأهم إنشاء القرض التعاضدي الفلاحي CMA[2]

-إنشاء الديوان الوطني للأراضي الفلاحية في نوفمبر 1995[3].

-كما قامت الحكومة بضخ 168.5 مليار دج (أي ما يعادل 3 مليار دولار عام 1996) في إطار عملية إعادة بعث القطاع الفلاحي لمدة خمس سنوات –ثلثي التكلفة من الحكومة والثلث المتبقي من الفلاحين الخواص والتعاونيات المنتمين إليها.

رغم السياسات الفلاحية التي طبقتها الجزائر واختلاف أساليبها وطرق تنظيمها، وتباين الإمكانيات المخصصة لذلك، وكذا تعدد الزوايا التي نظر بها للقطاع الفلاحي بين تدخل مطلق للدولة وفق مركزية مفرطة، وبين لامركزية في التسيير نتيجة تغيير النظام المنتهج في الجزائر. إلا أن جميع السياسات السابقة كرست فشل وغياب البنية التحتية للقطاع الفلاحي وعجزه عن تحقيق الأمن الغذائي ودفع التنمية الاقتصادية الجزائرية.

[1]-هاشمي الطيب،"التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية)جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ،2014/2013 ، ص173.

[2]- **نفس المرجع**، نفس الصفحة

المبحث الثاني: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية

نتيجة لفشل السياسات الفلاحية المنتهجة في الجزائر بداية من الاستقلال 1962 وإلى غاية 1999.وعجزها عن القضاء على التبعية الغذائية للخارج، وأمام عودة الأمن والاستقرار للجزائر وزيادة عائدات النفط خلال هذه المرحلة، عمدت الجزائر إلى تبني مخطط وطني قصد النهوض بالقطاع الفلاحي.

-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية عبارة "عن آية خاصة ترمي إلى ترقية الأطير التقني والمالي والنظامي قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة".[1]

إن تبني الجزائر لهذا المخطط هو إدراك للمكانة الهامة للقطاع الفلاحي في هيكلها الاقتصادي وتأثيره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في ظل ارتفاع وارداتها الغذائية وتبعيتها المطلقة الأسواق العالمية ، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن المخطط الوطني لتنمية الفلاحية هو :" تلك الإستراتيجية الكلية التي تهدف إلى عصرنة وتطوير القطاع الفلاحي وزيادة فعاليته وهو مبني على سلسة من البرامج المتخصصة والمتكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري".[2]

فالسياسة الجديدة وضعت في إطار انتهاج الجزائر نمط اقتصاد السوق وتفعيل دور القطاع الخاص والمبادرات الفردية في تفعيل دور الفلاحة الاستراتيجي.

كما عرفت الجزائر خلال الفترة 2001-2004 إطلاق برنامج الإنعاش اقتصادي وهو عبارة عن مخطط تنموي ضخم يدخل في إطار سياسة اقتصادية تعرف بسياسة الإنعاش الاقتصادي المستوحاة من الفكر الكينزي الذي ظهر بداية في برنامج رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة الانتخابي ثم كمحور في البرنامج الحكومي وكهدف استراتيجي لتحسين مستوى معيشة المواطنين وتعميم التطور الاقتصادي والتوزيع العادل لثمار النمو ، وهو يعكس رغبة الدولة في المحافظة على النمو بشكل مستديم ودعمه من خلال إجراءات موجهة لدعم النشاطات المنتجة وتدعيم الخدمات

[1]- سلطانة كتفي، "تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في ولاية قسنطينة (2000-2005)"، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية قسم التهيئة العمرانية)، جامعة منتوري قسنطينة، 2006/2005، ص 07.

[2]- حسينة حوحو، سعاد حوحو،"آلية تمويل وتسيير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية"، مجلة **العلوم الإنسانية**، العدد23، جامعة محمد خيضر، نوفمبر 2011، ص 324.

العمومية والمنشآت القاعدية وتحقيق التنمية المحلية والبشرية مع السعي إلى توفير الفضاء الاقتصادي الملائم وتدعيم القدرات الوطنية الإنتاجية وحشد الإذخار الوطني.[1]

يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الأربعة الإستراتيجية التي استهدفها برنامج الإنعاش الاقتصادي فرغم استفادتها من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلا أنها حظيت بمواصلة دعم المؤسسات والنشطة الفلاحية وكذلك الإنتاجية، وقد خصص لبرنامج الإنعاش الاقتصادي غلاف مالي قدر ب 525 مليار دج أي ما يعادل 16 مليار دولار، وكان نصيب قطاع الفلاحة الصيد البحري 65.4 مليار دج أي ما يعادل 12.64% من إجمالي البرنامج أما حصة القطاع الفلاحي وحده فكانت 55.89 [2]مليار دج .

الجدول(6) يوضح الحصص المالية الموجهة للفلاحة خلال 04 سنوات(2001–2004)[3]

قطاع الفلاحة	2001	2002	2003	2004	المجموع/ ملياردج	النسبة
والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.64

نقلا:باشوش محمد، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية ،رسالة ماجستير ص 49.

لقد حاولت الدولة من خلال هذه المخصصات المالية النهوض بالقطاع الفلاحي، إلا أن هذه الاعتمادات تباينت من سنة لأخرى فقد بلغت 10.6%خلال 2001، لتصل 22.5% عام 2005.وتجدر الإشارة أن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو مخطط مستقل تماما عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

دوافع تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحي

-فشل السياسات الفلاحية المطبقة سابقا تقابلها تبعية غذائية كبيرة للخارج فقد بلغت نسبتها 87%سنة 1991 بفاتورة قدرت 2 مليار دولار.[4]

[1]-راضية إسمهان خزار ،"دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيقا لتنميق البشرية المستدامة"،(مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة)، جامعة فرحات عباس، سطيف ،2011-2012، ص 150.

[2]-يونس صاحب، المرجع **السابق الذكر**، ص135.

[3]-حميد باشوش،"المشاريع الكبرى في الجزائر حالة الطريق السيار شرق-غرب"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي) ،جامعة الجزائر، 2010 /2011، ص 49.

[4]-عبد الرحمن عية، "دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية في الجزائر" ،**مجلة الباحث**،العدد 03، ص205.

– التوجه الاقتصادي في الجزائر إلى اقتصاد السوق بتشجيع القطاع الخاص ودعم المبادرات الفردية في ظل ضعف القطاع العام وعجزه عن تحقيق التنمية الاقتصادية

– ضعف معدل النمو الاقتصادي وهذا بداية من سنة 1986 أبرزت تبعية المفرطة للاقتصاد الوطني لعائدات البترول، فالمحروقات تساهم بنسبة 97% من الإيرادات الأجنبية، وتغطي أكثر من ½ من إيرادات الميزانية.[1]

– بقاء الإنتاج الفلاحي رهن الظروف الطبيعية المناخية ومشكل الجفاف والتصحر، زيادة على ضعف الهياكل وطاقات التخزين ، هذا ما أدى إلى ضعف مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام فقد مثل 9.88/ سنة 1987، ارتفع 11.15% سنة 1989 لينخفض الى 10.45% سنة1999 [2]

– البحث عن إنعاش فلاحي وانطلاقة جديدة تقضي على رهانات التبعية وإعطاء الفلاحة مكانتها ومحاولة الاستفادة من الإمكانيات المتاحة في هذا المجال الذي قد يكون حلا للامتصاص معدلات البطالة المرتفعة والتي وصلت حدود 29.8% سنة 2000.[3]

– عودة الأمن والاستقرار فالوضع الأمني المتأزم تسبب في هجرة الكثير من الفلاحين من أراضيهم اتجاه المدن، كذلك ضعف وتدني المداخيل الفلاحية مقارنة بالقطاعات الأخرى

– توقيع اتفاقيات الشراكة والدخول في المفاوضات قصد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، دفع الجزائر إلى إحداث اصلاحات جذرية انطلاقا استراتيجية تثمين الإمكانيات المحلية وتطويرها بما يتماشى مع المنافسة الدولية.

أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

ابتداء من سنة 2000 تعتبر القطاع الفلاحي القطاع الوحيد المستفيد من برنامجين مستقلين في نفس الفترة وهذا يدل على الاهتمام الذي أولته الدولة الجزائرية لهذا القطاع ضمن السياسة التنموية الجديدة المتبعة.

يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى تحقيق الأهداف استراتيجية♣ التالية:[4]

---

[1]– ريم قصوري، **المرجع السابق الذكر**، ص 139.

[2]–فرحات عباس، "أثر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على زراعة النخيل وانتاج التمور في الجزائر"، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، الجزائر 03، العدد7 ،2012، ص19.

[3]–راضية إسمهان خزار، **المرجع السابق الذكر**، 148.

♣-المنشور الوزاري رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000، هو المنشور الأساسي لانطلاقة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حيث أشار بوضوح إلى الأهداف الرئيسية للمخطط.

[4]–إيمان شعابنة، "مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد16 ، الجزائر ،2017، ص 309.

– تغطية الاستهلاك السكاني بواسطة الإنتاج الوطني – تحسين مستوى الأمن الغذائي بواسطة الإنتاج الوطني

– تحسين مستوى الأمن الغذائي الوطني بالنسبة للمنتجات الغذائية

– تحقيق التنمية المستدامة في إطار المحافظة على الموارد الطبيعية بالإضافة إلى:

– تعزيز تصدير المنتجات الزراعية ذات الامتيازات التفضيلية الحقيقية لاسيما المنتجات الزراعية البيولوجية

– ترقية التشغيل وفق لقدرات المتوفرة وتنميتها، وخلق مناصب شغل للتقليص من حدة البطالة والهجرة الريفية.

– الاستعمال الأحسن للقدرات المتاحة وتنميتها (التربة، المياه، الوسائل المالية والبشرية)

– تكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبة وتنويعها –رفع مداخل المزارعين وتحسين مستوى المعيشة

– توسيع المساحة الصالحة للزراعة من خلال عمليات الاستصلاح المختلفة كما ينطوي المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من خلال أهدافه بحث ودعم الإستغلالات الفلاحية عن طريق:[1]

– تنمية القدرات الإنتاجية للوحدات الفلاحية إضافة إلى الاستعمال الرشيد والعقلاني للموارد الطبيعية.

– تطوير المنتجات المتكيفة مع المناطق الطبيعية والمزروعات وتحقيق التكامل الفلاحي والصناعي خاصة في الحبوب والحليب والفواكه.

– تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة وتشجيرها واستعمالها كمراعي لتربية الماشية (الإنتاج يكيف مع طبيعة التربة).

– العمل على زيادة مساحة الأراضي الفلاحية واستصلاحها عن طريق الامتياز.

برامج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

قصد انجاح المخطط الوطني، ولإنجاح المشاريع الخاصة بالفلاحين باعتبارهم مساهمين في هذا المخطط تم انتهاج مجموعة من البرامج لتطوير هذا القطاع وتتمثل في:

1- **تطوير الإنتاج والإنتاجية** : في مختلف الفروع قصد التقليص من حجم التبعية للخارج تم توظيف المزارع النموذجية كوحدات التكثيف للمدخلات الفلاحية للمحافظة على الموارد الوراثية ، بلغ عدد المزارع النموذجية عام 2004 حوالي 177 وحدة تغطي 155.448 هكتار، كما تعتبر المزارع النموذجية مستقطبة لليد العاملة فقد شغلت 5.937 عامل منهم 58/ غير مؤهلين وأقل من 8/ كإطارات خلال عام 2002 فمن خلال المقدم من

[1]–هاشمي الطيب، تقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، **المرجع السابق الذكر** ، ص198.

الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية فقد استفادت 147 مزرعة نموذجية ابتداء من 2002/12/31 من مشاريع استثمارية قدرت إجماليا 4.27 مليار دج موزعة كالتالي :

- 2.53 مليار دج كدعم من الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.
- 1.15 مليار دج كقرض
- 0.6 مليار دج كتمويل ذاتي

2-**تكييف أنظمة الإنتاج** : يقوم هذا البرنامج على الشراكة والدعم مع الفلاحين ،من جهة أخرى يسعى هذا البرنامج إلى حماية الفلاحين من الخسائر غير متوقعة وهذا يعتبر تشجيع ودفع للفلاح انطلاقا من مشاركته الخسارة ، كما يؤخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحداتها دون تجزئتها.[1]

3- **دعم استصلاح الأراضي عن طريق حق الامتياز**: هذا البرنامج جاء تدعيما للمرسوم التنفيذي رقم 97 / 483 المؤرخ في 16 سبتمبر 1997 المتضمن زيادة مساحة الأراضي الزراعية بالجنوب عن طريق الامتياز والمحدد بكيفيات منح قطع الأراضي التابعة للأملاك الدولة سواء بالمناطق الصحراوية والسهبية والجبلية.

- زيادة المساحة الصالحة للزراعة بإعادة الطابع الفلاحي لهذه الأراضي
- حماية الأراضي من الجفاف والتصحر
- تحسين المستوى المعيشي لسكان المناطق المعنية بالاستصلاح وتقليل نزوحهم نحو المدينة انطلاقا من توفير مناصب الشغل لهم.

4 – دعم البرنامج الوطني للتشجير:

يهدف هذا البرنامج إلى إعطاء عملية التشجير بعد اقتصادي من خلال الاهتمام بغرس أصناف الأشجار المثمرة (الزيتون،التين، اللوز، الكرز...) وهذا قصد تحقيق الازدواجية في المنفعة فمن جهة يمكن حماية الأراضي والتربة ومن جهة أخرى توفر دخلا للفلاحين، وقد خصص 8000 هكتار لإعادة تشجيرها و 1000 هكتار لغرس أشجار الفواكه و350 هكتار لزراعة أشجار الكروم و 156 كلم لفتح المسالك وتهئتها إضافة إلى 30000كلم لتصحيح التدفقات المائية و18000 هكتار للعناية بالأشجار و1500 للتحسين العقاري.

[1]-محمد لمين علون، حليمة عطية،"قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري –دراسة حالة القطاع بولاية بسكرة"،**مجلة نور للدراسات الاقتصادية** ،العدد 03،بسكرة ، 2016 ،ص139.

5/ برنامج استصلاح أراضي الجنوب:

هذا البرنامج هدف الى تنمية الزراعات الجنوبية خاصة في مجال إنتاج التمور كون هدا المنتوج الفلاحي لهذه المادة جالبا للعملة الصعبة كما شجع التوجه لاستصلاح الأراضي حول الواحات وقد تم إعادة توجيه البرنامج وتكييف أهدافه وطرق تنفيذه بإلحاق مهامه مع برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز منذ نشأته تم تخصيص مبلغ ثابت قدر حجمه 8000 مليون دج.[1]

آليات تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

لقد أعتمد في تنفيذ هذا المخطط على أليتين: الآلية المالية والآلية التقنية إدارية

أ/ الآلية المالية: لقد اعتمد المخطط على شبكة مالية متعددة:

الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية:أنشأ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لعام 2000 انطلاق من دمج كل من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية وصندوق ضمان أسعار الإنتاج الحيواني، يهدف هذا الصندوق لتقديم الدعم المباشر لتنمية القطاع الفلاحي وحماية وتحسين مداخيل الفلاحين انطلاقا من تمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة وتوسيع مجال دعم القطاع وقد جدد المرسوم التنفيذي رقم 111-2000 المؤرخ في 30 ماي 2000 كيفيات تسيير حساب الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.[2]

يعتبر الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية أكبر ممول للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية فقد بلغت قيمة الاستثمارات الإجمالية التي تعهد بها المستفيدون 502 652 700 72 دج لسنة 2000، في حين بلغت قيمة الدعم المتعهد به من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية 884 632 063 44 دج ، أي ما يعادل 62/ من قيمة الاستثمارات الإجمالية والدعم يعادل 4.8 مرات الدعم الذي تعهد به الصندوق خلال سنتي 98-99.[3]

[1]- سلطانة كتفي، **المرجع السابق الدكر**،ص 54.

[2]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 111-2000المؤرخ في 30 ماي 2000، المحدد لكيفيات تسيير حساب المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، (الجريدة الرسمية، العدد 31، 2000/06/04)، المادة 03، ص 08.

[3]- رابح الزبيري،**المرجع السابق الذكر**، ص09.

2/ الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي بكل فروعه:

أنشأ سنة 2000 بموجب القرار الوزاري المشترك رقم 353 بين وزارتي الفلاحي والمالية في 10 جوان 2000 تتمثل مهامه في:[1]

-دعم الاستثمارات في إطار تطوير الإنتاجية

-تنفيذ العمليات المترتبة على الصندوق الوطني للضبط الفلاحي

3/ صندوق الاستصلاحعن طريق الامتياز:

أنشأ الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 1998 وتغير اسمه بدأ من سنة 2002 وصار يسمى صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طرق الامتياز، انطلاقا من القانون 02-11 المتضمن قانون المالية 2003 يهدف الصندوق إلى:[2]

تدعيم المستثمرات الفلاحية المخصصة للاستصلاح الفلاحي، توسيع المساحة الزراعية، توسيع الواحات بالجنوب.

4/ القرض الفلاحي والتأمينات الفلاحية:

لقد كان غياب القرض الفلاحي عاملا أعاق عملية الاستثمار، وقد انطلق عمليا مع بداية الموسم الفلاحي 2000-2001 وتتمثل مهامه أساسا في إنجاح البرامج الفلاحية.

5/ صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية:

أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 2000-119 المؤرخ في 30 ماي 2000(قانون المالية لسنة 2000) وقد حدد هذا المرسوم كيفيات عمل الصندوق.[3]

6/ صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوية والسهوب:

أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 2000-248 المؤرخ في 23 ماي 2000 وحددت فيه موارد الصندوق ونفقاته.

[1]- حوحو حسينة، حوحوسعاد، المرجع **السبق الذكر**، ص ص234-325

[2]-**نفس المرجع** ، نفس الصفحة.

[3]-رابح الزبيري،**المرجع السابق الذكر**، ص10.

7/ الصندوق الوطني لتنمية الاستثمارالفلاحي:

أنشأ بموجب الأمر رقم 05-05المؤرخ في 25 جويلية 2005 المتضمن قانون المالية التكميلي 2005، وقد حل هذا الصندوق محل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.[1]

في أكتوبر 2002 تم عقد اتفاقية بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة الفلاحة تم من خلالها تأهيل البنك بقرار سياسي تمويل الاعتمادات المخصصة لبرنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وقدرت تمويلات البنك لمختلف الاستثمارات الفلاحية إلى غاية 2005 أكثر من 32 مليار دج بناءا على ملفات مؤشر عليها من طرف مديرية المصالح الفلاحية الولائية في المقابل سجل تراكم للديون الفلاحية في عمليات التمويل خارج برنامج الدعم 43 مليار دج ولم يسترجع بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية سوى 15 مليار دج فقط.[2]

من بين الإيجابيات المسجلة لتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:[3]

- إرجاع التربة إلى استخدامها السابق وقد شملت هذه العملية حوالي 3 ملايين هكتار منها 740000 هكتار كمرحلة أولى وتركيز زراعة الحبوب في المناطق الصالحة لها (1.2 مليون هكتار).

- بالنسبة للأراضي الجافة والمعرضة للجفاف تم تعويضها بزراعة الأشجار المثمرة الكروم وتربية الحيوانات بعدما كانت مخصصة لزراعة الحبوب.

- إعادة تشجير 1.2 مليون هكتار بميزانية قدرت ب 40 مليار دج (وهي قيمة تفوق أربع مرات ما صرف بين 95-98 وعشر مرات ما صرف عام 1993.

2/ التأطير التقني:

إلى جانب الألية المالية كوسيلة لتدعيم القطاع الفلاحي تم وضع ألية التأطير التقني وتتمثل:[4]

-اعتبار المستثمرات الفلاحية كوحدة قاعدية أساسية في عمليات الإنتاج الزراعي

---

[1]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر 05-05 المؤرخ في 18 جمادي الثاني الموافق 25 جويلية 2005، المتضمن قانون المالية التكميل 2005، (الجريدة الرسمية، العدد 52)، المادة 28.

[2]-محمد لمين علون، **المرجع السابق الذكر**، ص139.

[3]-عمر بسعود، "الفلاحة في الجزائر من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002)"، **مجلة إنسانيات**، العدد02،2003، ص7 .

[4]-عيسى بن ناصر طوش،"مشكلة الغداء في الجزائر: دراسة تحليلية وسياسات علاجها"، (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع العلوم الاقتصادية)، جامعة منتوري قسنطينة، ص263.

-تعزيز دور رئيس المقاطعة المندوب البلدي وطاقمهما في عملية إنجاح البرامج الفلاحية وانطلاقا من هذا تم تأسيس خلية تقنية متعددة الاختصاصات على مستوى الولاية وهذا قصد التكفل بتحقيق الانسجام بين المستثمرات والمخطط التوجيهي لتهيئة الفضاء الفلاحي ولائيا.

-تنظيم دورات تدريبيه قصيرة المدى على المستوى هياكل التكوين التابعة لوزارة الفلاحة ووزارة التكوين المهني لإطارات مديرية المصالح الفلاحية والمقاطعات والمندوبيات البلدية والفلاحين.

-تنفيذ برامج الإرشاد المقرب والدعم الذاتي للفلاحين بإشراك المعاهد التقنية المتخصصة والقيام بحملات التوعية.

2-المخطط الوطني لتنمية الفلاحية والريفية (PNDQR) :

بعد الانتخابات الرئاسية لسنة 2002، تم توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ليشمل عالم الريف، فأصبح يطلق عليه البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، كما شهد نفس العام تعيين وزير منتدب للتنمية الفلاحية بالجزائر، [1] وكانت المرة الأولى في تاريخ الجزائر التي تم فيها تأسيس سلطة بهذا المستوى تعنى بشؤون الريف.

وتعرف التنمية الريفية حسب البنك العالمي لسنة 1975 على أنها استراتيجية مصممة بهدف تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمجموعة من الناس هم فقراء الريف، والتي تتمثل في توسيع منافع التنمية حتى تشمل من هم أكثر فقرا بين الساعين لرزقهم في المناطق الريفية، وهذه المجموعة تشمل المزارعين الذين يزرعون على نطاق ضيق والمستأجرين والمعدومين.[2]

إن الإعلان عن المخطط الجديد هو محاولة السلطات إعطاء بعد ريفي واضح للمخطط الأول ومحاولة الانطلاقة في الفضاءات الريفية المهمشة والمعزولة، وجعل عملية تطوير الزراعة أو الفلاحة في الجزائر منسجما وشاملا لجميع لسكان الريف الذين يعتبرون الوحدات الاقتصادية الفاعلة لتطوير القطاع الفلاحي في الجزائر، فالريف الجزائري يمتاز بالخصائص التالية:[3]

- ضعف المداخيل في القطاع الفلاحي.
- ارتفاع نسب البطالة والفقر.
- انخفاض نسب التمدرس وانتشار الجهل.

[1] مسار التحديد الفلاحي والريفي، **المرجع السابق الذكر**، ص 04.

[2] صالح ويلي، "المشاريع الجوارية المدمجة كآلية للتنمية الريفية في الجزائر، حالة ولاية قسنطينة 2009-2014"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 44، 2015، ص480.

[3] يونس صاحب،**المرجع السابق الذكر**، ص134.

– بينت الإحصائيات خلال سنة2000 بأن نقص التغذية في العالم الريفي بلغ نسبة 7.8 %بينما بلغ في المدن نسبة 4.8%.

– كما أن الإحصائيات خلال سنة 2001 أن أضعف وأفقر البلديات في الجزائر متواجدة أغلبها في الريف.

–كذلك يظهر معدل التشغيل في الجزائر ارتباط الريف بالفلاحة من خلال احتلالها أعلى معدل في التشغيل بنسبة 38% مقارنة بـ 14% للأشغال العمومية و 21%للإدارة، و16% للقطاعات الأخرى، [1] لأن التشغيل مؤشر تنمية الاقتصاد الفلاحي.

وقد هدف تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية إلى احترام خصائص النظم البيئية والفضاءات الريفية وخصوصيتها وكذا توطيد العلاقة بين المستثمرين والسلطات العمومية المحلية.

أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية: [2]

– تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي والغابي والرعوي.

– مرافقة تعددية النشاطات وتشجيعها وترقيتها باعتبارها أحد العوامل لتحسين مداخيل العائلات الريفية وكذا خلق مداخيل أخرى كالمهن الريفية.

– تحسين الحصول على الخدمات العمومية والحصول على السكن وفك العزلة.

– توفير بدائل لتنمية اقتصاد البلديات الفقيرة والمهمشة عن طريق تحويل أنظمة الانتاج والتشجير المفيد وكذا تهيئة المناطق الجبلية والممرات السهبية.

وفي عام 2004 تم تبني الوزارة المنتدبة لإستراتيجية جديدة أطلق عليها " إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة" وقد عرفت منظمة الغذاء العالمية (FAO) سنة 1989 التنمية الريفية المستدامة على أنها إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيرات التقنية والمؤسسية لضمان حصول الأجيال الحالية والمستقبلية على احتياجاتهم بصفة مستمرة ودائمة وفقا لمبادئ التنمية المستدامة، وذلك بالمحافظة على الموارد البيولوجية للتربة والمياه النباتات والحيوانات، وبالتالي تحقيق معيشة سليمة بيئيا، وملائمة تكنولوجيا، وقابلة للحياة اقتصاديا، وعادلة اجتماعيا. من خلال التعريف السابق يتضح أن التنمية الريفية المستدامة هي عبارة عن عملية تفعيل النشاطات الاقتصادية في إقليم

[1] رشيد زوزو،" الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر من 1988-2008"، (أطروحة دكتوراه دولة في علم اجتماع التنمية كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية تخصص علم الاجتماع)، جامعة منتوري قسنطينة ،2008/2007، ص215.

[2] هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر،**المرجع السابق الذكر**، ص 203.

معين اعتمادا على إعادة إحياء المناطق الريفية كالاستغلال العقلاني لإمكانياتها وتثمين مواردها المختلفة الطبيعية والبشرية قصد تحقيق تنمية اقتصادية وفق مقاربة إشراك جميع الفاعلين المحليين كل في حدوده. وتهدف التنمية الريفية المستدامة إلى تحقيق جملة من الأهداف: [1]

- تحسين مستوى المستثمرات الفلاحية وفروع الإنتاج المدعمة عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية
- خلق مشاركة شعبية محلية. الحفاظ على مختلف الممتلكات وتثمينها
- إنعاش الفضاءات الريفية وتحسين ظروف معيشة السكان الريفيين وترقية الصناعة التقليدية وحرف الريفيين.
- الاستغلال الأمثل والتثمين الفضل للموارد الطبيعية.

إن محاولة إعادة الاعتبار لعالم الريف باعتباره القاعدة الأساسية والوحدة الاقتصادية الواجب دعمها للوصول إلى تنمية متكافئة وشاملة جعلت الوزارة المنتدبة تحدد محاور إستراتيجية لتحقيق التنمية الريفية المستدامة وتتمثل هذه المحاور في :[2]

- تثمين متوازن وتسيير دائم لموارد وثروات الإقليم،و الجمع بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي.
- إقامة شراكة محلية واندماج متعدد القطاعات في الأقاليم، ودعم تنفيذ النشاطات الاقتصادية المبدعة.

إن المتأمل للاستراتيجيات السابقة الذكر يلاحظ أن مشروع التنمية الريفية المستدامة قد أخذ بعين الاعتبار خصوصيات ومكونات المناطق الريفية من جهة أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية من جهة أخرى لأن الاختلالات التي يعانيها عالم الريف جعل من عملية التنمية ضرورة وأولوية وطنية.

أدوات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة: وتتمثل في ما يلي: [3]

- ***على المستوى الوطني:***

تعتبر المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة الأساسية للمشاركة المباشرة للمواطنين في عملية التنمية الريفية، كما يسعى إلى الرفع من مستويات المعيشة للسكان المهمشين، ويشمل المشروع الجواري للتمنية الريفية إنجاز الطرق والإنارة

[1] عبد الرحمن سوالمية ، "استراتيجية التنمية الريفية المستديمة –البناء الريفي نموذجا"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الريفي)، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010/2009، ص 69.

[2] مسار التجديد الفلاحي،**المرجع السابق الذكر**، ص 04.

[3] ناصر بوعزيز ،"سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 43، جامعة محمد خيضر بسكرة، مارس 2016، ص84.

العمومية وتوفير المياه الصالحة للشرب، بحيث تعتمد كيفيات التغيير والتصور على مقاربة تصاعدية تساهمية مندمجة وإقليمية.

- **على المستوى المالي** :

يعتبر كل من صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز وصندوق مكافحة التصحر والتنمية الرعوية المدعم الرئيسي والممول للأنشطة المشتركة بين القطاعات المشتركة في عملية تنفيذ المشاريع الجوارية.

- **على المستوى الإداري**:

يقوم على اللامركزية الإدارية وتنسيق نشاطات التنمية الريفية ولائيا.

وهو الأداة الأساسية لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة والتي تهدف إلى القضاء على الفقر والتهميش في المناطق الريفية وفي نفس الوقت تعتبر وسيلة لحماية الموارد الطبيعية ورشادة استغلالها، وهو يلعب دورا محوريا موحدا للطاقات الموجهة لتحقيق العمليات التنموية المبرمجة على مستوى الفضاء الريفي وهو يمثل الإطار الأمثل لتحقيق روابط وعلاقات شراكة حقيقية بين مختلف الفاعلين على مستوى الفضاء الريفي.[1]

إن المخطط الوطني للتمنية الريفية يعتبر إضافة نوعية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية بتسليطه الاهتمام على الريف وحاولة إشراكه في العمل التنموي انطلاقا من تثمين الموارد الطبيعية وحسن ورشاده استغلالها، ويتلخص الإطار القانوني المنظم لعملية تنفيذ المشروع الجواري في التالي: [2]

-القرار رقم 2080 المؤرخ في 2008/12/31 المحدد لكيفيات والتقنيات الإدارية والمالية المتعلقة بإعداد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المستفيدة من FNDA.

-القرار 2027 المؤرخ في 2008/12/17 المحدد لكيفيات الإدارية والمالية للمشاريع في إطار صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي FDRMVTC.

وقد شهدت سنة 2005 إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، هذا البرنامج الذي بلغ الغلاف المالي المخصص له 55 مليار دولار أي ما يعادل 4202.7 مليار دينار جزائري، خصص للفلاحة 300 مليار دينار جزائري هدفت إلى

[1] فاروق أوشن،" تقييم آثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة –دراسة حالة مشروع منطقة ايقوبان بلدية شلية ولاية خنشلة"، (مذكرة ماجيستير) جامعة فرحات عباس سطيف، 2014،1-2015، ص 65.

[2] المرجع نفسه، ص ص79- 80 .

- تطوير المستثمرات الفلاحية.

- تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية وحماية السهوب وتطويرها.

- حماية الأراضي المخدرة وتوسيع التراب الغابي

- محاربة التصحر وحماية عمليات تربية المواشي وتطويرها. كما أضيف برنامجان هما: [1]

صندوق دعم الجنوب بـ 432 مليار دينار وصندوق دعم مناطق الهضاب العليا بـ 668 مليار دينار.

وقصد تحقيق التناسق بين الفلاحة والريف تم عام 2008 إلغاء منصب الوزير المنتدب للتنمية الريفية ودمجت مهامه ضمن وزارة الفلاحة.

لقد سمح تطبيق المخططين بتحقيق العديد من الانجازات منها: [2]

1 -تم خلق 747000 منصب شغل منها 336000 منصب دائم.

2 -إنجاز 2408 مؤسسة صغيرة نتيجة تدعيم الشباب وخريجي الجامعات، هذه المؤسسات كان للدعم الفلاحي دورا كبيرا في إنشائها.

3 -توسيع المساحة الصالحة للزراعة بسبب عملية الاستصلاح التي بلغت 419000 هكتار وتوسيع المساحة المسقية بـ 210000 هكتار.

4 -اتساع المساحة المخصصة للتشجير بـ 382000 هكتار منها 49000 خاصة بالكروم مع إعادة تأهيل 307000 مستثمرة.

كذلك استفاد القطاع الفلاحي من الانعكاسات المباشرة للاهتمام الكبير بالتنمية المحلية والبشرية وكذلك قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية.[3]

[1]-محمد،رجراج محمد حداد " التجديد الريفي وأثره على التنمية المكانية المستدامة لعالم الريف"، **تقييم سياسات الاقلال من الفقر فيحول العالم العربي في ظل العولمة**،الملتقى الدولي المنعقدبجامعة الجزائر يومي: 23-24 نوفمبر 2014، ص796.

[2]صاحب يونس، **المرجع السابق الذكر**، ص 149.

[3]بابوش محمد، **المرجع السابق الذكر**، ص 50.

نلاحظ تسجيل قطاع الفلاحة أعلى نسبة نمو له بين سنتي 2000 و 2009 قدر بـ 19.7% من القيمة المضافة،[1] كما حقق الاقتصاد الوطني نمو في الناتج المحلي الخام بنسبة 68% وانخفاض نسبة التضخم إلى 2.8%.[2]

رغم المجهودات المبذولة قصد تفعيل دور القطاع الفلاحي، ورغم البرامج المسطرة لدفع النمو وتحسين أداء هذا القطاع من خلال المخططين السابقين، إلا أن النتائج والواقع يؤكد أن زيادة الفجوة الغذائية للخارج وعجز الجزائر عن تحقيق اكتفائها الذي يظل هاجسا، فرغم الدعم المقدم ازدادت بالمقابل التبعية، ولمر ضرورة بالتالي وجب على القائمين على الأمر التشخيص الدقيق للأوضاع ومعرفة التناقضات ومعالجتها، فالجزائر مقارنة مع الدول المجاورة رغم إمكانياتها تظل صادراتها خارج المحروقات لا تتعدى 185 منتوج مقارنة بتونس التي تصدر 1193 منتوج والمغرب التي تصدر 1120 منتوج.[3]

وحتى وإن حظي القطع بالدعم إلا أنه غير كاف فهو لا يمثل سوى 3.6% من الناتج الداخلي الخام والتي يقابلها 40% من النشطين في قطاع الفلاحة فالدعم مقارنة بعديد من الدول هو معدل ضعيف، فحجم الدعم في الولايات المتحدة الأمريكية يقدر بـ 17 %، الإتحاد الأوروبي 34%، ويتجاوز 40% لكل من سويسرا واليابان والنرويج وكوريا الجنوبية.[4]

59% من الموارد المالية صرفت بما يدل على أن معظم الفلاحين تلقوا صعوبات في تمويل مشاريعهم الفلاحية.[5]

جزء من أموال الدعم تسربت ووجهت إلى مشاريع ليس لها علاقة بالقطاع الفلاحي.[6]

[1] محمد مسعي،"سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو،"**مجلة الباحث**، العدد 10، الجزائر، 2012، ص153.

[2] مليكة فريمش،"دور الدولة في التنمية – دراسة حالة الجزائر –"، (بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص تنظيمات إدارية وسياسية) جامعة منتوري قسنطينة،2012/2011، ص 286.

[3] نعيمة زيرمي، "التجارية الخارجية الجزائرية– التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق" ،(مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص المالية الدولية)،جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ،2011/2010، ص 166.

[4] عز الدين نزعي هاشمي الطيب، المرجع **السابق الذكر**، ص 32.

[5] **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

[6] **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

المبحث الثالث: سياسة التجديد الفلاحي و الريفي:

جاء هذا البرنامج لمواصلة مشروع التنمية الريفية التي انطلق منها المخطيط الوطني للتنمية الفلاحية وهو تعزيز الأمن الغذائي، وقد أعلن عن هذه السياسة الجديدة من ظرف السيد / ع العزيز بوتفليقة أثناء الندوات المنعقدة في بسكرة في 28 فيفري 2009 حيث أكد على أن تتحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل بفضل تكثيف الإنتاج في الفروع الغذائية الإستراتيجية وأعلن كذلك عن إلغاء ديون الفلاحي والمقدرة بـ 41 مليار دج[1]

وكنتيجة لإلغاء منصب الوزير المنتدب للتنمية ودمج مهامه ضمن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بعدما كانت تسمى "وزارة الفلاحة والصيد البحري"، إن عملية الدمج تعززت بصدور القانون التوجيه الفلاحي 08-116 المؤرخ في أوت 2008 والذي تم من خلاله تسطير المحاور الأساسية للتنمية المستدامة وعالم الريف.

أسباب انتهاج هذه السياسة[2]:

- الأزمة العالمية للغذائية لعام (2007-2008) و التي أوضحت:
- هشاشة الاقتصاديات الفلاحية و الريفية في كثير من البلدان السائرة في طريق النمو
- محدودية المنظومة العالمية لضبط و تسويق المواد الفلاحية خاصة الأساسية منها خاصة في ظل عزوف الدول الأسيوية بيع مادة الأرز، رغم أن هذا مخالف لقواعد التجارة العالمية و بالتالي تجلى بوضوح هشاشة القوانين و التقييد بها ووجب على الجزائر أخذ المعطيات بما يتماشى و سياستها.
- نقص التعاون الدولي .
- تحطيم أنظمة الإنتاج المعيشية الصغيرة في عديد البلدان، مما أدى إلى تفعيل إعادة تصويب السياسات الفلاحية و الريفية و منح الأسبقية لها.

[1]-خطاب الرئيس ع العزيز بوتفليقة في 28 فيفري 2009ببسكرة نقلا عن الموقع:
http://www.el_mouradia.dz/arabe/discoursara/2009/02يوم 23مارس 2018.

[2]- علة مراد، إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر: قراءة تقييميه، **الملتقى الدولي التاسع : في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية**. جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي: 24.25 نوفمبر 2014، ص 07

أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي:[1]

يتمثل الهدف الرئيسي التي سعت كل السياسات الفلاحية إلى تحقيقه هو توفير الغذاء المستدام يقابله تحقيق تنمية بشرية متوازنة، لقد عملت سياسة التجديد على تحقيق العديد من الأهداف:

- العمل على الأخذ بمبادئ الحكم الراشد في قطاع الفلاحة من خلال تحديد أدوار مختلف فاعلي القطاع محليا أو مركزيا

- وضع مبدأي المساهمة، الشراكة التعاضدية لتقاسم المعلومات

- إعداد تقنيات وطرق جديدة لتفعيل دور مختلف الفاعلين ومشاركتهم

- تقوية القدرات لدى مختلف الفواعلوعلى كلالمستويات.

- تحقيق النمو الاقتصادي المعمم والمدعم والمستدام بالتركيز على الدعم الكبير للقطاع الخاص

-وضع إطار قانوني ملائم ومتطور:

-القانون 08-16 المتعلقة بالتوجيه الفلاحي وتسوية مشكلة العقار

-والقانون 10-03 المحدد لكيفية استغلال الأراضي الفلاحية.

ركائز سياسة التجديد الفلاحي و الريفي :

تقوم هذه السياسة على ثلاث ركـــائز أساسية وهـــي: التجديد الفـــلاحي و الـــجديد الريـــفي و دعـــم القدرات البشرية و الدعم التـقنـي.

أ) التجديد الفلاحي:

يتم التركيز من خلاله على البعد الاقتصادي لقطاع الفلاحة والمتمثل في تحقيق الأمن الغذائي للبلاد، إضافة إلى محاولة اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو داعم.

وقصد تحسين الإنتاج الفلاحي تم إضافة عاملين:

[1]-مسار التجديد الفلاحي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 12-13

– نظام ضبط المنتوجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع والذي وضع سنة 2008 قصد حماية مداخيل الفلاحيين والأسعار عند الاستهلاك.

– عصرنة وتكييف التمويل والتأمينات

وقصد تجسيد هذه العملية تم اعتماد ثلاث برامج:[1]

– إطلاق برامج التكثيف والتحديث قصد زيادة الإنتاج والإنتاجية

– تطبيق نظام الضبط والذي يهدف إلى تأمين وتثبيت عرض المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع (الحبوب واللحوم....) .

– إطلاق قروض بدون فوائد على غرار قرض الرفيق، و إضافة إلى عملية التأمين.

ب) التجديد الريفي:

يهدف هذا البرنامج إلى النهوض بالريف بتحقيق تنمية متكافئة و مستدامة للأقاليم الريفية، حيث تم انجاز هذا البرنامج انطلاقا من البرامج الولائية للتنمية الريفية المتكاملة .

–الاستغلال الجيد للفضاءات المختلفة، وتعتبر المشاريع الجوارية للتنمية الريفية و تتمثل المحاور الأساسية لتحقيق التجديد الريفي.

وتتمثل المحاور الأساسية للتجديد الريفي في:[2]

– عصرنه القرى قصد تنمية المناطق الريفية.

– تنويع النشاطات الاقتصادية في العالم الريفي

– تثمين الموارد الطبيعية إضافة إلى حماية وتثمين الموروث الريفي المادي والغير المادي

ت) برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية:

[1]- ميلود وأرزقي، "اختيار القطاع الفلاحي في الجزائر أحد السبل الكفيلة لإنعاش الاقتصاد الوطني، روئ تحليلية خلال الفترة 2000-2015"،**المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**،العدد07 ، أفريل 2017، ص ص 74. 75.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 75 .

ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:

- عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية.

-الاستثمار في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي السريع في وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي.

-تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم ركائز التجديد الفلاحي والريفي ملخصة من مسار التجديد الفلاحي منتجي ومتعاملي القطاع.

-تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات، وقد أوكلت هذه المهمة إلى معاهد التكوين والمقدر عددها بـ 13 معهدا متخصصا، وفي المقابل تم إعداد برامج تكوينية لصالح هذه الفئات بهدف تقوية معارفهم ورفع مستوى الأداء لديهم.

استراتيجية تمويل سياسة التجديد الفلاحي و الريفي:

تزامن تنفيذ هذا البرنامج مع المخطط الخماسي للتنمية (2010-2014) و الذي يعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال بمبلغ 286 مليار/دولار أي ما يعادل 29214 مليار دج، [1] و بلغ حجم الغلاف المالي المخصص لتنفيذ سياسة التجديد الفلاحي و الريفي بنحو 1000 مليار دج وزعت كالتالي: [2]

- برنامج تجديد الاقتصاد الفلاحي: 160 مليار دج (70%).
- برنامج تجديد الاقتصاد الريفي: 40 مليار دج (18%).
- برنامج تمويل القدرات البشرية والدعم التقني: 28 مليار دينار (12%)

آليات وتنفيذ برنامج التجديد الفلاحي و الريفي:

[1]- نبيل بوفليح، "دراسة تقيميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010" **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد 09، الجزائر ،2013، ص 244.

[2]- ناصر بوعزيز، **المرجع السابق الذكر**، 421.

تتطلب الأهداف الموضوعة لهذا البرنامج جهودا عبر كافة المستويات سواء محلي أو مركزي من جهة و من جهة أخرى دعم جهود مختلف الأجهزة الإدارية و التقنية و المالية، وفق رؤية إستراتجية محدد الأهداف من خلال:

أ) مستويات تنفيذ البرنامج التجديد الفلاحي و الريفي:[1]

1 – على المستوى المركزي:

– وضع الحكومة الإطار التشريعي الملائم والسهر على التنفيذ.

– القيام بعمليات الإحصاء والتقييم.

– تقديم المشورة القانونية والتقنية من خلال مراحل التنفيذ.

– حسب المادة (71) من قانون التوجيه الفلاحي، يؤسس المجلس الأعلى للتنمية الفلاحية والريفية الموضوع تحت وصاية الوزير الأول (مجلس استشاري).

2 – على المستوى الولائي:

الإدارة الولائية بتشكيلاتها المختلفة تعمل على تنفيذ السياسات الوطنية (الوالي، مدير و المديريات التنفيذية المعنية على المستوى الولائي، المجلس الشعبي الولائي، الغرفة الفلاحية)

3 – على المستوى المحلي :

المجلس الشعبي البلدي يعتبر النواة القاعدية في عملية تنفيذ السياسات العامة على المستوى المحلي، والتجديد الفلاحي و الريفي جاء ليتعامل مع كافة الفواعل في عملية التنفيذ: الجماعات المحلية، الجمعيات و المنظمات المهنية المستثمرين الفلاحيين، قطاع الغابات .

خلال المخطط الخماسي (2010-2014) حاولت الدولة تنظيم السوق الوطنية قصد استقرار التموين ومحاربة ندرة المواد الغذائية واحتكارها فأصبح السوق الوطني يتكون من:

50 سوقا للحماية مخصصة للخضر والفواكه بدل 42 سوق سابقا موزعة كالتالي[1]:

[1]– فضيل إبراهيم مزاري، ""سياسة التجديد الريفي و دورها في تفعيل التنمية الزراعية في الجزائر"، **مجلة بحوث و دراسات**،العدد 04 ، ص ص 14. 15

- (04) أسواق وطنية 25 سوق جهويا و 21 سوق محليا

- 1838 سوقا للتجزئة موزعة كالتالي:

- 838 سوق مغطى 1000 سوق جواري 12 سوق أسبوعية

- 05 أسواق وطنية للمواشي 20 مذبحا مسلخ و 12 سوق وطني للسمك.

رغم محاولة هيكلة السوق الوطنية إلا أن هذا الهيكل لا يغطي 1/4 من احتياجات السوق الوطنية كذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار زيادة وتطور الأحياء السكنية وتوزيعها للمواطن.

قانون التوجيه الفلاحي 16/08:

حدد هذا القانون والمتضمن التوجيه الفلاحي في 10 أوت 2008 تحت رقم 16/08، وقـد حددت أهدافه العامة في مـادته الأولى.[2]

- تحديد عناصر الفلاحة الوطنية والتي من خلالها يمكن المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد.

- تثمين الوظائف الاقتصادية البيئية والاجتماعية قصد زيادة مساهمتهما في التنمية الاقتصادية

- تحقيق التنمية الفلاحية والريفية المستدامة

أما المادة الثانية فقد حددت الأهداف الرئيسية لقانون التوجيه الفلاحية والمتمثلة: [3]

- تطوير تنظيمات وأدوات التأطير للقطاع الفلاحي يهدف المحافظة على قدراته الإنتاجية مع ضمان حماية الأراضي الفلاحية و ترشيد استعمال المياه المخصصة للفلاحة.

- وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيدا اقتصاديا و اجتماعيا و مستداما بيئيا .

- ترقية النظرة التساهمية التي تقوم على المشاركة الإدارية للشركاء في مجهودات الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات.

- مواصلة دعم الدولة للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة

إضافة إلى المادتين السابقتين فقد أشارت المادة الرابعة إلى أهداف أخرى :[1]

[1]- عبد الرحمن تومي، **الانحراف الاقتصادي و العولمة و الميمنة و الاستبداد السياسي ، ملفات للمراجعة** ، ص ص 143 – 148.

[2]- القانون 08-16، المؤرخ في 03 أوت 2008، يتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، العدد 46 صادر بتاريخ 10 أوت 2008.المادة الأولى.

[3]- **المرجع نفسه** (م2) ، ص ص 5. 6

– استمرار دعم الفلاحة بالمواد المالية اللازمة لتجسيد وتنفيذ المخططات.

– عصرنه المستثمرات الفلاحية وحمايتها وتكثيف الإنتاج الفلاحي فيها.

– إعادة الاعتبار للمزارع النموذجية ودعمها.

– ضرورة تحسين الإطار المعيشي للفلاحيين وسكان الريف عن طريق توفير الظروف الملائمة لذلك، و تشجيع استقرار الشباب في الفلاحة و تطوير التشغيل بها.

– المحافظة على الخصوصيات المحلية لكل منطقة و تثمينها انطلاقا من وضع خرائط زراعية، و تكييف أنظمة الإنتاج التي تناسب و قدرة هذه الأراضي الفلاحية .

– المحافظة على الثروة العقارية و تحديد النمط الملائم لاستغلال الأراضي الفلاحية و تثمينها بالاستصلاح أو بإعادة تنظيم العقار الفلاحي .

– المساهمة في ضبط المنتجات الفلاحية والمحافظة على القدرة الشرائية للمستهلكين.

أما **آليات تحقيق أهداف قانون** التوجيه الفلاحي فتتمثل في:[2]

* **مخطط التوجيه الفلاحي**: وهي عبارة عن مخططات على مستوى الولاية والمنطقة وعلى المستوى الوطني يهدف إلى المحافظة على الفضاءات الفلاحية

* **مخططات وبرامج التنمية الفلاحية والريفية**: جاء هذا القانون مدعما لبرامج وأهداف المخطط السابق.

* **أدوات تأطير العقار الفلاحي** : تطبيق أدوات التأطير على الأراضي الفلاحية والأراضي ذات الوجهة الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة والتابعة للملكية الخاصة.

لقد حدد قانون التوجيه الفلاحي أسس ومعايير لمعرفة العقار الفلاحي و هي:

– إنشاء فهرس يجدد القدرات وممتلكات العقار الفلاحي أردوا الواجهة الفلاحية.

– وضع خريطة يمكن من خلالها تحديد الأراضي الفلاحية والأراضي ذات الواجهة الفلاحية.

---

[1] – **المرجع نفسه** المادة 04 ، ص 6.

[2] –**نفس المرجع** ،المادة (6)(7) (8)،ص ص 6- 8.

كما أشار بوضوح في المادة الرابعة عشر منه (14) على منع استعمال الأراضي الفلاحية و شبه الفلاحية في استعمال غير فلاحي و تحويل وجهتها الفلاحية .

- إضافة إلى ما سبق فقد حدد هذا القانون الأحكام التي تخص العقار الفلاحي؛
- تحديد كيفية استغلال الأراضي الفلاحية
- النشاطات التي تقام على هذه الأراضي الفلاحية.
- أحكام تخص أراضي زراعية

وقد أدرج في فصله الثالث أحكام متعلقة بالتجميع " وهو عملية عقارية ترمي إلى تحسين نسبة المستثمرات الفلاحية لإقليم فلاحي معين و هذا عن طريق إنشاء ملكيات فلاحيه منسجمة قابلة للاستثمار غير متقطعة و بالتالي إلغاء تجزئة الأراضي الفلاحية.

وقد عرف قانون التوجيه الفلاحي في مادته 46 المستثمرة الفلاحية أنها :" أنها وحدة إنتاجية تتشكل من الأملاك المنقولة وغير المنقولةومن مجموع قطعان المواشي والدواجن والحقول و البساتين و الاستثمارات المنجزة و كذلك القيم غير المادية بما فيها العادات المحلية ".

أما المستثمر الفلاحي فقد عرف من خلال المادة 47 (م 47) على أن [1]" يعتبر في مفهوم هذا القانون مستثمرا فلاحيا لكل شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاطا فلاحيا كما هو محدد في أحكام المادة 45، يشارك في تسيير المستثمرة ويستفيد من أرباحها ويتحمل الخسائر التي قد تترتب عن ذلك.

كما أشار هذا القانون المنظمات المهنية الفلاحي وحماية المستثمرين الفلاحيين إضافة لما سبق أقر قانون التوجيه الفلاحي 16/08 إنشاء مجلس أعلى للتنمية الفلاحية و الريفية (م 71-72) و [2]هو عبارة عن جهاز استشاري يكلف بإبداء آراء و توصيات في كل الجوانب المرتبطة بالتنمية الفلاحية و الريفية و التغذية و الزراعة الغذائية، و يشكل فضاء للحوار و التشاور و الاقتراح.

وقصد تنظيم العقار الفلاحي ومحاولة إعادة الاعتبار له من خلال تحديد طرق استغلاله جاء القانون 10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010، [3]وقد طبق على الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية الخاصة والخاضعة للقانون رقم

[1]- نفس المرجع، الماد،45، ص23.

[2]- نفس المرجع، الماد،48، ص26.

[3]- القانون 10-03، المؤرخ في 15 أوت 2010، يحدد شروط كيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة، الجريدة الرسمية، العدد 49 صادر بتاريخ 29 أوت 2010.

19/87 المؤرخ في 1987/12/08، والمقدر مساهمتها بـ 2.5 مليون هكتار وهي أراضي ذات قدرات عالية موزعة على 1519 بلدية، وقد أستبعد هذا القانون على الأراضي التالية: [1]

– الأراضي الخاضعة لقانون الاستصلاح الزراعي 18/83 المؤرخ في 1983/05/13 والمتعلق بحيازة الملكية عن طريق الاستصلاح و الأراضي الرعوية والأراضي الغابية

و قد حدد هذا القانون طرق الانتفاع من الأرض من الانتفاع الدائم إلى المحدد بـ 40 سنة قابلة للتجديد لمرة واحدة، و قد عرف الامتياز: "عقد إداري تمنح الدولة بموجبه لشخص طبيعي من جنسية جزائرية يسلم المستثمرة صاحب الامتياز حق استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية الخاصة و كذا الأملاك السطحية التابعة لها، انطلاقا من دفتر شروط في مدة أقصاه 40 سنة قابلة لتجديده مرة واحدة مقابل دفع إتاوة سنوية.

أما بخصوص الحصول على عقد امتياز يجب إيداع كلف لدى الديوان الوطني للأراضي الفلاحية وتحويله بعد ذلك إلى إدارة أملاك الدولة لإصدار عقد الامتياز وإيداع الملف يكون أقصاه 18 شهرا، تكون بداية التحويل بدارسة الملف من قبل الديوان وإمضاء دفتر الشروط مع المستثمر (فرد جماعة)وبعدها يتم إعداد عقد الامتياز باسم كل مستثمر من طرف إدارته أملاك الدولة.

لقد حاولت الدولة الجزائرية بإصدار هذا القانون حماية العقار وضرورة مراقبة الاستغلال الفعلي لهذه الأراضي وعدم تحويل وجهتها الفلاحية و قد حدد هذا القانون الحالات التي يتم فيها فسخ العقد منها:

– عدم دفع الإتاوة السنوية لمدة سنتين متتاليتين.

– المتابعة القضائية في حالة تحويل نشاط المستثمرة الفلاحية و تحويل نشاطها و فسخ العقد يكون بعد معاينة المحضر القضائي و اعذار المستثمر بتلك المخالفة من قبل الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، هذا الأمر كلف بدراسة ملفات التحويل و مراقبة النشاط الفلاحي لهذه المستثمرات .

وكمرحلة تقييميه للسياسة الفلاحية المنتهجة بداية 2009 انعقدت في 23 أفريل 2018 بالمركز الدول للمؤتمرات، الجلسات الوطنية للفلاحة تحت شعار الفلاحة في خدمة السيادة الوطنية وتحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية والذي أكد خلال رسالته الموجهة على محاور أساسية وهي:[2]

1_ **المرجع نفسه** ،المادة 1.

2- "الجلسات الوطنية للفلاحة: النص الكامل لرسالة رئيس الجمهورية" :تاريخ التصفح 2018/03/24.
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20180423/139521.htm

-اعتبار الفلاحة قطاعا حيويا واستراتيجي وجب على الدولة مواصلة دعمها قصد تحقيق الأمن الغذائي و تخفيف التبعية

- الاهتمام بالصناعة الغذائية، قصد استغلال المنتوج الفلاحي و تغطية السوق المحلية و توفير منافذ للمنتوج الفلاحي.[1]

- دعوة أصحاب الأعمال و المستثمرين الاهتمام بترقية تصدير المنتوج الفلاحي .

- ضرورة التكامل بين قطاعات الاقتصاد الوطني.

- رفع المكانة الاجتماعية لعمال الريف.

- دعوة الشباب الاستثمار في القطاع الفلاحي، و دعوة الجهاز المصرفي لمواصلة الدعم الفلاحي.

- تقدم سن اليد العاملة الفلاحية و ضرورة توجيه الشباب لهذا القطاع انطلاقا من فتح فرص التكوين عبر المعاهد و الجامعات؛ و بالتالي إعطاء التكوين للفلاحة و فروعها .

و قد شارك في هذه الجلسات 6 آلاف من الفاعلين؛ مستثمرين فلاحين متعاملين إقتصادين و باحثين مربيين محولين ....و المؤسسات المالية و الخبراء و ممثلي التأطير المركزي و المحلي؛ الغرف الفلاحية الجمعيات المهنية إلى جانب ممثلي الوزارات المعنية .

و قد شملت الجلسات الوطنية للفلاحة ورشات عصرية بلغ عددها تسعة ورشات تمثلت:[2]

- العقار الفلاحي

- الموارد المائية.

- تثمين المنتجات الفلاحية

- التمويل والاستثمار الفلاحي.

[1]-"الرئيس بوتفليقة يدعو إلى تطوير الصناعات الغذائية وترقية الصادرات ت الفلاحية "، تاريخ التصفح2018/03/24
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20180423/139497.html

[2]-"انطلاق الجلسات الوطنية للفلاحة" 2018/03/23
http://www.aps.dz/ar/economie/55804-2018-04-23-10-26-11

- التنمية الريفية. - الاقتصاد الغابي

- تطوير الصيد البحري و تربية المائيات

- التكوين والابتكار

- الصناعة الغذائية تصدير المنتوج الفلاحي

هدفت هذه الجلسات تقييم السياسة السابقة و محاولة معالجة جوانب قصورها انطلاقا من رفع توصيات كخلاصة تعمل الورشات التسعة و اعتبارها توصيات مأخوذة في الحسبان قصد رسم سياسة فلاحة جديدة تكون تكملت لسابقتها و محققة الأهداف أوسع وفق رؤية استراتيجية تقوم على تفعيل دور القطاع الفلاحي و التخلص من التبعية الغذائية[1] .

رغم الإمكانيات التي رصدت لقطاع الفلاحة بداية من سنة 2000 إلى أن التحسين الطفيف في الإنتاج لم يغير من ارتفاع الفاتورة الغذائية للجزائر، بل لازالت رغم إمكانياتها تحتل المراتب الأولى عالميا في استيراد غذاء شعبها ، و بات ضروريا تطوير الفلاحة و الوقوف على جوانب ضعفها و الاستمرار في تجديد الاقتصاد الريفي بداية من حماية العقار الفلاحي إلى تحسين ظروف الفلاح إلى توفير بيئة محفزة لهذا النشاط، ومنح الأولوية لهذا القطاع في البرامج الاستثمارية مع الرقابة

خلاصة الفصل:

[1]- " بوعزقي: تنصيب اللجنة القطاعية المكلفة بمتابعة تنفيذ توصيات الجلسات الوطنية للفلاحة"، تاريخ التصفح 2018/05/09 http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20180508/140913.html

من خلال تطرقنا للسياسات الفلاحية المطبقة في الجزائر على تعدد أنواعها واختلاف طرق واليات تنفيذها نستطيع القول أن القطاع الفلاحي عانى عدم الاستقرار الإداري والقانوني والتنظيمي من جهة والتهميش من جهة ثانية،ولازال حتى اليوم يتجرع نتائج سياسات المطبقة سابقا، إلا أنه حضي بالاهتمام مؤخرا بتبني الدولة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الشئ الذي ساهم بشكل كبير في تفعيل برامج التنمية من خلال الاعتمادات المالية الممنوحة للمستثمرين الفلاحين، إضافة إلى برنامجي التجديد الفلاحي والريفي، هذا الخير الذي اهتم بتنمية الريف الجزائري لاعتباره النواة الأولى لتطوير الفلاحة.

الفصل الثالث:

الدور التنموي للقطاع الفلاحي في ولاية جيجل

قصد محاولة معرفة دور القطاع الفلاحي في دفع عملية التنمية المحلية قمنا بدراسة ميدانية سلطنا الضوء من خلالها على التنمية الفلاحية في ولاية جيجل مستعرضين مختلف الإمكانيات التي تتوفر عليها لننتقل بعد ذلك لذكر مؤشرات التنمية المحلية من خلال إجراء العديد من المقابلات والاعتماد على الإحصائيات المحلية التي ساعدتنا على تكوين نظرة عن القطاع في ولاية جيجل، لنتطرق في الأخير لذكر مختلف العوائق التي تحد من دور القطاع الفلاحي وأفاق القطاع المستقبلية في الولاية.

المبحث الأول: إمكانيات القطاع الفلاحي في ولاية جيجل.

تقع ولاية جيجل في الشمال الشرقي للبلاد، تغطي مساحة مقدرة ب 2.396.63 كلم مربع. يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط بمساحة تقدر ب 120 كلم ويقدر الشريط الساحلي للولاية ب 40كلم، ومن الشرق تحدها ولاية سكيكدة ومن الغرب ولاية بجاية، أما جنوبا فتحدها كل من ولاية ميلة وسطيف. ولاية جيجل مقسمة إداريا إلى 28♣ بلدية و 11 ♣دائرة، يبلغ عدد سكانها 684.933نسمة عام 2013، بكثافة سكانية تقدر ب 285 نسمة/كلم.[1]

تزخر الولاية بعديد الإمكانيات التي تؤهلها لتحقيق التنمية الفلاحية سواء تعلق الأمر بزيادة الإنتاج من جهة وتحقيق الوفرة الغذائية من جهة ثانية،ومن بين المقومات الفلاحية في الولاية:

أ - الأراضي الزراعية:

تقدر المساحة الكلية للأراضي الصالحة للزراعة الولاية خلال عام 2016 حوالي 98499 هكتار[2]، محتلة بذلك نسبة 41.32% من المساحة الكلية[3]، يستغل منها 54400 هكتار. وبلغت المساحة المسقية منها 7110 هكتار، كما قدرت مساحة الأراضي المخصصة للرعي بالولاية حوالي 9433 هكتار، في حين بلغت المساحة الغير منتجة بـ 14511 هكتار[4].

ما يميز ولاية جيجل هو الطابع الجبلي لها والذي يغطي نسبة 82% من مساحتها الإجمالية إذ تقدر الأراضي الغابية فيها ب 137 ألف هكتار وهذا ما يفسر قلة الأراضي الفلاحية وضالتها إضافة إلى تشتتها.

♣ **البلدية**: جيجل، تاكسنة، قاوس، جيملة، بودريعة بن ياجيس، العوانة، سلمى بن زيادة، زيامة منصورية، إراقن، سيدي معروف، أولاد رابح، الميلية، أولاد يحي خدروش، السطارة ،غبالة، الطاهير، الشحنة، الأمير عبد القادر، وجانة، بوسيف أولاد عسكر، الشقفة، برج الطهر، سيدي عبد العزيز، القنار نشفي، العنصر، الجمعة بني حبيبي بوراوي بلهادف، خيري واد عجول

♣ – **الدائرة**: جيجل، تاكسنة، جيملة، زيامة منصورية، الشقفة، الطاهير ، العنصر، الميلية، السطارة، سيدي معروف، العوانة،

[1] –موقع مديرية التجارة لولاية جيجل على:

تاريخ التصفح يوم 13ماي 2018.www.dcwjijel.dz

[2] – فاتح سرحان ، رئيس مصلحة الإحصائيات والمحاسبات الاقتصادية .مديرية المصالح الفلاحية لولاية جيجل، في 13 ماي 2018. -

[3] -نزهة طكوك، ولاية جيجل الهجرة الداخلية والاستقطاب الحضري: دراسة في تهيئة المجال، (مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية تخصص التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة الإقليمية)، جامعة قسنطينة، جوان 2010، ،ص78.

[4] – فاتح سرحان، **المرجع السابق الذكر**.

وتطبيقا للقانون 10-03 المؤرخ في 15أوت 2010 المتضمن تحديد طرق استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية الخاصة والخاضعة للقانون 19/87 وتحويل حق الانتفاع الدائم إلى عقد امتياز المحدد ب 40 سنة قابلة للتجديد أحصى الديوان الوطني للأراضي الفلاحية – جيجل-المستثمرات الجماعية والفردية على مستوى الولاية:

1 - عدد المستثمرات الجماعية التابعة للأملاك الخاصة للدولة : بلغ عدد المستثمرات الجماعية على مستوى ولاية جيجل 200 مستثمرة، بمجموع 1352 مستثمر

2-عدد المستثمرات الفردية التابعة للأملاك الخاصة للدولة: قدر مجموع المستثمرات الفردية المحصية في ولاية جيجل بـــ495 مستثمرة بمجموع 1847 مستثمر.موزعة عبر بلدياتها والجدول(1) يبينتوزيع المستثمرات الجماعية والفردية حسب بلديات الولاية.[1]

البلدية	المستثمرات الفردية	المساحة بالهكتار	المستغلين	المستثمرات الجماعية	المساحة بالهكتار	المستغلين
جيجل	11	59.45	11	03	255.57	20
إراقن	07	20.55	07	07	86.48	32
العوانة	45	138.93	45	03	24.52	34
زمنصورية	3	16.19	03	41	1043.34	316
الطاهير	67	320.15	67	36	1249.14	251
أ ع القادر	129	492.61	129	34	340.4	229
الشقفة	78	319.405	78	18	193.59	104
الشحنة	3	6.12	03	06	34.15	28
الميلية	12	49.93	12	16	692.25	116
سمعروف	1	5.7	01	12	179.36	70
السطارة	50	394.12	50	11	379.71	59
العنصر	08	6.4	08	02	316.49	16

[1]- زهية خلفون، رئيس مصلحة استغلال العقار الفلاحي،الديوان الوطني لأراضي الفلاحية ، جيجل في 13ماي 2018.

قاوس	52	244.76	52	04	41.98	32
جيملة	10	173.42	10	02	26.61	13
القنار نشفي	00	00	00	5	50.78	32
ب.بنياجيس	01	0.77	01	200	4914.37	1352
واد عجول	09	27.9	09	03	255.57	20
تاكسنة	02	16.3	02	07	86.48	32
ج بني حبيبي	07	24	07	03	24.52	34
المجموع	495	2316.705	495	41	1043.34	316

المصدر: الديوان الوطني للأراضي الفلاحية لولاية جيجل.

ملاحظة: إحصاء المستثمرات الفلاحية قبل عملية الاقتطاع التي شهدتها الأراضي الفلاحية في إطار المنفعة العامة

لكن بعد عملية الاقتطاع التي عرفتها الأراضي الفلاحية على مستوى الولاية في إطار المنفعة العا مة بداية من 2010 إلى غاية 2015 أصبح تعدادها كالتالي:[1]

1 - عدد المستثمرات الفلاحية الجماعية 196 مستثمرة بمجموع 1331 مستثمر.

2 - عدد المستثمرات الفلاحية الفردية 848 مستثمرة بمجموع 1819 مستثمر.

قدرت المساحة الكلية الحائزة على العقود بـ 7152781 هكتار،

أما عدد المستثمرات التي تم تحويل عقودها من حق الانتفاع الدائم إلى عقد الامتياز والخاضعة للقانون 10-03 فقد بلغت مساحتها.802 067 66هكتار علما أن هذه المساحة قابلة للزيادة والنقصان.[2]

كما توجد على مستوى الولاية مستثمرات خاص ة تقدر 19000 مستثمرة، أما عدد المزارع نموذجية فبلغ عددها 03مزرعة[3].

[1]- **نفس المرجع**.

[2]- **نفس المرجع**.

[3]-فاتح سرحان ، **المرجع السابق الذكر**.

-خصائص الأراضي الفلاحية الولائية:

-أغلب المستثمرات الفلاحية الموجودة لا تتجاوز مساحتها 5 هكتار، وضيق هذه الأخيرة نتج عنه صعوبة استعمال التقنيات الحديثة قصد الرفع وترقية الإنتاج بمختلف أنواعه، ولهذا يغلب استعمال الطرق التقليدية في أغلب المساحات المستغلة على مستوى الولاية.

-تشتت الأراضي الفلاحية على مستوى الولاية نتيجة للطبيعة الجبلية لها والمقدرة ب 82%من إجمالي المساحة الكلية، كما أن توزيعها متباين عبر بلديات الإقليم فنسبة الأراضي في البلديات الساحلية والسهول الداخلية تفوق مثيلاتها في البلديات الجبلية.

-السهول الساحلية الممتدة من القنار حتى الطاهير تتميز بتوفرها على الموارد المائية بصورة معتبرة، ساعدها على إقامة البيوت البلاستيكية المختصة في إنتاج الخضروات

-قلة المساحة المسقية رغم الثروة المائية السطحية والجوفية التي تتوفر عليها الولاية.

-تمثل الأراضي الزراعية في الولاية 41.36% من المساحة الإجمالي ة رغم الطابع الجبلي لها الشي ء الذي جعلها تصنف ضمن الفئة الثالثة وطنيا والتي تضم كل من: المدية ، جيجل، سيدي بلعباس، سكيكدة وتيزي وزو قسنطينة، باتنة.[1]

-التوسع العمراني الذي طال العديد من الأراضي الفلاحية الولائية نتيجة غياب الرقابة، وعملية اقتطاع الأراضي لإقامة المشاريع المختلفة.(المزرعة النموذجية بن عدوان المدخل الشرقي لولاية جيجل)

-تختلف المحاصيل الزراعية في الولاية وتتباين، فنجد زراعة الزيتون تسود في المناطق الجبلية في حين تتميز السهول – المناطق الساحلية-بزراعة الخضر بكل أنواعها إضافة إلى الفراولة، إلا أنها معاشية خاصة الجبلية منها.

ب-الموارد المائية:

تتوفر ولاية جيجل على ثروة مائية هائلة نسبة إلى كمية الأمطار السنوية المتساقطة والتي تصل إلى 1471 مليون م^3 في السنة وهي قابلة للتجدد ويمكن تقسيمها إلى مصدرين:[2]

[1]-نزهة طكوك ، **المرجع السابق الذكر**، ص 78.

[2]-أحسن بوخدنة، رئيس مصلحة الري الفلاحي، مديرية الموارد المائية لولاية جيجل، ماي 2018.

1-المياه السطحية: يبلغ حجم المياه السطحية في ولاية جيجل 1.2 مليار متر مكعب موزعة كما يلي:

-الطاقات القابلة للتجنيد 804.80مليون متر مكعب.

-الموارد المجندة: 418.80مليون متر مكعب.

2-المياه الجوفية: يقدر مجموع المياه الجوفية في الولاية ب 73.80 مليون م^3 موزعة كما يلي :

-الطاقات القابلة للتجنيد 62.10مليون م^3

-لموارد المجندة: 59 مليون م^3

وقدرت نسبة التجنيد 95/

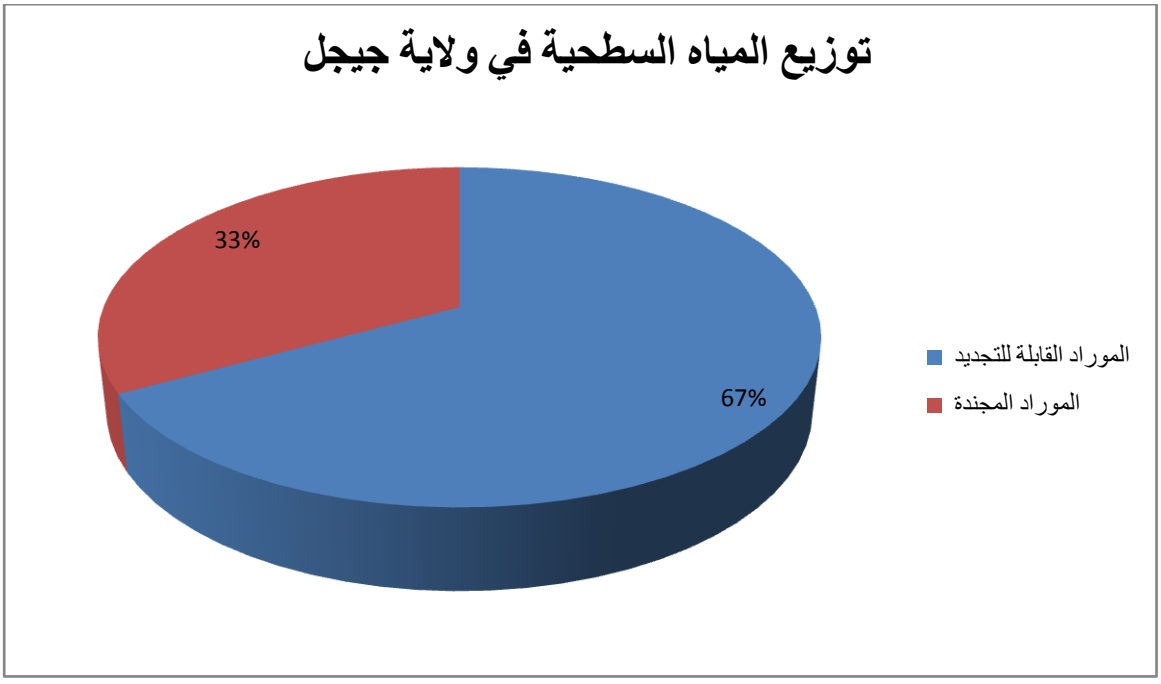

المصدر: إنجاز الطالب بالاعتماد على إحصائيات مديرية الموارد المائية لولاية جيجل.

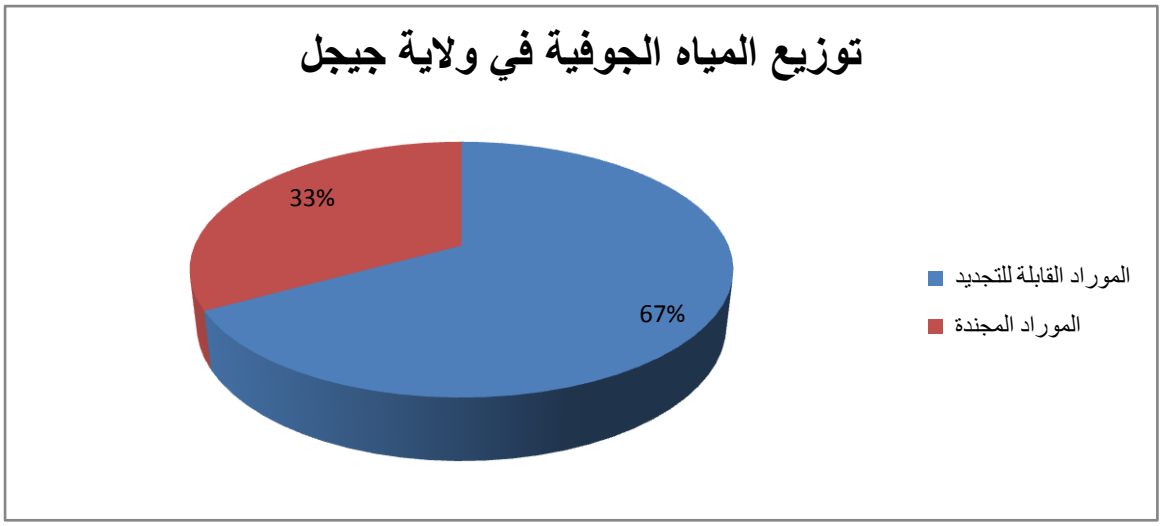

المصدر: إنجاز الطالب بالاعتماد على إحصائيات مديرية الموارد المائية لولاية جيجل.

الموارد المائية المخصصة للري الفلاحي

تم إنجاز سد العقرم على مستوى بلدية قاوس خصيصا للري تقدر سعته 34 مليون م^3 من المياه المخصصة للشرب والسقي، على مساحة 9600 هكتار شمل البلديتين تاكسنة وقاوس.

مياه السد موجهة لسقي 4885 هكتار من الأراضي الفلاحية المتواجدة عبر السهو ل الساحلية الممتدة من بلدية جيجل إلى بلدية الطاهير وتشمل ست بلديات هي: قاو س، الأمير ع القادر، جيجل، الطاهير، القنار نشفي والشقفة. مياه السقي لسد العقرم موزعة عبر شبكة التوزيع الممتدة عبر 130كلم .[1]

التأمين الفلاحي في ولاية جيجل

استفاد القطاع الفلاحي في ولاية جيجل من مختلف برامج الدعم التي سطرتها الإدارة المركزية للنهوض به بداية من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000 المتضمن تطوير الإنتاج والإنتاجية انطلاقا من الاستغلال الأمثل للقدرات المتاحة والمحافظة على الموارد الطبيعية قصد تحقيق التنمية المستدامة ليشمل المخطط بعد ذلك عملية تدعيم وتطوير الريف خاصة مع ظهور أهمية هذا المجال المكاني في عملية التنمية المحلية ،فأصبحت هذه الأخيرة مرادفة لتطوير أصغر مكون للمنطقة أو المقاطعة، إضافة إلى إن النشاط الفلاحي مقرون دائما ببيئته ومحيطه وهو الريف ، لتعزز هذه الرؤية من خلال انتهاج سياستي التجديد الفلاحي والريفي التي عملت على تعزيز الأدوار المحلية وتكاملها الرسمية منها

[1]-أحسن بوخدنة، **المرجع السابق**.

وغير الرسمية من خلال عملية إشراك كل الفواعل التي تتقاسم نفس الحيز المكاني لتحقيق تنمية ريفية مندمجة جوهرها دفع التنمية الفلاحية المستدامة .

وقصد تحقيق هذه الأهداف عملت المصالح المركزية إلى وضع آلية مالية لدعم هذه البرامج التنموية على المستوى المحلي، وتتمثل الهياكل المالية الموجودة في ولاية جيجل :

1 -الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي:

الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي مكون من عدد الصناديق الجهوية موزعة على التراب الوطني تشكل في مجملها الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي المتكون من 67 صندوق جهوي و 394 مكتب محلي موزعين عبر كامل التراب الوطني. تعمل وفقا للمرسوم 07-95 المؤرخ في 25 جانفي 1995.[1]

وقد عرف التامين الفلاحي في الجزائر بداية من سنة 2000 تطورا كبيرا نتيجة الاهتمام الذي أولته الدولة للقطاع وأصبح يلعب دور كبيرا في دعم مجهودات التنمية الفلاحية لما يوفره من تعويضات مالية للتخفيف من المخاطر والخسائر التي تلحق بالفلاح،ويعرف التأمين الفلاحي أنه" وسيلة تهدف تقليل الخسائر جراء تعرض القطاع الفلاحي لعناصر المخاطرة بتوزيع أعباء هذه الخسائر على مجموعة كبيرة من المشاركين، كما أن التامين الفلاحي لا يقتصر على تأمين المحاصيل فقط بل يشمل الماشية، الخيول، الغابات، الاستزراع، البيوت البلاستيكية".[2]

أما التعاضدية الفلاحية فهي عبارة عن هيئة مهنية تهدف على وجه الخصوص إلى تحقيق كل عمليات التأمين وإعادة التأمين والقرض والتعويض القائم على روح التعاون، وهي عبارة عن شركات مدنية ذات طابع تعاضدي لا تهدف تحقيق الربح[3].

للصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي وكالة جيجل مكاتب محلية على مستوى الدوائرو البلديات وهذا لتقريب الخدمات من الفلاحين وتتمثل هذه المكاتب في:[4]

- المكتب الفلاحي بالميلية، العنصر، الطاهير، تاكسنة، العوانة.

[1]-نبيل عليوات، **المسؤول التقني**، الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي-جيجل-، يوم 13 ماي 2018.

[2]-محمد غردي، وآخرون التأمين الفلاحي كآلية لتغطية المخاطر الفلاحية مخبر الإبداع وتغير المنظمات والمؤسسات جامعةالبليدة2، ص141.

[3]-قانون التوجيه الفلاحي 08-16، المرجع السابق الذكر، 13.

[4]-نبيل عليوات، **المرجع السابق الذكر.**

أما خدمات الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي فتشمل التأمينات الفلاحية النباتية والحيوانية المختلفة إضافة إلى التأمين عن الكوارث الطبيعية التي تساعد الفلاح على تجاوز العقبات وتعويض الخسائر.

إلى غاية 2017/12/31 بلغ عدد المؤمنين الفلاحين على مستوى الصندوق 1433 مؤمن.[1] ونتيجة لحملات التوعية التي ميزت مطلع سنة 2018 على مستوى المستثمرات الفلاحية قدر عدد المؤمنين الجدد ب73 مؤمن ليرتفع العدد الإجمالي إلى 1509 مؤمن فلاح.

كذلك يمكن للمستثمرين الفلاحين أن يكونوا شركاء للصندوق على أساس شراء الأسهم، وإلى غاية 2018/03/31 بلغت عدد الأسهم المباعة 6002 سهم، وحسب عدد الأسهم يمكنهم الوصول حتى رئاسة مجلس إدارة الصندوق عن طريق الانتخاب الذي يجرى كل خمس سنوات كما يمكنهم من الحصول على امتيازات على مستوى الصندوق أهمها القروض الفلاحية التي سيبدأ الصندوق في منحها ابتداء من مطلع شهر جوان 2018 بعدما توقفت لأكثر من 10سنوات. والتي كانت مقتصرة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ج–الثروة الحيوانية والسمكية في الولاية:

يشكل الإنتاج الحيواني جزء مهم من الإنتاج الفلاحي على مستوى ولاية جيجل سواء تعلق الأمر بإنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء إضافة لإنتاج السمك،وتبرز أهميتها في تغطية الاحتياجات الغذائية لسكان الولاية، وتتكون الثروة الحيوانية من :الأبقار والأغنام والماعز وتربية الدواجن.

1 -**الأبقار**:قدر العدد الإجمالي للأبقار في ولاية جيجل سنة 2017 بحوالي 80400 رأس، وقدر عدد الأبقار الحلوب لنفس السنة حوالي 43200 رأس،[2] وهو عدد لايعكس إمكانيات الولاية ومجهوداتها فمثلا عملت محافظة الغابات خلال تطبيقها لعقود النجاعة*في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية توزيع الأبقار (لكل مستفيد 03 بقرات)، إلا أن نتائج هذه العملية لم تكن مرضية لعديد العوامل منها:[3]

–استفادة أشخاص بعيدين عن ميدان تربية المواشي.

–الظروف المناخية الصعبة التي طالت العديد من المناطق الجبلية للولاية دفع بالمالكين التخلص من هذه الأبقار ذبحا أو بيعا

[1]-**المرجع نفسه**.

[2]- فاتح سرحان ، **المرجع السابق الذكر**.

[3]– محمد الهادي قجور، خبير في الغابات بمحافظة الغابات لولاية جيجل، يوم 14 ماي 2018 على الساعة 14.00h.

-غلاء الأعلاف خاصة أن الأنواع الموزعة تتطلب من المربي إمكانيات كبيرة للحصول على نتيجة.

-تفشي الأمراض وغياب العناية الصحية(البيطرية).

2-الأغنام: قدر عدد الأغنام في ولاية جيجل 73400 رأس خلال سنة 2017.[1] رغم المحاولة في إطار عقود النجاعة التي عملت على منح 10 أغنام لكل مستفيد.

3-الماعز: رغم الطبيعة الجبلية لولاية جيجل وإمكانية تكثيف وزيادة عدد رؤوس هذا النوع من الماشية إلا أن الواقع يعكس غير ذلك إذ قدر إجمالي عدد الماعز في الولاية خلال سنة 2017 حوالي 32500 رأس.[2] رغم استفادته من عقود النجاعة.

4-إنتاج الدواجن: تحتل اللحوم البيضاء مكانة اقتصادية هامة هذا ما جعل تربية الدواجن على مستوى الولاية يعرف تطورا ملحوظا ويظهر هذا من خلال النتائج المحققة:[3]

-عدد البنايات المدجنة:1280بناية

-عدد اللحم المنتج (لحوم بيضاء): 4500000 دجاجة

-دجاج البيض:58 بناية.

-دجاج البيض المنتج: 208000 دجاجة.

رغم النتائج المحققة في مجال تربية الماشية في ولاية جيجل، إلا إنها لازالت عاجزة عن تحقيق حاجيات سكانها خاصة فيما يتعلق بإنتاج اللحوم الحمراء

5-**تربية النحل:** بلغ عدد خلايا النحل في ولاية جيجل خلال سنة 2017 حوالي 90000 خلية نحل[4]،العدد ضئيل مقارنة بالطبيعة الجبلية للولاية وكذا عملية الدعم الذي حضي به هذا النوع حيث منح 10 صناديق نحل مملوءة و10 فارغة في إطار عقود النجاعة. إلا أن النتيجة كانت ضعيفة لأسباب منها:

-غياب الخبرة لدى المربين والظروف المناخية

[1]-فاتح سرحان ، **المرجع السابق الذكر**.

[2]- **المرجع نفسه**.

[3]- **المرجع نفسه**.

[4] محمد الهادي قجور، **المرجع السابق الذكر**

– غياب المتابعة الميدانية للمستفيدين (الإرشاد الفلاحي).

الثروة السمكية:

تشكل منتجات الصيد البحري مصدرا لا يستهان به للحصول على البروتينات التي يحتاجها الإنسان في غذائه اليومي، كما انها تساعد على تأمين احتياجات البلاد من مادة غذائية مهمة، غير أن هذا القطاع لم يحقق النتائج المنتظرة منه نتيجة عدة أسباب منها نقص التأطير نتيجة للتهميش الذي عان منه وكذلك اعتماده الوسائل التقليدية في عملية الاستغلال.[1] وتملك ولاية جيجل واجهة بحرية على غرار 14 ولاية جزائرية ساحلية وعلى امتداد 40 كلم تأهلها لإنتاج ثروة سمكية تلبي بها احتياجات مواطنيها الغذائية.

ينقسم نشاط الصيدفي ولاية جيجل إلى نوعين : بحري ويتمثل في الصيد في المياه المالحة(البحر)، وقاري ويتمثل في الصيد في السدود والبحيرات والوديان والمياه الاجاجة،

قدر عدد سفن أسطول الصيد البحري المسجل بالولاية خلال سنة2017، بـــ 350سفينة صيد من مختلف الحرف ♣موزعة على الميناءين – جيجل، زيامة منصورية–كما يلي:[2]

–ميناء بوالديس بجيجل:**233سفينة** .

–ميناء زيامة منصورية: **117 سفينة**.

وتنفيذا للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية استفادت الولاية من مشروع الاستزراع السمكي في السدود بداية من 2001 بشراكة مع دولة المجر التي تعتبر رائدة في هذا المجال إلا أن العملية لم تحقق النتائج المسطرة لعدة أسباب منها: [3]

–غياب ونقص ثقافة استهلاك أسماك المياه العذبة رغم أنها تتميز بالقيمة الغذائية الكبيرة.

–غياب التوعية والإعلام حول المشروع الجديد.

[1]- فوزية غربي ،**المرجع السابق الذكر**، ص 204.

♣- سفن الجياب، سفن السردين ، سفن الحرف الصغيرة.

[2]- رشيد بورويس، رئيس مكتب ،مديرية الصيد البحري والموارد الصيدية ولاية جيجل، 16 ماي 2018.

[3]- علي بوحديد، رئيس مصلحة تربية المائيات ، مديرية الصيد البحري والموارد الصيدية ولاية جيجل.16 ماي 2018.

وقصد تحقيق أهداف المشروع وأهميته تم الاعتماد على التوعية من خلال التعريف به وكذا القيمة الغذائية لهذا النوع من السمك.

كما استفاد قطاع الصيد البحري من برنامج التربية السمكية المدمجة مع الفلاحة ♣ بداية 2009 ويهدف هذا البرنامج إلى:

-تنويع عائدات المستثمرات الفلاحية وتحسين المستوى المعيشي للفلاح.

-إنشاء نظام بيئي يسمح بإعادة تدوير المخلفات الفلاحية في التربية السمكية والعكس.

-رفع المردودية الفلاحي للمستثمرة.

-تطوير فلاحة صحية ومستدامة.

-تقليص استخدام الأسمدة الكيمياوية والحد من التلوث العضوي.

حضيرة العتاد الفلاحي بولاية جيجل

تتميز الأراضي الفلاحية في الولاية بالتشتت نتيجة التوزيع الجبلي لتضاريسها إضافة إلى مساحات الأراضي الفلاحية التي لا يتجاوز معظمها 5 هكتارات كذلك الاعتماد على الزراعة المعاشية في الولاية وتحقيق الإشباع العائلي بدل الإنتاجية، والجدول(4) التالي يوضح حضيرة العتاد الفلاحي المستغل في الولاية حتى سنة 2017:[1]

نوع العتاد	العدد	المقاييس(هـ/ وحدة عتاد)
عتاد الجر	1152	38.86
عتاد الحصاد والحش	645	69.08
عتاد الزرع	9	4950.44
عتاد معالجة الأرض	5297	8.41

♣-هي عملية إدخال واستزراع الأسماك فيوسط مؤهل للاستغلال الفلاحي وتتمثل هذه العملية في تنمية هذين النشاطين بشكل مواز أو متتابع ويكثر عليها الإقبال خاصة في المناطق الريفية خاصة المستثمرات الفلاحية المتوسطة والصغيرة الحجم. وهي نوعين: الأولى تربية سمكية مدمجة مع الإنتاج النباتي والثانية مدمجة مع الإنتاج الحيواني.

[1]- رشيد مصباح، رئيس مصلحة الوسائل العامة، مديرية المصالح الفلاحية ولاية جيجل.14 ماي 2018.

عتاد النقل	3478	12.81
عتاد الحرث	2573	17.32

المصدر: فاتح سرحان، مديرية المصالح الفلاحية لولاية جيجل.

عتاد الحرث في الولاية غير كافي لاستغلال المساحة الفلاحية المتوفرة، كما أنه يمتاز بكونه تقليدي.

ج-الإمكانيات البشرية:

شهدت ولاية جيجل كغيرها من الولايات الجزائرية نموا سكانيا متسارعا، وهذا نتيجة تحسن المستوى المعيشي بها حيث انتقل من 472.270نسمة خلال سنة 1987، بمعدل نمو قدر ب 3.5%، ليصل العدد عام 1998 إلى 573.208 نسمة بمعدل نمو قدر بـ 1.73 %.[1]وقد بلغ عدد السكان خلال الفترة الممتدة من 1998-2008 حوالي 636.948 نسمة وبمعدل نمو قدر ب 1.1%.[2]وقد وزعت الفئات السكانية خلال الفترة 1998-2008 كما يبينها الجدول التالي:

الجدول(5) يوضح تطور نمو السكان في ولاية جيجل.

السنوات	1977	1987	1998	2008	المتوسط العام
0-15سنة	49.10	47.02	39.10	26.83	40.51
15-60 سنة	44.60	47.35	54.10	67.52	53.39
أكثر من 60 سنة	6.26	5.63	6.76	5.64	6.07

المصدر:نزهة طكوك، ولاية جيجل الهجرة الداخلية والاستقطاب الحضري: دراسة في تهيئة المجال، (مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية تخصص التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة الإقليمية)، جامعة قسنطينة، جوان 2010، ص27.

إن النتائج المبينة في الجدول أعلاه توضح فتوة سكان الولاية حيث مثلت الفئة الشابة (15سنة) و(15-60) أكثر من 40% و50%من مجموعها على التوالي. وهذا يؤكد توفر اليد العاملة لدفع القطاع الفلاحي خاصة أن هذا الأخير يقوم على وفرتها.

[1]-

[2]-نزهة طكوك، **المرجع السابق الذكر**، ص 27.

من أبرز خصائص التوزيع السكاني للولاية،

-تزايد الكثافة السكانية بالمنطقة الشمالية، أي على الشريط الساحلي وهي مناطق حضرية ومواقع لمختلف المشاريع الاقتصادية التي استفادة منها الولاية خصوصا مدن (جيجل والطاهير والميلية) حيث تضم هذه المدن الثلاث 44.06% من مجموع سكان، وكذا ارتفاع عدد سكان البلديات القريبة من المراكز المهمة (السهول الخصبة وأحواض الأودية).[1]

-تحصي ولاية جيجل 28 بلدية، 26 منها بلدية جبلية باستثناء كل من بلديتي الطاهير وجيجل-اللتان تعتبران مدن حضرية-تمتاز هذه البلديات بالتضاريس الوعرة والمهجورة. و 23 منها بلديات ريفية مأهولة بالسكان وتتوفر على شروط العيش.[2]

-انخفاض الكثافة السكانية بالمناطق الجبلية المعزولة والفقيرة في أغلب بلديات الولاية،وهذا نتيجة ارتباطها بعدة أسباب منها:

2 -العوامل الطبيعية المتمثلة في التضاريس الجبلية التي تغطي 82% من المساحة الكلية للولاية.

3 -عوامل اقتصادية نتيجة عملية التوزيع الجغرافي للمشاريع التنموية والتي استثنت المناطق الداخلية للولاية.

4 -عوامل سياسية واجتماعية نتيجة زيادة ظاهرة الهجرة الريفية نحو المدن والتي تأثرت بالأزمة الأمنية والظروف الصعبة التي عاشتها ولاية جيجل عامة والمناطق الريفية منها خاصة، حيث قدر عدد السكان النازحين خلال الفترة الممتدة من 1998إلى غاية 2008 بالولاية حوالي 125 ألف نسمة.[3]

التكوين والإرشاد الفلاحي:

وفي إطار عملية تأطير وتكوين وتأهيل العنصر البشري في المجال الفلاحي سعت عدة هيئات محلية مرتبطة بالفلاحةإلى تقديم الدورات التكوينية على مستوى الولاية منها:

-الدورات التكوينية التي نظمتها **محافظة الغابات** للولاية على مستوى مركز تكوين تقني وأعوان الغابات بكسير خلال عام 2016 حيث أحصت تكوين 644 فلاج، و 173 إطار، بالإضافة إلى 531 يوم تكويني وملتقى في مجال الارشاد الفلاحي مدتها يومين كما تم برمجة 1352 حصة تكوينية لأزيد من 600شخص من الفلاحين

[1]-نزيهة بوجردة، "المجالات الهامشية بولاية جيجل"، **مجلة إنسانيات**، العدد 29-30، الجزائر،2005، ص 5.

[2]-محمد الهادي قجور، **المرجع السابق الذكر**.

[3]- نزهة طكوك، **المرجع السابق الذكر**، ص27.

والتقنيين، إضافة إلى 05 أيام تكوين تقنية وعلمية، وتجدر الإشارة أن المركز خلال مدة التكوين يقدم خدماته سواء تعلق الأمر بالإطعام او الإسكان مجانا للمكونين، كذلك يحرص على تكوين الفلاحين الجدد المستفيدي ن من عملية الدعم –تربية الحيوانات كالأبقار والأغنام والمعز مثلا–إضافة إلى تربية النحل، وعند إتمام الدورة التكوينية يمكن الحصول على شهادة تأهيل معترف بها تمكن حاملها الحصول حتى على القروض البنكية.[1]

–ونظمت **الغرفة الفلاحية** للولاية دورات تكوينية لصالح الفلاحين ويتم سنويا تسطير برنامج للتكوين وتم سنة 2017 برمجة دورات:[2]

زراعة الخضار: أيام 09-10 جانفي 2017 بمركز التكوين المهني بسيدي عبد العزيز.

زراعة محمية(اختصاص البيوت البلاستيك متعددة القبب) 09-10 جانفي 2017 بمركز تكوين الأعوان المتخصصين في الغابات بواد كسير العوانة.

تربية الأبقار: أيام 16-18 جانفي 2017 بنفس المركز

تربية النحل (**الملكات**): 24-26 جانفي 2017 بالتعاونية الفلاحية لتربية النحل بقاوس.

وقد تم برمجة ما يقارب 800 فلاح للتكوين المهني في هذه شعبة الزيتون، بعد عقد اتفاقية مع مديرية التكوين المهني بهدف استغلال بعض مراكزها للتكوين الفلاحي خصوصا بالمناطق الجبلية بهدف تقريب التكوين من الفلاح.

إضافة إلى حملات أخرى، حملات التوعية التي تقوم بها مديرية المصالح الفلاحية، الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي، مديرية الصيد البحري.

إلا أن السمة الغالبة للسياسة الفلاحية الجزائرية هي أنها لا تنطلق من منظور سياسات البحث العلمي والإرشاد الفلاحي ونتائج البحوث الزراعية، لهذا يظهر قلة وضعف الموارد المالية المخصصة للبحث والإرشاد الفلاحي إضافة لضعف مرونة المؤسسات ومعاهد البحث الزراعي قلل من قدرة القطاع الفلاحي على الاستجابة لمؤشرات السوق،

[1]- محمد الهادي قجور،**المرجع السابق الذكر**.
[2]فاتحسرحان ، **المرجع السابق الذكر.**

المبحث الثاني: دور القطاع الفلاحي في تفعيل برامج التنمية على مستوى ولاية جيجل

يلعب القطاع الفلاحي في ولاية جيجل دورا كبيرا في عملية التنمية المحلية من خلال :

1 - توفير مناصب الشغل:

تعتبر ولاية جيجل منطقة ريفية بامتياز فأغلب بلدياتها (23) ريفية، وبما أن الريف والفلاحة وجهان لا يمكن فصل إحداهما عن الأخرى تبرز مكانتها في استيعاب اليد العاملة فقد بلغ إجمالي عدد العاملين في مجال الفلاحة 41000 عامل موزعين بين عمال دائمين 6300عامل وعمال موسمين 34700عامل،[1] وحسب الإحصاء الذي قدمته الغرفة الفلاحية سنة 2016 فإن عدد الفلاحين على مستوى الولاية بلغ 14000 فلاح*، وبلغ عدد الفلاحات 349 فلاحة موزع نشاطهن بين النشاط الحيواني ب 133فلاحة، والنشاط النباتي 236 فلاحة.[2] ليصل العدد إلى 116000 16فلاح إلى غاية سنة2018.[3]

-كما بلغ عدد المسجلين البحريين على مستوى الولاية **4086** مسجل بحري *، كما تقدر نسبة المبحرين على متن السفن النشيطة بـ **33** % من مجموع البحارة المسجلين موزعين على الميناءين حسب الجدول (12)التالي:[4]

الميناء	مسجلون دائمون	مسجلون مؤقتون	المجموع
جيجل	1253	1939	3192
زيامة منصورية	336	1253558	894
المجموع	**1589**	**2497**	**4086**

تم إنجاز الجدول اعتمادا على إحصائيات مقدمة من طرف مديرية الصيد البحري والموارد الصيدية لولاية جيجل.

الملاحظة المسجلة هي ارتفاع عدد البحريين بـ **199** مسجل بحري مقارنة مع عدد سنة 2016.

---

[1]- فاتح سرحان ، **المرجع السابق الذكر**.

*-الحاملين لبطاقة فلاح وهي بطاقة شخصية تثبت ممارسة النشاط الفلاحي لحاملها، وتصدرها الغرفة الفلاحية الولائية.

[2]-**نفس المرجع**.

[3]- ياسين زدام ، الأمين العام للغرفة الفلاحية لولاية جيجل. 22 ماي 2018.

[4]-رشيد بورويس، **المرجع السابق الذكر**.

2-تنفيد برامج التنمية لمحلية:

ارتفاع الدعم الفلاحي من 12 مليون دج عام 2001 إلى 36 مليون دج 2013 استحدث 30 ألف منصب شغل في الفلاحة و 1938 ملف استثمار متعلق بخدمة الأرض [1].كما وصل الدعم الفلاحي في الولاية سنة 2008 حوالي 672.078.190.1 دج موزعة على كافة بلديات الولاية هذا إلى جانب الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي والذي طبق في ولاية جيجل حول إنتاج الحليب ،حيث وصل الدعم خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2007إلى 744.621.188.1دج موزعة على بلديات الولاية.[2]علما أن أكثر البلديات استثمارا في مجال الحليب يشمل (الجمع، الإنتاج والتحويل) تتمثل في بلدية الميلية بالدرجة الأولى لامتلاكها 447مشروع تليها بلدية الطاهير بـ302مشروع ثم تأتي كلا من قاوس، الأمير عبد القادر، تاكسنة وبعدها بلدية جيجل وأدنى قيمة في بلدية زيامة منصورية أما في البلديات الجبلية لا تتعدى 90مشروعا.

وفي إطار تطبيق برنامج **التجديد الريفي** على مستوى الولاية وتحقيقا للأهداف المسطرة ضمن برنامج الخماسي 2010-2015 حققت محافظة الغابات نتائج حسنة فيما يخص فك العزلة على قاطني المناطق الريفية فقد رصد لهذا البرنامج مبلغ 2.376.229.000دج شملت العملية كل بلديات الولاية (28)، استهدفت 320 منطقة ولائية، وقدر عدد العائلات المعنية ب 14.254 عائلة، في حين بلغ عدد المستفيدين من البرنامج 18.632 مستفيد، كما ساهم البرنامج في خلق مناصب عمل قدرت ب 8133 منصب عمل (ما يعادل منصب عمل دائم)، وفك العزلة عن المناطق النائية بالولاية ب212 كلم .[3]

الجدول (6) يوضح نتائج برنامج التجديد الريفي لمحافظة الغابات والتي استفادت منه ولايةجيجل(2010-2015)

المبلغ المرصد 10^3 دج	عدد البلديات المعنية	عدد المناطق المستهدفة	عدد العائلات المعنية	عدد المستفيدين	مناصب العمل	فك العزلة (كلم)	غرس الأشجار المثمرة(ه)	تجميع المياه (وحدة)	تصحيح المجاري المائية($م^3$)
2.376.229	28	320	14.254	18.632	8.133	212	5.920	153	426.900

المصدر: ناصر حمدي، محافظة الغابات لولاية جيجل.

[1]-إستحداث 30 ألف منصب شغل في الفلاحة في ولاية جيجل،
www.kawalisse.com/ar/wp_تاريخ التصفح 15 ماي 2018.

[2]-نزهة طكوك، **المرجع السابق الذكر**، ص82.

[3]-ناصر محمدي ، رئيس مصلحة توسيع الثروة الغابية، محافظة الغابات لولاية جيجل 14 ماي2018.

مؤشرات البرنامج:

- توسيع المساحات الفلاحية المنتجة: 7.900 هكتار.
- المساحة المعالجة: 68.000 هكتار.
- عدد العائلات التي فكت عنها العزلة: 1060 عائلة.
- كمية المياه المسخرة: 15.000 م3 / اليوم.

وتنفيذا للمرسوم الوزاري رقم 87/01 الذي يحدد شرو ط الترخيص بالاستغلال داخل الأملاك الغابية، فقد عملت محافظة الغابات إلى كراء الأراضي الفلاحية داخل الفراغ الغابي بالولاية وتتراوح مدة الكراء من ال 40 حتى 90سنة، وقد شملت العملية 07 محيطات منها: محيط الميلية،محيط الطاهير، محيط الشحنة، محيط تاكسنة، محيط جيملة. إلا أن المشاريع الاقتصادية التي حظيت بها الولاية على غرار الطريق الوطني 77 الرابط بين ميناء جن جن وولاية سطيف ومشروع السد الضخم تابلوط بتاكسنة أدى إلى اقتطاع محيطي الاستغلال لكل من بلدية تاكسنة وجيملة ،ليبقى محيطا الميلية والطاهير مستغلين ولم يستفد المحيط المتواجد في بلدية الشحنة من الاستغلال بسبب الظروف الأمنية التي عاشتها الولاية إضافة إلى بعده وعزلته. وقد تم اقتراح 08 محيطات جديدة للاستغلال في انتظار الموافقة عليها من قبل الوزارة المعنية(الفلاحة).[1]

تنفيذ برامج التنمية الريفية المندمجة محليا حققت الولاية نتائج إيجابية يمكن إجمالها فيما يلي:[2]

1-مقاطعة العنصر*:استفادت المقاطعة خلال الفترة الممتدة من 2010إلى غاية 2014 من عدة مشاريع قدرت بـ167 مشروع قدرت نسبة إنجازها 91% ،وبلغ عدد المنجزة منها 152 مشروع و 15متبقية.

2-مقاطعة العوانة:* بلغ عدد المشاريع التي استفادت منها بلديات المقاطعة 67 مشروع ، بنسبة إنجاز قدرت ب82.2%، قدر عدد المنجزة منها 55 مشروع، في حين تبقت 12 مشروع في طور الإنجاز

[1]-محمد الهادي قجور، **المرجع السابق الذكر**.

*تضم البلديات التالية: العنصر ،بوراوي بلهادف، القنار، الجمعة بني حبيبي، خير واد عجول، سيدي عبد العزيز

*تضم البلديات التالية : زيامة منصورية ، إراقن ،سلمى بن زيادة، العوانة.

* تضم البلديات التالية: الميلية ، السطارة، أولاد رابح، أولاد يحي خدروش، غبالة.

* تضم البلديات التالية: تاكسنة، جيملة، بودريعة بن ياجيس، جيجل، قاوس.

* تضم البلديات التالية: الطاهير، الأمير ع القادر، وجانة، الشحنة، الشقفة ، برج الطهر ، أولاد عسكر

[2]- ناصرمحمدي ،رئيس مصلحة توسيع الثروة الغابية،**المرجع السابق الذكر**.

3-مقاطعة الميلية*:قدر عدد المشاريع التي استفادت منها بلديات المقاطعة في إطار تطبيق التنمية الريفية المندمجة بـ 194 مشروع ، تم استلام 165 مشروع بنسبة إنجاز قدرت ب58.1%.

4-مقاطعةتاكسنة*:بلغ عدد المشاريع التي استفادت منها بلديات المقاطعة 271 مشروع خلال الفترة الممتدة من 2010إلى غاية 2014 بنسبة إنجاز قدرت ب63.8%، وقدر عدد المشاريع المنجزة 173 مشروع وتبقى 98أخر.

5-مقاطعة الطاهير*:قدر العدد الإجمالي لمشاريع التنمية الريفية المندمجة في هذه المقاطعة 896 مشروع وقدرت نسبة الإنجاز 74.1%،وبلغ عدد المنجزة منها 664 مشروع و232 متبقى

والجدول (7) يوضح توزيع مشاريع الفلاحة المندمجة في الولاية والتي تكفلت بها محافظة الغابات خلال سنوات2010-2014

السنوات	عدد المشاريع الإجمالية المقترحة	عدد المشاريع المقبولة	المشاريع المنجزة	المشاريع المتبقية	نسبة الإنجاز%
2010	230	230	160	70	%69.6
2011	255	229	194	35	%84.7
2012	230	201	155	46	%77.1
2013	106	106	79	27	%74.5
2014	130	130	76	54	%58.5
المجموع	**951**	**896**	**664**	**232**	**%74.1**

المصدر: ناصر محمدي، محافظة الغابات لولاية جيجل.

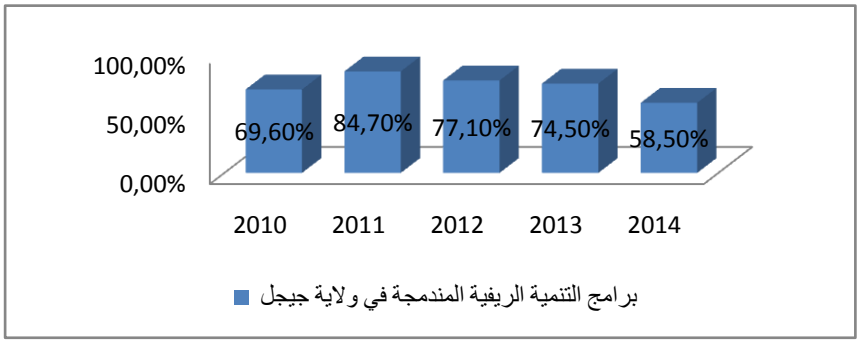

من إعداد الطالبة بناءا على إحصائيات محافظة الغابات لولاية جيجل.

وإذا كانت جيجل قطبا سياحيا انطلاقا من ساحلها الممتد عبر 40 كلم والإقبال الكبير على شواطئها، فإنها تحظى بنوع أخر من السياحة وهي السياحة الجبلية وهذا نظرا للطبيعة الغابية والتضاريس الجبلية التي تميزها ولهذا فقد تم انجاز 07 غابات استجمام عبر ترابها وهي:[1]

1-غابة كسير بولاية جيجل بمساحة قدرت ب 40 هكتار.

2-غابة بوعفرون جيملة بمساحة 55 هكتار

3-غابة تاسودة بتاكسنة بمساحة 36هكتار.

4 غابة المشاكي بلدية سلمى بن زيادة بمساحة 30 هكتار

5-غابة ايس بسيدي معروف بمساحة 25 هكتار.

6-غابة بالصيود بلدية الميلية بمساحة 40 هكتار.

27-غابة بوراوي بلهادف 31 هكتار.

تم التوقيع على دفاتر الشروط من قبل المقاولين ومحافظة الغابات في انتظار مصادقة والي ولاية جيجل عليها لتدخل حيز الاستغلال في القريب العاجل. وحسب خبير الغابات السيد محمد الهادي قجور فإن هذه العملية سيترتب عليها خلق مناصب عمل قارة لأبناء هذه المناطق تتراوح ما بين 25-30 عامل في الغابة الواحدة. زياد ة عن الضرائب المفروضة على المستثمرين والتي ستعتبر دخل ومورد إضافي للولاية.

بالنسبة للاستصلاح الأراضي على مستوى الولاية وخلال الفترة 2000-2004 وفي إطار تفعيل لجنة" العامة للامتيازات الفلاحية " التي هدفت إلى زيادة مساحة الأراضي الفلاحية عن طريق الاستصلاح تم إنشاء 05 محيطات استصلاح مقدرة مساحتها ب 546.001 هكتار، إلا أن هذه المحيطات لم يتم توزيعها واستغلالها بسبب تجميد اللجنة- العامة للامتيازات الفلاحية -خلال تلك الفترة، لكن وبعد تأسيس الديوان الوطني للأراضي الفلاحية وتطبيقا للمرسوم الوزاري رقم 108 المؤرخ في 23 فيفري 2011 المتضمن إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات منح الديوان الوطني للأراضي الفلاحية للمستثمرين قصد الاستغلال بعقد امتياز وتخضع هذه الأراضي إلى القانون 10-03، أما محيطات الاستصلاح الموزعة تتمثل في:[2]

- محيط استصلاح الشادية ومرشيشة ببلدية قاوس.

---

[1]-نفس المرجع

[2]-زهية خلفون، **المرجع السابق الذكر**.

- محيط استصلاح نويطرة ببلدية جيملة.

- محيط استصلاح الزان ببلدية السطارة.

- محيط استصلاح الحجرة الكحلة ببلدية غبالة.

مراقبة الديوان الوطني للأراضي الفلاحية: وفي إطار عملية مراقبة نشاط المستثمرات الفلاحية و إخلال أصحابها بعقود الامتياز والتزاماتهم سواء تعلق الأمر بعدم استغلال الأراضي الفلاحية، أو بيع و كراء الأراضي بلغت عدد المخالفات التي وقف عليها الديوان نتيجة عملية الرقابة الدورية والمتواصلة للأراضي الفلاحية على مستوى على الولاية:[1]

-عدد المعاينات التي تمت من طرف الديوان بالاشتراك مع الفروع الفلاحية: 93 معاينة.

-عدد المعاينات التي تمت في إطار لجنة الدائرة المكلفة بمتابعة استغلال الأراضي الفلاحة. 46 حالة.

-عدد الإخلال المعاينة والمطروحة على مستوى الديوان 374 حالة.

-عدد الإجراءات الإدارية (إعذار أول، إعذار ثاني)1286 حالة.

-عدد الإجراءات القانونية:

-المعاينات عن طريق المحضر القضائي: 23 معاينة.

-عدد الإعذار عن طريق المحضر: 68 معاينة.

-عدد المخلفات المرسلة إلى إدارة أملاك الدولة من أجل إلغاء عقد الامتياز.

-عدد عقود الامتياز الملغية: 01 عقد.

بعد تفعيل اللجان الولائية تم رفع دعاوي قضائية ضد المعتدين على الأراضي الفلاحية التابعة للدولة والخواص:بالنسبة للأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والمتمثلة في المستثمرات الفلاحية الجماعية، تم تسجيل 21 قضية(02حبس،05براءة،02 غرامة،الحبس الموقوف التنفيد01،التحفظ 02،الإستئناف09). من خلالها تم استرجاع النشاط الحقيقي للتعاونيات: جيجل ، الطاهير ، القنار ويحكم هؤلاء القانون 10/03 المؤرخ في 2010/08/15 المحدد لكيفية استغلال الأراضي الفلاحية الخاصة.في انتظار إعادة توزيع الأراضي التي تم احتلالها بداية من 2011 على غرار قيام خواص لهم أملاك فلاحية خاصة تتربع على 60هكتار ببيعها وكذا كرائها لوكلاء السيارات – حضيرة

[1]- نفس المرجع.

السيارات المستوردة جيمار الشقفة ، الطاهير ، الأمير عبد القادر ،جيجل-. والجدول التالي يبين عدد القضايا التي تم الفصل فيها على مستوى الولاية.[1]

توسيع الأراضي المسقية: قصد الرفع من الإنتاج الفلاحي وتغطية الاحتياجات الولائية لري المساحات المستغلة ، يعتبر إنجاز سد العقرمبقاوس أحد أهم الإنجازات التي شهدتها ولاية جيجل بطاقة استيعاب تقدر بـ 34 مليون متر مكعب ، وإنجاز محيط السقي جيجل الطاهير على مساحة 4885 هكتار،ومن أبرز النتائج المحققة خلال 2017 في مجال الري الفلاحي:[2]

-عدد الفلاحين المستفيدين من مياه السقي 771 فلاح، وقدرت المساحة المسقية فعلا 1259 هكتار، أما المياه المستهلكة فقدرت ب 3.735 مليون متر مكعب.

ويشرف" الديوان الوطني للسقي وصرف المياه" على تسيير ومراقب ة استغلال مياه السقي (تركيب العداد، إصلاح الاعطاب، إعداد الفاتورة.)

1-المساحة المسقية عبر بلديات الولاية:[3]

-بلدية جيجل 59 هكتار -بلدية الطاهير 43.50 هكتار

- بلدية الأمير ع القادر 832.75 هكتار -بلدية قاوس 167.50 هكتار

-بلدية الشقفة70.75. هكتار -بلدية القنار 77 هكتار

[1]-نوار سوكو، 21 قضية ضد بائعيالأراضي ومؤجريها في ولاية جيجل،على الموقع :
www.elkhabar.com/press/article/95597/21. تاريخ التصفح2018/13/21.

[2]-أحسن بوخدنة،**المرجع السابق الذكر**.

[3]-**نفس المرجع**.

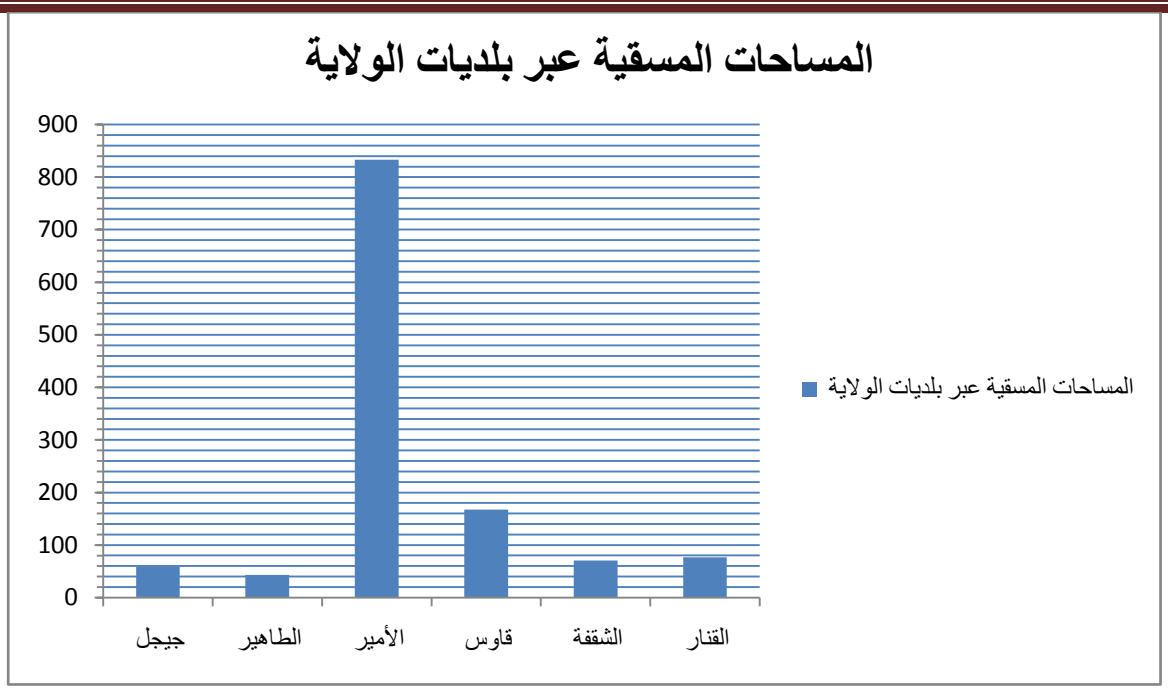

من إعداد الطالب بناءا على بيانات مديرية الموارد المائية لولاية جيجل – مصلحة الري الفلاحي-

2-المساحة المجهزة:[1]

-بلدية جيجل 278هكتار -بلدية الطاهير 1718هكتار

-بلديةالأميرعالقادر1706هكتار - قاوس159هكتار بلدية

-بلدية الشقفة936 هكتار - بلديةالقنار 88هكتار

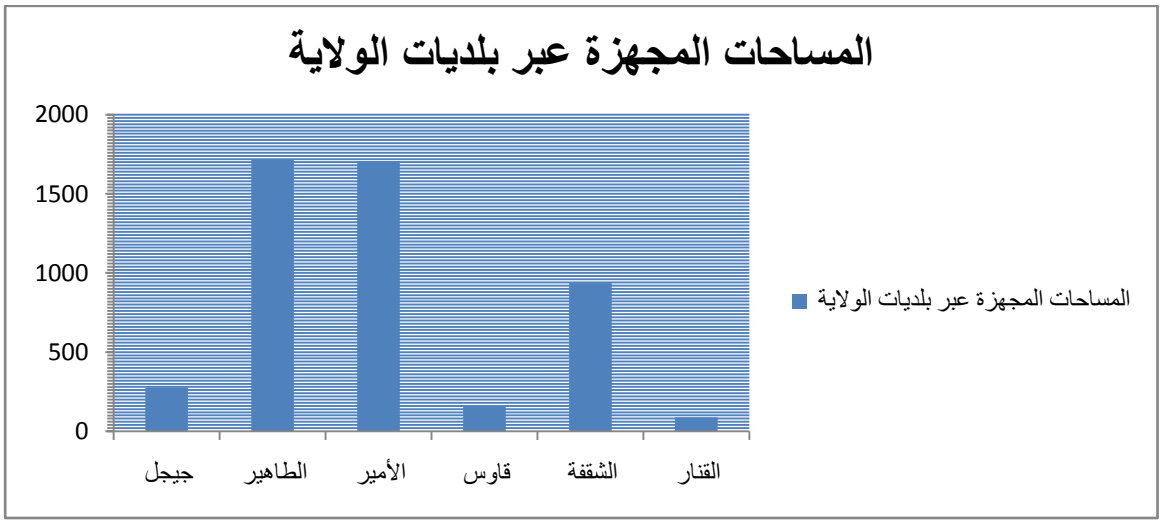

من إعداد الطالب بناءا على بيانات مديرية الموارد المائية لولاية جيجل – مصلحة الري الفلاحي-

[1]-نفس المرجع.

3-توزيع المساحة المسقية حسب النباتات المغروسة وزعت كالتالي:[1]

-المساحة المسقية الخاصة بإنتاج الخضروات 1222.50 هكتار

-المساحة المسقية الخاصة بالأشجار المثمرة 25.75 هكتار

-المساحة المسقية الخاصة بإنتاج الأعلاف 11 هكتار.

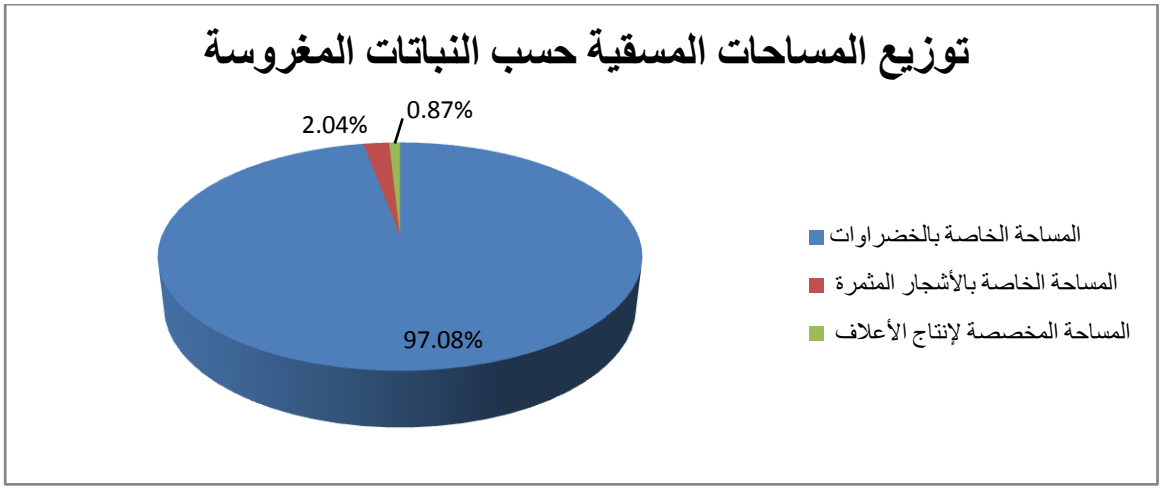

من إعداد الطالب بناءا على بيانات مديرية الموارد المائية لولاية جيجل – مصلحة الري الفلاحي-

إلى جانب الاعتماد على مياه السد في عملية ري الأراضي الفلاحية ولائيا توجد طريقة أخرى يطلق عليها السقي بالري الصغير والمتوسط (الأبار، الوديان ...)، يعتمدها جل فلاحي الولاية في سقي محاصيلهم وتتوزع كالتالي:[2]

- المساحة المسقية الخاصة بإنتاج الخضروات 3867.79 هكتار.

- المساحة المسقية الخاصة بالأشجار المثمرة 1949.51 هكتار.

- المساحة المسقية الخاصة بإنتاج النباتات الصناعية 93 هكتار.

-المساحة المسقية الخاصة بإنتاج الأعلاف 383.75 هكتار.

[1]- نفس المرجع.

[2]- نفس المرجع.

-وضع شبكة للسقي بالتقطير على امتداد 511 هكتاروإنجاز 4144 منشأة سقي آبار وأحواض،وإنشاء 16 وحدة غرفة تبريد.

3-الإنتاج الفلاحي والحيواني والصناعة الغدائية في الولاية:

1-الإنتاج النباتي:

-بالنسبة لإنتاج الخضر فقد تم تحقيق الأهداف في كل من إنتاج الزيتون حيث تحتل الولاية المرتبة الثالثة وطنيا وبإنتاج قدر000 319 قنطار خلال سنة 2017. كذا الأعلاف والخضر التي تشمل من الفلفل والطماطم والكوسا والخيار والباذنجان والتي بلغ مجموع إنتاجها 000 600 1 قنطار في موسمها وهي بهذا القدر من الإنتاج تحقق مردود كتفاء للولاية من هذا المنتوج.[1]

- وقد شهدت شعبة زراعة الأشجار معدل نمو بنسبة أكثر من **27%**، وزراعة شجيرات الزيتون بنسبة تفوق **62%** وتقوم محافظة الغابات بالاهتمام بهذه الشجرة على مستوى المشتلة المتواجدة في مركز تكوين تقني الغابات بكسير حيث تم إنتاج 15.000شجيرة زيتون خلال سنة 2017[2]وتوزيعها على السكان المحليين وحتى وطنيا.

- تبلغ المساحة الغابية على مستوى الولاية 137 ألف هكتار بنسبة 57%، وتبلغ المساحة المخصصة لشجر ة البلوط الفليني **78** ألف هكتار تنتج من 15 إلى 18 ألف قنطار سنويا، وقد تراجع إنتاج هذه المادة بعدما كانت تصل إلى 30 ألف قنطار خلال سنوات الثمانينات وهذا بسب الحرائق التي تتلف حوالي **14** ألف هكتار[3] في السنة بسبب الحرائق المختلفة المصدر، وتعتبر هذه المادة ذات أهمية كبيرة بسبب الطلب العالمي ♣ عليها لهذا تعمل محافظة الغابات الولائية على إعادة تشجير المساحات التالفة انطلاقا من إعادة التشجير حيث بلغت عدد الشجيرات خلال عام 2017 حوالي 300.000 شجيرة.[4]

-وقد تم استغلال **203** هكتار داخل البيوت البلاستيكية وغرس أشجار على مدى **215**هكتار،و**53691**خلية نحل والجدول التالي يوضح توزيع الخضر حسب المساحة المستغلة عبر الولاية.

---

[1]- فاتح سرحان ، **المرجع السابق الذكر**.

[2]- ناصر محمدي،**المرجع السابق الذكر**.

[3]- محمد الهادي قجور،**المرجع السابق الذكر**.

♣-منتوج الفلين موجود في سبع دول عبر العالم (04أروبية، و03 إفريقية) فقط وهي:1- لبرتغال،2-إسبانيا،3- إيطاليا ،4- فرنسا،5- المغرب،6- الجزائر،7- تونس، لهذا فهي مادة مطلوبة جدا لمحافظتها على البيئة

[4]-ناصر محمدي،**المرجع السابق الذكر**.

لقد تم تركيب أول بيت بلاستيكي متعدد القبب سنة 2011 من مميزات هذا النو ع مضاعفة الإنتاج 10 مرات مقارنة بالبيوت البلاستيكية توفر مناخ اصطناعي يسمح للنباتات بالنمو في ظروف مثالية (النضج مبكرا)، أول مستثمر خاص تجربة البيوت متعد دة القبب كان السيد بوشمال بلقاسم في مزرعته الواقعة غرب بلدية جيجل بحوالي 03 كلم. تبلغ مساحة البيت الواحد 2000 متر مربع (مساحة 05 بيوت بلاستيكية عادية) ، ويكلف البيت الواحد مليار و270 مليون سنتيم، هو أكثر ارتفاعا يسمح بتمدد السيقان في الفضاء وإعطاء المزيد من الثمار ،كماأن هذا النوع من البيوت البلاستيكية مجهزة بنوافذ للتهوية تعمل أوتوماتيكيا، وينتج هذا النوع من البيوت 4000 قنطار في الهكتار وقد تم تسجيل ستة (06) مشاريع استثمارية في القطاع الفلاحي موجهة للزراعة في البيوت البلاستيكية متعددة القبب التي ستسمح برفع الإنتاج، حيث تم تمويل هذه المشاريع ضمن قرض التحدي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.[1]

ويوجد في الولاية 18900 بيت بلاستيكي تغطي 500 هكتار.[2]

جدول (14) المساحة المستغلة في الإنتاج النباتي خلال 2016. الوحدة: الهكتار

النوع	المساحة المستغلة
الفلفل بنوعيه	370
الطماطم	110
الكوسا	53
الخيار	43
الباذنجان	13
حصيلة إنتاج الخضر لسنة 2016	1 600 00 قنطار

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية جيجل

[1]-أمال بولعروق ، مهندسة في الفلاحة الفرع الفلاحي سيدي عبد العزيز، مديرية المصالح الفلاحية لولاية جيجل يوم 28/03/2018.

[2]-فاتح سرحان، **المرجع السابق الذكر**.

–يعود إدخال الزراعة الكثيفة للفراولة في ولاية جيجل لسنة 2001، حيث تم الشروع فيها بشكل تجريبي على مساحة 04 هكتار فقط مقابل 340 هكتار حاليا وتوجد 07 أنواع للفراولة المزروعة بالولاية.[1]

تنامت زراعة الفراولة في الولاية لتحقق أرقاما قياسية خلال السنوات القليلة الماضية وخلال الموسم الحالي يطمح المنتجون إلى إنتاج 14 ألف طن بزيادة معتبرة مقارنة بالموسم الماضي الذي بلغ فيه الإنتاج 10ألاف طن فقط، حيث خصصت لها مساحة 340 هكتار من البيوت البلاستيكية عبر 11 بلدية معظمها بشرق الولاية، وقد برزت على المستوى الولائي جمعية مهنية تضم منتجي الفراولة تسمى؛ "**جمعية منتجي الفراولة**"، وقد ازدهرت هذه الزراعة بفضل البيوت البلاستيكية فلم تعد فاكهة موسمية بل أصبحت متوفرة على طول السنة. غير أن الحلقة الأضعف في سلسلة انتاج فاكهة الفراولة هي الشتلة التي لا تزال تستورد من الخارج.[2]

تراهن ولاية جيجل على زراعة الزيتون وتحتل وطنيا المرتبة الثالثة وقد قدرت المحاصيل سنة 2016 بما يقارب 320ألف قنطار ليصل إلى 05 ملايين لتر من الزيت أي 16 لتر في القنطار الواحد، وقد اكتست هذه الزراعة التي يفضل العديد من مزارعي المنطقة الاستثمار فيها بشكل تدريجي أهمية كبيرة ، وتقدر المساحة الفلاحية المستغلة في زراعة الزيتون 19700 هكتار وهذا يمثل 30%من المساحة الصالحة للزراعة بالولاية، وترتكز هذه المؤهلات في ثلاث مناطق شرق ووسط وغرب الولاية مشكلة خارطة تقسيم المستثمرات الفلاحية بالمنطقة التي تحصي 1400 مزارع زيتون مجتمعين في إطار جمعية مهنية، إضافة إلى 160 معصرة 90 منها تقليدية و 70 حديثة ، وقد تمت زراعة ما يقارب مليون وسبعمائة ألف شجرة زيتون منها 15400 هكتار دخلت حيز الإنتاج الموسم الأخير، [3] ويتميز الإنتاج في الولاية بجودته العالية من خلال التقارير المخبرية التي تم إجراؤها لقياس نسبة الحموضة في هذا المنتوج بالولاية ، وتشمل هذه الزراعة العنصر النسوي بصفة ملفتة ، ويظهر من خلال سياسة القطاع بالولاية الاهتمام بشجرة الزيتون وزيت الزيتون كأولوية من أولويات التنمية وترقية القطاع ، هذه الشعبة التي تجذب وتشغل يد عاملة كبيرة لاسيما العائلية خلال موسم الجني.

[1]-أمال بولعروق، **المرجع السابق الذكر**.

[2]-**نفس المرجع**.

[3]-فاتح سرحان ،**المرجع السابق الذكر**.

الجدول(15) الإنتاج النباتي في ولاية جيجل **الوحدة: القنطار**

نوع الإنتاج	حصيلة الإنتاج لسنة 2016
الزيتون	319 000
الفراولة	192 000
الكروم	34 000
الجبوب	15 500
الحبوب الجافة	3700
إنتاج الأعلاف	489 000

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية جيجل.

تحتل ولاية جيجل المرتبة الثالثة وطنيا في إنتاج الزيتون، إلا أن إنتاج الحبوب (15500 قنطار) والحبوب الجافة(3700قنطار) في الولاية ضعيف نتيجة عدم توفر الظروف المناخية لهذا يعتبر إنتاج هذان المحصولان محتشما فيها.

2-الإنتاج الحيواني والسمكي:

شهد إنتاج اللحوم الحمراء معدل نمو بأكثر من 30 %واللحوم البيضاء بأكثر من 44%، والحليب بأكثر من13%، والبيض بأكثر من 52%[1].

ولكن رغم النتائج المسجلة إلا أن الولاية لازالت تعاني من عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي فمثلا إنتاج الحلي ب على مستوى الولاية غير كاف والفلاحون يستغلون ما ينتجونه لاستهلاكهم فقط والأزمة واضحة فمثلا في إنتاج البيض المواطن الجيجلي يستهلك بمعدل 98 بيضة في السنة وبمعدل بيضة خلال أربعة أيام.

بالنسبة للحوم فمعدل الاستهلاك بمعدل 11 كيلو في السنة للفرد الواحد المواطن الواحد يستهلك حوالي 0.1 كلغ في اليوم: 0.06 %لحوم بيضاء، 0.03 %حمراء، وهذه نسبة قليلة جدا.

[1]– نفس المرجع.

جدول (16)بين الإنتاج الحيواني في ولاية جيجل خلال سنة2016.

نوع الإنتاج	الحصيلة السنوية لسنة 2016
اللحوم الحمراء	590 590 قنطار
اللحوم البيضاء	104 000 قنطار
الحليب	47 مليون لتر
البيض	49 400 000 بيضة
العسل	5100قنطار

المصدر: الإحصائيات المقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية جيجل.

كما عرف إنتاج الصيد البحري هذه السنة ارتفاع بنسبة **11,30%** مقارنة مع إنتاج سنة 2016 الذي كان فيحدود3010 طن من السمك، بينما هذه السنة بلغ **3350طن**وترجع أسباب هذا الارتفاع بالأساس إلى [1]الظروف المناخية الملائمة التي عرفتها المنطقة، والتي أثرت على جهد الصيد حيث ارتفع بنسبة 5,33 %.

جدول (17)يبين الإنتاج السمكي في ولاية جيجل خلال سنة2016-2017

نوع السفن	إنتاج سنة 2016	إنتاج سنة 2017	% نسبة النمو
سفن الجياب	144,81	215,57	+ 49 %
سفن السردين	2415,15	2683,765	+ 11 %
سفن الحرف الصغيرة	377,985	353,991	- 06 %
سفن النزهة	72,055	96,674	+ 34 %
المجموع	**3010**	**3350**	**11,3 %**

المصدر: مديرية الصيد البحري والموارد الصيدية لولاية جيجل.

بلغ المبلغ الإجمالي للإتاوة السنوية للحصول على الترخيص بالصيد البحري لسند تجهيز سنة 2017، المحصلّ من

[1]-رشيد بورويس، **المرجع السابق الذكر**.

طرف إدارة أملاك الدولة خلال سنة 2017، يقدّر بواحد مليون وثمانية مائة وسبعة وثلاثون ألفا دينار جزائري (1.837.000 دج).[1]

والجدول (18) يوضح الإنتاج السمكي في ولاية جيجل خلال سنتي 2016-2017

نوع الحرفة	الإتاوة المحصّل عليها (دج)	
	سنة 2017	سنة 2016
جياب	461.200	469.200
صيد السردين	421.400	394.600
الحرف الصغيرة	127.700	132.850
الصيد الترفيهي	772.700	763.200
الصيد بالغوص	54.000	63.000
المجموع	**1.837.000**	**1.822.850**

المصدر: مديرية الصيد البحري والموارد الصيدية لولاية جيجل.

1 -وقصد لترقية الإنتاج السمكي في الولاية جيجل في إطار برنامج تحسين الخدمة المقدمة للمهنيين على مستوى موانئ الصيد تم إنجاز ما يلي:

- انجاز مسمكة البيع بالجملة لميناء زيامة منصورية، نسبة تقدم الأشغال 100%.
- إنجاز مسمكة البيع بالجملة لميناء العوانة، نسبة تقدم الأشغال 100%.
- تقدم أشغال إنجاز نادي الصيادين بميناء بوالديس بنسبة98%.
- مباشرة إجراءات انشاء سوق بيع بالجملة للموارد الصيدية بميناء بوالديس بين مديرية التجارة ومؤسسة تسيير موانئ الصيد البحري بالتنسيق مع مديرية الصيد البحري.
- انطلاق أشغال إعادة تهيئة ثلاثة وحدات لتكييف منتجات الصيد البحري.

[1]-**نفس المرجع** .

- انتهاء أشغال تهيئة وتوسيع وحدة لتكييف المنتجات الصيدية.
- تفعيل نشاط وحدة لتكييف وتخزين منتجات الصيد البحري بميناء بوالديس.

3-ترقية الصناعة الغذائية في الولاية:

للصناعات الغذائية دور كبير في عملية التنمية فهي لا توفر فرص العمل فحسب بل تعمل على توفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء،والتقليل من الاعتماد على الخارج في سد احتياجات الأفراد، كذلك فهي توفر عائد مجزي ناتجمن الصادرات يمكن استغلاله في الاستثمارات المختلفة التي تساهم في زيادة الرخاء الوطني [1] ارتباط هذا النشاط بالاستغلال الأمثل للخامات الزراعية من خلال تصنيعها.

ومن بين الصناعات الغذائية القائمة في ولاية جيجل حسب احصاء مديرية التجارة لسنة 2015 ما يلي:[2]

المطاحن:بلغ عدد على مستوى الولاية 04 مطاحن تختص بإنتاج السميد والفرينة، تشغل 102 عامل بقدرة إنتاج قدرت بـ 334 قنطار في اليوم بالنسبة لمادة السميد، وبـ1216قنطار في اليوم بالنسبة لمادة الفرينة.

المشروبات الغازية: ويقدر عددها 05 وحدات، مختصة في إنتاج الماء الثمري والمشروبات الغازية غير الكحولية، تبلغ سعة الإنتاج بـ 3400 لتر في اليوم، توظف 43 عامل.

إنتاج المياه المعدنية: توجد على مستوى الولاية وحدة فقط لإنتاج المياه المعدنية بطاقة إنتاج حقيقية تقدر ب 2000 قارورة يوميا و44 عامل.

صناعة معلب لحم الدواجن: توجد وحدة فقط ولائيا مختصة في إنتاج مادة الكاشير بطاقة إنتاج

صناعة منتجات الحليب ومشتقاته: توجد وحدتين على مستوى الولاية، تتمثل طبيعة إنتاجها في الحليب المبستر 01 لتر، يقدر حجم الإنتاج بـ 55000 لتر في اليوم، توظف 90 عامل.

إنتاج الزيتون: توجد عشر وحدات (10) وحدات لإنتاج زيت الزيتون حجم الإنتاج بـ 183قنطار في اليوم 24 عامل.

[1]-حافظ أمين بوزيدي، استخدام منهجية بوكس جينكيتر للتنبؤ بحجم الطلب على منتوجات الصناعات الغذائية في الجزائر لسميد نموذجا. (رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الأساليب الكمية في التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2014/2013، ص 07.

[2]- موقع مديرية التجارة لولاية جيجل على:
تاريخ التصفح يوم 13ماي 2018.www.dcwjijel.dz

التعليب:توجد وحدة فقط على مستوى الولاية مخصصة لإنتاج مركز الطماطم ومربى الفواكه، يقدر حجم انتاجها بـ 06 طن مخصص لمركز الطماطم وبـ 03طن يوميا مخصص لمربى الفواكه، عدد العمال 37 عامل.

المجبنة: توجد وحدة فقط على مستوى الولاية مخصصة لإنتاج الجبن سعة الإنتاج تقدر بـ 05قناطير في اليوم توظف 04 عامل.

خلال 2007 تم انجاز 06 أسواق جوارية وهي أسواق تجزئة، كما تم تهيئة 09 أسواق أخرى، 06 منها تجزئة و 03 منها أسبوعية ويتعلق الأمر بـ:[1]

-سوق حراثن بجيجل -سوق تمانتوت بجيملة - سوق المحد بجيملة

كما تم إنجاز 03 أسواق جوارية نموذجية ويتعلق الأمر بالأسواق التالية:[2]

-سوق (01) حي مصطفى في بلدية جيجل.

سوقين (02) بلدية الطاهير كما تم إنشاء 10أسواق تابعة للبلديات تعتبر فضاءات موزعة على هذه البلديات .

أما **الفواعل المحلية للسياسة الفلاحية** فتتمثل في الجهات المنفذةلها في الولاية وتتباين أدوار هذه الفواعل المحلية وتتداخل فيما بينها فنجد من يقوم دورها على تأطير الفلاح وتكوينه وأخرى تقوم على مراقبة استغلال الأراضي الفلاحية ومحاربة تغيير الوجهة الفلاحية لها إضافة إلى توفير الدعم المالي والتأمين الفلاحي، وتتمثل هذه الفواعل في:

-وزارة الفلاحة : من خلال المخططات الوطنية التي تنعكس على المستوى المحلي .

-المديريات الولائية للمصالح الفلاحية ؛ ومختلف الأقسام الفرعية والمندوبيات البلدية التي تقوم بمتابعة الفلاحين ميدانيا ، ومتابعة المشاريع، إرشاد الفلاحين ، والقيام بالتأطير التقني لهم ، دراسة ملفات الفلاحين في إطار طلب القروض والدعم الفلاحي ، مراقبة العمليات اللامركزية .

-الجماعات المحلية : الولاية (لجان ولائية تم تشكيلها لمتابعة الأراضي الفلاحية واسترجاع الأراضي الغير مستغلة الغرف الفلاحية : من خلال منح بطاقات الفلاحين ، تنظيم المعارض ، القيام بالحملات التحسيسية والإرشادية.

-مصالح الغابات الولائية : التشجير وإعادة التشجير ، مراقبة استغلال الأراضي، وتكوين الفلاحين.

الديوان الوطني للأراضي الفلاحية : من خلال مراقبة استغلال المستثمرات الفلاحية وتحصيل الضرائب

[1]-حسين صغير، رئيس مصلحة، مديرية التجارة ولاية جيجل في 22 ماي 2018.

[2]-**نفس المرجع**.

-المؤسسات المالية : الممولة نقدا : بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، البنك الوطني الجزائري (القروض ؛ قرض الرفيق + قرض التحدي)، الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي.، الممولة عينا : وسائل ، أسمدة ، عتاد : الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ، الصندوق الوطني للبطالة ، الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ensej

-صناديق دعم النشاط الفلاحي : تسهيل العمليات التمويلية + التأمينات على الممتلكات والأشخاص.

مراكز التكوين ومعاهد البحث الفلاحي في مجال السياسة الفلاحية : التي تقوم بعميات التكوين والإرشاد والبحث العلمي في المجال الفلاحي.

-مختلف الجمعيات الناشطة في المجال الفلاحي محليا : جمعيات ناشطة في مختلف أنواع الزراعات المحلية السائدة ،جمعيات المرأة الفلاحة.

-المستثمرين الفلاحيين (فلاح ،مستثمرات فلاحية خاصة ، جماعية ، وفردية).

-وسائل الإعلام : الإذاعة ، التلفزيون ، الجرائد ..).

-**جماعات المصالح** (الممولين والموزعين والتجار).

المبحث الثالث: معوقات ومستقبل القطاع الفلاحي في ولاية جيجل

رغم الطابع الجبلي للولاية إلا أنها تملك من الإمكانيات ما يؤهلها لتحقيق تنمية محلية كبيرة في هذا القطاع، إلا أن الواقع والملاحظ أنه رغم المجهودات المبذولة واستفادت الولاية من برامج النمو وفرص الدعم من قبل الدولة للنهوض بهذا القطاع فهذا الأخير لازال يعاني العديد من المشاكل والمعوقات التي يجب إعادة النظر بخصوصها وكذلك ضرورة الفصل فيها ومن أبرز المشاكل نجد:

مشكلة العقار الفلاحي:

– أراضي فلاحية غير مستغلة سبب كونها أراضي عروشية؛ لا هي ملك للخواص ولا هي ملك للدولة وبالتالي ويجب النظر فيها.

التحويل الذي طرأ على بعض إن لم نقل العديد من الأراضي الفلاحية الخصبة بسبب كرائها لوكلاء السيارات أو إيجارها على غرار ما حدث في كل من بلدية الطاهير، الأمير عبد القادر، جيجل، ومنطقة جيمار بالشفقة ، والإشكال المطروح أين كانت مديرية الفلاحية، الديوان الوطني للأراضي الفلاحية ، الغرفة الفلاحية وماهو دورها ومسؤوليتها وكذا مسؤولية رؤساء المجالس الشعبية البلدية عند اطلاعهم بشروع تشييد المباني فوق أراضي فلاحية ، وما الفائدة من قوانين دون تطبيقها على غرار القانون 03/10 المؤرخ في 15/08/2010 المحدد لكيفية استغلال الأراضي الفلاحية الخاصة للدولة، ويحدد حق الامتياز الفلاحي.

الوضع الأمني خلال العشرين سنة الماضية فهذا المعطى الأمني أفرز اختلالا عميقا في بنية الريف الجيجلي، ولم يكن أما الحشود البشرية المقيمة في الريف والجبال إلا الهروب، وعلى هذا النحو تفككت معادلة الريف والمدينة بهدم الريف وترييف المدينة وتحولت العائلات من منتجة ممونة بالجبال إلى مستهلكة بالمدينة.

إن مراقبة استغلا ل الأراضي الفلاحية على مستوى الولاية يتطلب إمكانيات مادية وبشرية معتبرة، إلا أن الديوان الوطني للأراضي الفلاحية للولاية يبقى عاجزا عن المراقبة المتواصلة والدقيقة لهده الأراضي في ظل قلة المورد البشري لديه–03 متصرف، 01مهندس دولة في الفلاحة، 01 رئيس مصلحة.[1]

[1] – زهية خلفون، **المرجع السابق الذكر**.

-التأمين الفلاحي:

لازال دور التأمين الفلاحي على مستوى الولاية مجهولا لدى الفلاحين، رغم الحماية التي يقدمها لهم في تخفيف أعباء الخسائر التي لا يمكنه التحكم فيها، هدا يجعل الاستثمار في هدا القطاع عبارة عن مجازفة بغياب التأمين لأن كل الأعباء الناتجة عن الكوارث الطبيعية يتحملها الفلاح لوحده.

كذلك في ظل تعدد الأنشطة واختلافها من نباتية وحيوانية وعتاد يجد الفلاح صعوبة تأمين كل الأنشطة التي يمارسها على حدة.

-ندرة المياه:

رغم أن ولاية جيجل تصنف من الولايات الجزائرية الأكثر تساقطا للأمطار،إلا أن الواقع يبين صعوبة الفلاحين التزود بمياه السقي خاصة في فترة الصيف في المناطق الداخلية للولاية ووجود المساحات الكبيرة للأراضي فيها على غرار منطقة المحارقة ببلدية العنصر ،وتعتبر من بين المشاكل المطروحة التي تتطلب المعالجة لارتباط الفلاحة بوجود الماء.[1]

-غياب المتابعة لبعض النشاطات المدعمة:

تقتضي عملية التدعيم مراقبة دورية قصد الوقوف على أسباب الخلل والفشل لبعضها ، فمحافظة الغابات للولاية في إطار تطبيق عقود النجاعة منحت العديد المستفيدين سواء تعلق الأمر بتربية الحيوانات أو التشجير، إلا أن العملية لم تحقق الأهداف المطلوبة نتيجة غياب المراقبة .

-قلة اليد العاملة : قلة اليد العاملة في هذا القطاع وعزوف الشباب عن الممارسة هذا النشاط، هذا ما أدى عجز واضح خصوصا إذا علمنا أن العديد من المنتجات الفلاحية لا تجد من يجنيها وتبقى في مكانها حتى تسقط، وكذلك لجوء العديد من الفلاحين لتشغيل الأطفال والنساء قصد تغطية هذا العجز، ويرجع العديد قلة اليد العاملة في الفلاحية إلى تفضيل الشباب العمل في الحضائر وكذلك توجه أغلبهم نشاطات أخرى على غرار العمل بميناء جن جن، وقد توفرت للشباب في إطار دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أونساج امكانيات وعتاد دون أن يقوم أغلبهم باستغلالها لغياب المتابعة والمراقبة لعملية الدعم في هذا الإطار.

-قلة التكوين في هذا المجال وغياب المعاهد المشرفة على التكوين في القطاع الفلاحي : سواء فلاح أو مرشد فلاحي فبعض الاختصاصات الفلاحية كتربية النحل، والأبقار الحلوب وكذلك الزراعة في البيوت البلاستيكية ذات القبب،

[1] - زهية خلفون،**المرجع السابق الدكر.**

تتطلب التكوين لأن نجاح النهوض بالمورد البشري قبل كل شيء، فما الفائدة من الحصول على القروض والدعم في ظل غياب فعالية التجسيد، وإهمال تكوين الفلاح.

غياب سوق الجملة على مستوى ولاية جيجل : الفلاح الجيجلي مضطر إلى اللجوء إلى سوق الجملة على مستوى بلدية شلغوم العيد بولاية ميلة لتسويق منتوجاته هذا ما يجعل الفلاح يدفع تكاليف أخرى كتكلفة التنقل وشدة المنافسة التي ينتج عنها خفض السعر نتيجة العرض الواسع وبالتالي فغياب سوق الجملة بالولاية يبقى هاجس الفلاح خصوصا أن الولاية تملك من المنتوجات ما يؤهلها لأن تملك سوقا للجملة.

قلة غرف التبريد والحفظ : فغرف التبريد على مستوى منطقة أولاد الصالح ببلدية الطاهير قليلة ولا تكفي جل المنتجات الفلاحية .

السوق الموازية: إن غياب الرقابة أدى إلى ظهور السوق الموازية التي تكون أبرز نتائجها أن الفلاح دائما هو المتضرر من هذا النهج .

التبعية في مجال البذور : إن جل البذور المستعملة في الفلاحة على مستوى الولاية مصدرها الاستيراد وكذا الأسمدة جعلت الفلاح تحت رحمة منتجي البذور والممولين المحتكرين ولعل غلاء البذور في الآونة الأخيرة وكذا الأسمدة جعل الفلاحين يقلصون المساحة المزروعة ، بالإضافة على طبيعة البذور المستوردة الهجينة تجعل الفلاحة تابعة للأجانب، إذ بات من الضروري إنشاء معاهد ومدارس للبحث ومشاتل متخصصة لتقليل التبعية.

التدني الكبير في الأسعار خصوصا في حالة الوفرة حيث تكون غير كافية حتى لتغطية تكاليف زرع وجني المحاصيل فمثلا في صيف العام الماضي في ظل انخفاض سعر الكوسة إلى 05 دنانير في أسواق الجملة هذا جعل الفلاحين يرمون خضرواتهم في الوديان .

ارتفاع سعر الكراء على اعتبار أن الفلاحين أغلبهم لا يملك قطع أرضية لممارسة نشاطه الفلاحي .

عند الحديث عن القطاعات المكملة للفلاحة وكمثال خلال البرنامج التحفيزي الذي سطرته الدولة سنة 2007 مساعدات لإنعاش نشاط الطماطم الصناعية، ففي ولاية جيجل وحدها تم انتاج 12812 قنطار بمعدل مردود 168 قنطار في الهكتار بمساحة 105 هكتار ، ولسوء التسيير وضعف السياسة الفلاحية فإن السعي لرفع الإنتاج لم يقابله العمل الجاد في توفير وحدات لتحويل الإنتاج ، فالكميات الهائلة من الطماطم الصناعية كانت توجه إلى وحدة

التحويل الوحيدة الموجودة بالطاهير هذا ماجعل الفلاحين يقفون في طوابير لاتنتهي فتلف منتوجهم وأحبط عزيمتهم وكلفهم خسائر فادحة بسبب غياب التنسيق والتخطيط.

-غياب النشاط الجمعوي النقابي على مستوى ولاية جيجل ففلاحو المنطقة يفتقدون من يدافع عنهم ويسمع صوتهم وما هو موجود شكلي ولا يرقى لأن يكون منبرا معبرا عن انشغالاتهم.

-عجز الولاية عن تغطية احتياجاتها ولجوئها إلى سوق الخضر بالغرب لتغطية احتياجاتها.

2 مستقبل القطاع الفلاحي في الولاية:

إن الاستفاقة المتأخرة للمصالح الولائية ومحاولتها تطبيق القانون 03/10 المؤرخ في 15/08/2010 المحدد لكيفية استغلال الأراضي الفلاحية، ويحدد الامتياز الفلاحين ترتب عنه إنقاذ أراضي فلاحية وهذا من شأنه أن يدفع إلى استغلال هذه الأراضي ببيعها أو كرائها، أو الشراكة وبالتالي فتطبيق هذا القانون واحترام دفتر الشروط من شأنه أن يعيد للأراضي الفلاحية انطلاقا من أن من يمتلكها هو من يستغلها ويجسد هذا من خلال رقابة الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.

- فتح المعهد الوطني للبحث الفلاحي بالولاية في بلدية قاوس الذي نأمل أن يمثل دوره في دعم أساليب الإنتاج من خلال تطويرها والبحث في سبل زيادة المردود، إضافة إلى أن هذا المعهد سيعمل على تكوين العنصر البشري المتخصص الذي يعتبر الأساس في انطلاق محطة التنمية.

- وفي مجال الشراكة عرضت مستثمرة إيطالية إنشاء مشتلة للفراولة بجيجل، وقد تقدمت رئيسة مجموعة المستثمرين بهذا العرض الذي لقي ترحابا من قبل السيد الوالي الذي أمر بتخصيص أرضية لإقامة المشتلة كما وعد بتوفير جميع التسهيلات لإنجاح هذه الخطوة الأولى من نوعها في الولاية.

بالنسبة لتثمين الثروة الغابية وزيادة التشجير ستستفيد الولاية مستقبلا من البرامج الجديدة الممولة من طرف الصندوق الوطني للتنمية الريفية -شطر02-وتم تسجيل عمليتين جديدتين خلال سنة 2018 متمثلتين في:

تدعيم تربية النحل: لقد استفادت ولاية جيجل من غلاف مالي يقدر بـ 60.000.000 دج موجه لاقتناء ما يعادل 6.000 خلية نحل لفائدة 600 مربي صغير. ولقد شرعت محافظة الغابات عن طريق مصالحها اللامركزية في إعداد قوائم المستفيدين وستقوم بإعداد دفاتر الشروط فور الانتهاء من هذه العملية.

غرس الأشجار المثمرة :لقد تم تسجيل عملية غرس الأشجار المثمرة على مساحة 400 هكتار وستشرع محافظة الغابات عن طريق مصالحها اللامركزية في إعداد قوائم المستفيدين، وتوزيعها مما سيزيد من المساحة المخصصة للأشجار المثمرة بزيادة للإنتاج الفلاحي وكذا مواصلة تفعيل ودعم الاستثمار قصد تنمية المناطق الريفية للولاية.

المخطط الوطني للتشجير:

سطرت محافظة الغابات لولاية جيجل مخطط للتشجير إلى آفاق سنة 2025 وذلك لتكثيف الثروة وإعادة تشجير المساحات المتدهورة وتتلخص أهداف هذا المخطط كما يلي:

-التشجير بالأصناف الحراجية .....: بمعدل 550 هكتار/السنة.

-إعادة التشجير بالأصناف الحراجية: بمعدل 350 هكتار / السنة.

- التشجير بالأصناف المثمرة .....: بمعدل 850 هكتار / السنة.

وتثمينا للمنتوجات المحلية قامت محافظة الغابات بإحصائها على مستوى الولاية قصد خلق فرص الاستثمار في المجال الفلاحي للشباب الراغب في إنشاء مشاريع وسوف يتم إنشاء خريطة ولائية لتثمين هذه المنتجات والجدول الدي يوضح المنتوجات المحلية التي تسعى الوزارة إلى تثمينها خاصة أن الأبحاث الأخيرة أكدت القيمة المادية لها، فالمرحلة الأولى محليا هي إنشاء جمعيات محلية:

جمعية المهنيين لتحويل الفلين والحطب

- جمعية الهنيين للنباتات الطبية والعطرية، ليتم إنشاء مجلس وطني لهده المنتوجات.

- إنشاء بنك لصغار الفلاحين من طرف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي يتكفل باحتياجاتهم من بذور ويتكفل بمربي النحل فيما يتكفل بالفلاحين ذوي المشاريع الكبرى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

- الاستفاقة المتأخرة للمصالح الولائية ومحاولتها تطبيق القانون 03/10 المؤرخ في 15/08/2010 المحدد لكيفية استغلال الأراضي الفلاحية، ويحدد الامتياز الفلاحين ترتب عنه إنقاذ أراضي فلاحية وهذا من شأنه أن يدفع إلى استغلال هذه الأراضي ببيعها أو كرائها، أو الشراكة وبالتالي فتطبيق هذا القانون واحترام دفتر الشروط من شأنه أن يعيد للأراضي الفلاحية انطلاقا من أن من يمتلكها هو من يستغلها ويجسد هذا من خلال رقابة الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.

– في القريب العاجل سيتم فتح المعهد الوطني للبحث الفلاحي بالولاية في بلدية قاوس الذي نأمل أن يمثل دوره في دعم أساليب الإنتاج من خلال تطويرها والبحث في سبل زيادة المردود، إضافة إلى أن هذا المعهد سيعمل على تكوين العنصر البشري المتخصص الذي يعتبر الأساس في انطلاق محطة التنمية.

– وفي مجال الشراكة عرضت مستثمرة إيطالية إنشاء مشتلة للفراولة بجيجل، وقد تقدمت رئيسة مجموعة المستثمرين بهذا العرض الذي لقي ترحابا من قبل السلطات المحلية التي خصصت أرضية لإقامة المشتلة.

– إنشاء بنك لصغار الفلاحين من طرف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي يتكفل باحتياجاتهم من بذور ويتكفل بمربي النحل فيما يتكفل بالفلاحين ذوي المشاريع الكبرى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

– إنشاء سوقي للجملة الأول في جيمار بالشقفة على مساحة 07 هكتار، 05 هكتار منها تخصص للخضر والفواكه والمواد الغذائية ، 02 هكتار منها تخصص للماشية، علما أن هذا السوق ملكية خاصة أم ا الثاني من المزمع إنشاؤه في بلدية الأمير عبد القادر من طرف شركة عمومية MAGRO .كما تم تسطير مشروع إنجاز 8 أسواق مغطاة إلا أن العملية مجمدة بسبب الوضعية المالية.

رغم الاستفاقة المتأخرة لحماية العقار الفلاحي بمحاولة محاربة شتى التعدي عليها و مراقبته استغلاله يبقى مصير العديد من المستثمرات الفلاحية التي لم يشملها القانون السابق 19/87 مجهولا و على المشرع إعادة تسوية ملفات التي لم يشملها القانون 03/10 لأنها في الحقيقة أراضي فلاحية كذلك.

خلاصة الفصل

تملك ولاية جيجل العديد من المؤهلات التي تمكن القطاع الفلاحي المساهمة في تنمية بلدياتها إلا أن العديد من المشاكل المطروحة أعاقت دوره في التنمية كمشكلة العقار الفلاحي وغياب الصناعات الغذائية ، ومشاكل أخرى كندره المياه وقلة اليد العاملة ومشاكل أخرى وجب الوقوف عليها ومعالجتها، لأن عملية التنمية تقتضي معرفة معيقاتها ووضع الحلول والبدائل لها.

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاقتصادية ذات التأثير المباشر على القطاعات الأخرى، إضافة لكونه المسؤول عن تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان. إلا أن القطاع الفلاحي في الجزائر لازال يعاني عديد المشاكل التي قلصت من دوره وأضعفت مساهمته، إن عدم الاهتمام بهذا القطاع وعدم إدراك البعد الاستراتيجي له خلال المراحل الأولى من الاستقلال أضاع على الجزائر فرصة كبيرة تمثلت في وضع الجزائر مخططات وبرامج تنموية أظهر تطبيقها ما تحمله من متناقضات كرست ضعف القطاع واستمرار التبعية للخارج في ظل انخفاض الإنتاج الزراعي وزيادة عدد السكان والاعتماد المطلق على تصدير منتوج واحد وهو النفط وعائداته.

إن دراستنا للسياسة الفلاحية في الجزائر على مختلف مراحلها وظروف تطبيقها وكذا الدراسة الميدانية للقطاع الفلاحي في الولاية جيجل ودورها في تحقيق التنمية المحلية جعلتنا نستخلص بعض النتائج:

القطاع الفلاحي في الجزائر بعد الاستقلال عانى من نتائج السياسة الاستعمارية التي غيرت بنيانه وأنماط إنتاجه وكيفتها وفق مصالحها، فغيرت الوجهة الإنتاجية للأراضي الفلاحية الجزائرية من إنتاج محاصيل الحبوب بأنواعها إلى زراعة الكروم والحمضيات وقضت بذلك على ألاف الهكتارات المستغلة للزراعة الغذائية بتحويلها محاصيل تجارية.

وبعد الاستقلال مباشرة طبقت الجزائر التسيير الذاتي للأملاك الشاغرة في الوقت نفسه أبقت على شكل وأساليب الاستغلال وحتى نوع الزراعات السابقة، ففشلت هذه السياسة نتيجة لعديد العوامل أبرزها تطبيق التسيير الذاتي في بلد لم يكن مؤهلا له لا سياسيا ولا إداريا، ونقص اليد العاملة المؤهلة وقدم التجهيزات، إضافة إلى صغر السوق المحلية وعدم قدرتها على تصريف إنتاجها المخصص سابقا لتلبية الطلب الأوربي (الخمر).

لتقرر بداية السبعينيات تطبيق سياسة الثورة الزراعية بسبب النتائج السلبية لسابقتها، إذ تقوم هذه الأخيرة على تجميع الفلاحين في قراهم الاشتراكية المنجزة على عاتق الدولة واعتماد نظام التعاونيات المختلفة الأنماط للتمويل والإنتاج وحتى التسويق، وعلى أساسها أصبح الفلاح أجيرا لدى الدولة سواء أنتج أم لا، وسرعان ما تجسدت البيروقراطية في صورها السلبية من اتكال وسوء تسيير وتنظيم. ليتضح في الأخير أن الثورة الزراعية رغم المرجعيات الشكلية التي تعترف بالقطاع الفلاحي وأهميته في الحقيقة كان مسطرا له أن يكون القطاع المهمش وأن التصنيع هو قاطرة التنمية ولهذا منحت الأولوية للصناعات القاعدية الثقيلة على حساب الفلاحة.

ومع مطلع الثمانينات زادت أعباء الدولة المخططة بسبب فشل سياساتها المنتهجة التي كرست تبعيتها الغذائية للخارج وأكدت محدودية النتائج مقارنة مع الاعتمادات المالية المخصصة، لهذا لجأت الجزائر إلى إعادة هيكلة القطاع

الفلاحي عن طريق تنظيم الهيكل العقاري للأراضي الفلاحية وأخدت هذه العملية بعدا اقتصاديا واجتماعيا بجعل الوحدات الإنتاجية تهدف تحقيق الربح كغيرها من المؤسسات الاقتصادية القائمة على منطق السوق، معلنة بذلك بداية تراجع وتخلي الدولة على دور الموجه للاقتصاد، فشجعت عملية امتلاك الأراضي عن طريق استصلاحها بهدف زيادة المساحة الصالحة للزراعة وتشجيع الملكية الخاصة.

إلا أن اعتماد الجزائر المطلق على عوائد المحروقات المرتبط باستقرار الأسواق العالمية، جعلها تعاني أزمة حادة بسبب التدهور الكبير لأسعاره خاصة سنة 1986 هذا ما جعل القائمين على الأمر يصدرون قانونا جديدا مؤكدين توجه الدولة الجزائرية إلى خوصصة القطاع الفلاحي بتطبيق القانون 19/87، المتضمن تفكيك المزارع الاشتراكية إلى مستثمرات فلاحية جماعية وفردية وأخرى نموذجية ومنح حرية تسييرها لأصحابها بحيث تنازلت الدولة على حقوقها العينية باستثناء الأرض التي بقيت تحت سلطتها، ملغية بذلك كل أشكال التسيير السابقة صراحة من خلال إلغاء الأمر68-356 المتعلق بالتسيير الذاتي، والمرسوم 69-120المتضمن القانون الأساسي للتعاونيات الفلاحية. معلنة بذلك القطيعة مع السياسة الفلاحية السابقة القائمة على الاحتكار المطلق للعملية التنموية، ليفتح المجال أمام القطاع الخاص الذي ظل مهمشا لسنين، لكن بالرغم من هذا التحول في نمط التسيير، والنصوص القانونية المنظمة للقطاع الفلاحي والتي طبقت بنوع من الغموض والضبابية تجسد هذا في إصدار الدولة للقوانين المتتالية الجديدة المصححة لتناقضات سابقتها، إلا ان القطاع الفلاحي ظل يعاني ضعف المردود وقلة المساهمة في التنمية والعجز عن تلبية حاجة الجزائريين من الغذاء، ترتب عليه زيادة فاتورة الاستيراد التي جعلت الجزائر تلجأ إلى المديونية الخارجية وتكيف هيكلها الاقتصادي بعد اللجوء لجدولة ديونها هذا من جهة، والأزمة الأمنية التي زادت من مأساة القطاع الفلاحي في الجزائر بسبب موجات الهجرة التي شهدتها المناطق الريفية نحو المدن والتخلي عن الأراضي الفلاحية من جهة ثانية.

لقد أظهرت السياسات الفلاحية المطبقة في ظل النظام الاشتراكي فشلها وعدم قدرتها معالجة مواطن الخلل التي أضعفت مساهمة القطاع في التنمية وهمشت دوره رغم شعاراتها، إضافة لعجز القطاع العام المدعم من طرف الدولة عن تحقيق الأهداف رغم الإمكانيات التي رصدت له نتيجة العديد من الأسباب كحداثة الاستقلال وسوء التسيير وغياب التخطيط الاستراتيجي وتجاهل الخصوصية الفلاحية للمستوى المحلي. لهذا فالسياسة الفلاحية في الجزائر أخدت منطلقا أخر نتيجة عودة الاستقرار الأمني وزيادة عائدات المحروقات بداية من سنة 2000، لهذا عمدت الجزائر إلى تبني مخطط وطني جديد قصد ترقية القطاع.

-والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو إستراتيجية جديدة بعيدة المدى، تهدف إلى عصرنة القطاع الفلاحي انطلاقا من تثمين الإمكانيات الفلاحية المتاحة وتنميتها والاستغلال العقلاني لها، لهذا عادت الدولة من جديد

للإشراف على دعم القطاع فبداية من سنة 2000 يعتبر القطاع الفلاحي القطاع الوحيد المستفيد من برنامجين مستقلين في نفس الفترة –المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و برنامج الإنعاش الاقتصادي- فهدف المخطط إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي الوطني وتحقيق التنمية المستدامة في إطار المحافظة على الموارد الطبيعة، ورفع مداخيل الفلاحين وتحسين مستوى معيشتهم، مركزا على عدة برامج لترقية القطاع كتطوير الإنتاج والإنتاجية، وتكثيف عملية الإنتاج، ليتم توسيع المخطط ليشمل عالم الريف بداية من 2002 وتعيين وزير منتدب للتنمية الريفية لأول مرة في الجزائر، محاولة لإعطاء البعد الريفي دور في عملية التنمية على اعتباره ملازم للفلاحة إضافة إلى اقتران البلديات الفقيرة في الجزائر بعالم الريف.

- ومحاولة لتفعيل النشاطات الاقتصادية ومحاولة إحياء المناطق الريفية بالاعتماد على الاستغلال العقلاني لإمكانياتها وتثمين مواردها المختلفة تبنت الوزارة المنتدبة-التنمية الريفية-عام 2004 "إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة " قصد إنعاش الفضاءات الريفية وتحسين ظروف معيشة سكانها ومحاولة خلق مشاركة شعبية محلية قصد الجمع بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي في التنمية.

وبعد دمج مهام الوزير المنتدب في وزارة الفلاحة وإلغاء منصبه، وإلحاقه بمنصب وزير الفلاحة، سطرت الجزائر برنامج جديد من خلال صدور قانون التوجيه الفلاحي 08-10 الذي تم من خلاله تسطير المحاور الأساسية للتنمية المستدامة وعالم الريف، انطلاقا من سياسة التجديد الفلاحي والريفي وبرنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية، المتضمنة عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية وتعزيز القدرات المادية والبشرية للمؤسسات والهيئات المكلفة بدعم مسار التجديد الفلاحي والريفي محليا.

إن المتأمل للمكانة التي حضي بها الريف في البرامج التنموية الجديدة المسطرة من طرف الدولة لإقرار بدوره الفعال في دعم تطوير القطاع الفلاحي لأنه يعتبر النواة القاعدية الواجب إشراكها في عملية التنمية خصوصا أن عالم الريف هو الحاضن للنشاط الفلاحي.

لقد برز دور المستوى المحلي في دفع عجلة التنمية المحلية من جهة والوطنية من جهة أخرى من خلال عملية إشراك الفواعل المحلية وتنمية الريف الجزائري بتحسين مستوى معيشة سكانه فتبنت الجزائر صورا عديدة للدعم

لكن رغم النتائج الإيجابية التي حققتها برامج التنمية الجديدة من تكثيف للإنتاج وتنويع له، إلا أن القطاع الفلاحي لازال عاجزا عن تحقيق الاكتفاء الذاتي، ورغم التحسن الذي شهده إنتاج الحبوب إلا أن الجزائر ماتزال تتصدر الدول المستوردة لهذه المادة.

وكنتيجة للدراسة الميدانية في ولاية جيجل التي شملت الدور التنموي للقطاع الفلاحي بها ومدى مساهمته في تفعيل برامج التنمية المحلية بالولاية تم استخلاص النتائج التالية:

-تملك الولاية من المقومات والإمكانيات المختلفة ما يؤهل القطاع الفلاحي لأن يدفع بعجلة التنمية المحلية بها.

-كنتيجة لتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وبرنامجي التجديد الفلاحي والريفي بداية من سنة 2000 حقق القطاع الفلاحي بالولاية نموا معتبرا خاصة في مجال زيادة وتكثيفالإنتاج.

-إنشاء مكاتب على مستوى البلديات والدوائر التابعة لبعض الهيئات المحلية كمديرية المصالح الفلاحية والديوان الوطني للأراضي الفلاحية ومحافظة الغابات سهل عملية المراقبة والاستغلال وكذلك التعاون بين مختلف الأطراف.

-لازال القطاع الفلاحي بولاية جيجل يعاني العديد من المشاكل التي تحد من دوره خاصة مشكل العقار الفلاحي وصعوبة تسويته. وكذلك ندرة مياه السقي.

من خلال تطرقنا لموضوع الفلاحة وأثرها في تفعيل برامج التنمية المحلية يمكن تقديم بعض التوصيات والاقتراحات التالية:

- التقرب من الفلاحين ومعرفة مشاكلهم ومحاولة معالجتها وتقديم الدعم المادي لهم ومرافقتهم من بداية الإنتاج إلى توزيعه وتسويقه.

- الاعتماد على التكوين والإرشاد الفلاحي.

- الاهتمام أكثر بعالم الريف وتحسين مستوى المعيشة لسكانه.

- تسوية العقار الفلاحي والحرص على مراقبة الاستغلال العقلاني الفعلي له.

- زيادة المساحة المسقية في الولاية خاصة أنها تملك الموارد المائية الكافية لذلك.وربط الفلاحين بها.

- زيادة التنسيق والتعاون بين مختلف الفواعل المحلية التي لها علاقة بالقطاع ، لأن النهوض بالقطاع الفلاحي يقوم على تكامل الأدوار والاستفادة من خبرات بعضها.

- مواصلة الدعم الفلاحي والحرص على مراقبة ومتابعة المستفيدين

قائمة المراجع

قائمـــــة المراجع:

الكتب بالعربية:

1-بلرابح، محمد، **آفاق التنمية في الجزائر**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

2-بن دعيدة ، عبد الرحمن، **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، .1999

3-بن حمودة، سكينة، **دروس في الاقتصاد السياسي**. دار الملكية للطباعة والإعلام، الجزائر ،.2006

4-بن صالح النمري، خلف بن سلمان، **دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية** . مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.

5-براهمي، عبد الحميد، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية** . مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، .1996

6-بن خلدون، عبد الرحمن، **المقدمة**. دار الفكر،

7-جدوع الشرفات، علي،**مبادئ الاقتصاد الزراعي**. دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، .2009

8-دادي عدون، ناصر، العايب، عبدالحمن، البطالة **وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2010.

10-وزان، صلاح، **تنمية الزراعة العربية الواقع والممكن**. مرلئز دراسات الوحد العربية، بيروت، 1998.

11-حسن بهلول، محمد بلقاسم، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية** . منشورات دحلب، الجزائر، 1993.

12-الحجار، زياد خليل ،**الأمن المائي الغذائي العربي المبادئ في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بدائل الحروب والتنمية**.دار النهضة العربية، بيروت ،.2009

13-لعمامرة، سعد بن البشير، **هواري بومدين الرئيس القائد**. قصر الكتاب، الجزائر، 1997.

14-الموسوي، رحمن حسن، **الاقتصاد الزراعي**.دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

15-ستورا، بنجامين، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1989**. ترجمة: صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق ،2012.

16-عبد الغاني عثمان مصطفى، **السياسات الاقتصادية الزراعية في إطار برامج التكييف الهيكلي** . المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، 1994.

17-عجة الجيلالي، **أزمة العقار الفلاحي ومقترحات تسويتها من تأمين الملك الخاص إلى خوصصة الملك العام**. دار الخلدونية، 2005.

18-علوي، عمار، **الملكية والنظام العقاري في الجزائر**. دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

19-العربي، إسماعيل، **التنمية الاقتصادية في الدول العربي**. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د،س،ن.

20-القاسم، صبحي، **واقع الأمن الغذائي ومستقبله**. مؤسسة عبد الرحمن شومان، عمان، 2010.

21-القاسم، صبحي، وآخرون، **تحديات الأمن الغذائي العربي** . المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2009.

22-رحمة، منى، **السياسات الزراعية في البلدان العربية**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000.

23-تومي، عبد الرحمن، **الانحراف الاقتصادي والعولمة والهيمنة والاستبداد السياسي، ملفات للمراجعة**. دار الكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر ،2012.

24-غربي، فوزية، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي-حالة الجزائر**. مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،2010.

المجـــــــــلات:

1-إبراهيم، أحمد سعيد، "أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي (الاقتصاد الزراعي العربي واقعا طبيعيا وبشريا)"، **مجلة جامعة دمشق**. المجلد 27، العدد الثالث،2011.

2-أوشن، فاروق،"تقييم آثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة-ولاية خنشلة"، **مجلة أبحاث ودراسات التنمية**، العدد 02، جوان 2015.

3-بابا، عبد القادر، عدة عابد، "السياسات الزراعية الداعمة للتنمية الفلاحية ". **مجلة نور للدراسات الاقتصادية**، مجلد رقم 3، العدد 04، جوان 2017.

4- باشوش، حميد، "واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للفترة 2000-2015"، **مجلة دفاتر بوداكس**، العدد 06 ،الجزائر ،سبتمبر 2016.

5-باشي، أحمد، "القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح "، **مجلة الباحث**، العدد 13، جوان 2013، جامعة سطيف، الجزائر.

6-بن نقاب ، عبد الحق، "دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي – مع الإشارة إلى حالة الصناعات الغذائية في الجزائر"، **مجلة الباحث**. العدد 09، الجزائر، 2011.

7بوعافية، رشيد، عزاز سارة، "دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية "، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، العدد 07، أفريل 2017.

8-بوعزيز، ناصر،" سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة "، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 43، جامعة محمد خيضر بسكرة مارس 2016.

9-بوفليح،نبيل،" دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)"،**مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية الإنسانية**، العدد 90، 2013.

10-بوفليح، نبيل ،"دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة - "2010، **مجلة أبحاث اقتصادية**، العدد 12، الجزائر، ديسمبر 2012.

11- بكدي ،فاطمة،" التنمية الزراعية والريفية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد 13، جامعة خميس مليانة الجزائر جوان .2013

12-بكالة، فاطمة الزهرة، طالب، نورالدين، "جودة البيانات الإحصائية وأهميتها في رصد وتقييم سياسات التنمية الزراعية في الجزائر-دراسة حالة التجديد الفلاحي وال ريفي2009-2016،" **المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي**، الجزائر،2016.

13-ويلي، صالح،"المشاريع الجوارية المدمجة كآلية للتنمية الريفية في الجزائر، حالة ولاية قسنطينة 2009-2014"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 44، 2015.

14-زيبري، رابح ،"حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية" ، **مجلة العلوم الانسانية**، جامعة محمد خيضر فيفري 2004

15- زرمان، كريم،"التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009"، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد السابع، جوان 2010

16-حاروشين، ابتسام، "السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي." **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**. الجزائر، العدد06 ،2014.

17- حاروشن، نور الدين، "استراتيجية إدارة المياه في الجزائر"، **دفاتر السياسة والقانون** ، العدد 07 ، الجزائر، جوان 2012،

18- حوحو، حسيبة، حوحو سعاد،"آلية تمويل وتسيير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية "، **مجلة العلوم الإنسانية**،العدد23، جامعة محمد خيضر، نوفمبر 2011.

19- مزاري، فضيل إبراهيم ، "سياسة التجديد الريفي و دورها في تفعيل التنمية الزراعية في الجزائر"، **مجلة بحوث و دراسات**.

20-ميلود، وأرزقي"، اختيار القطاع الفلاحي في الجزائر أحد السبل الكفيلة لإنعاش الاقتصاد الوطني، ر ؤية تحليلية خلال الفترة 2000-2015 "، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، العدد 07أفريل 2017.

21-مسعي، محمد ، "سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو "، **مجلة الباحث** ، العدد 10، الجزائر، 2012.

22 – نزعي ، عز الدين ، هاشمي ،الطيب، " السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي "،**مجلة العلوم الاقتصادية**، المجلد التاسع، العدد الثالث والثلاثون، تموز2013.

23 – سعود ،عمر،" الفلاحة في الجزائر: من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (63-2002)"،**مجلة إنسانيات (المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية**، العدد22، السنة .2003

24-العابد، سميرة، عبار، زهية، "ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات"، **مجلة الباحث**، العدد 11، الجزائر،2012.

25 – عامر، عامر أحمد، "محاولة ندمجه وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر"، **مجلة الباحث**، العدد 08، 2010.

26-عباس، فرحات،" أثر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على زراعة النخيل وإنتاج التمور في الجزائر"، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، الجزائر 03، العدد7، 2012.

27-علون، محمد لمين، عطية،حليمة،"قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري –دراسة حالة القطاع بولاية بسكرة"،**مجلة نور للدراسات الاقتصادية**، العدد03، بسكرة، 2016 /2017.

28-.عماري، زهير،" إشكالية تنظيم العقار الفلاحي الجزائري وأهم الخيارات الممكنة لتطويره "، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد الثالث عشر، جوان 2013.

29-شعابنة، إيمان، "مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون** ، العدد 16، الجزائر،2017

30-غربي، فوزية،"واقع إنتاج الحبوب في الجزائر "، **مجلة العلوم الإنسانية** ، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر، بسكرة، فيفري 2004.

الوثائق الحكزمية:

1 -المرسوم التنفيذي رقم 111-2000 المؤرخ في 30 ماي 2000، المحدد لكيفيات تسيير حساب المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، **الجريدة الرسيمة** ، العدد 31، 2000/06/04.

2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 90-25 المؤرخ في 01 جمادي الأول1408 الموافق 08نوفمبر1990، المتضمن التوجيه العقاري، **الجريدة الرسمية**، العدد 49، 18 نوفمبر1990.

3-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر 05-05 المؤرخ في 18 جمادي الثاني الموافق 25 جويلية 2005، المتضمن قانون المالية التكميلي2005، (**الجريدة الرسمية**، العدد 52، 29 جويلية 2005)

4-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانو ن 08-16، المؤرخ في 03 أوت 2008، يتضمن التوجيه الفلاحي، (**الجريدة الرسمية**، العدد 46 صادر بتاريخ 10 أوت 2008).

5-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 10-03، المؤرخ في 15 أوت 2010، يحدد شروط كيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة، (**الجريدة الرسمية**، العدد 49 صادر بتاريخ 29 أوت 2010)

الدراسات غير المنشورة:

-رسائل الدكتوراه:

1- بن ناصر طوش ،عيسى ، "مشكلة الغداء في الجزائر : دراسة تحليلية وسياسات علاجها "،(**أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ،فرع العلوم الاقتصادي**)، جامعة منتوري قسنطينة، ص263

2-بن سليمان، عبد النور، "امتلاك الأراضي الفلاحية، والرعوية في العرف الجزائري: منطقة ترارا نموذجا"، (رسالة لنيل شهادة الدكتوراه)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم الثقافة الشعبية)، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2012/2011، ص 179ص 03.

3-بورغدة، نور الهدى، "دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي-حالة الجزائر-"، (**مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير في إطار مدرسة الدكتوراه فيعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، قسم علوم التسيير**)، جامعة فرحات عباس سطيف، 2014-2015، ص96

4-هاشمي الطيب، " التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر"،(**أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية**)، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان ، 2014/2013، ص174

5-زاوي،بومدين،"التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر-مقارنة كمية- "، (**أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير تخصص: اقتصاد وتسيير عمومي**)، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، الجزائر، 2015-2016، ص41

6-زوزو، رشيد،"الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر من 1988-2008"، (**أطروحة دكتوراه دولة في علم اجتماع التنمية**)، جامعة منتوري قسنطينة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية تخصص علم الاجتماع ،2007-

7-حوشين،كمال، "إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"، (**أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية**)، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير) ،2006-2007، ص

8-فريمش، مليكة، "دور الدولة في التنمية – دراسة حالة الجزائر –"، (**بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص تنظيمات إدارية وسياسية**)، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012.

9-غردي، محمد، "القطاع الزراعي وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، (**أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي**)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2014-2015،

رسائل الماجستير:

1-أوشن، فاروق،" تقييم آثار تنفيذ المشاريع الجواريةلتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة – دراسة حالة مشروع منطقة ايقوبان بلدية شلية ولاية خنشلة"،(**مذكرة ماجيستير**) جامعة فرحات عباس ،سطيف ،2014-2015.

2-باشوش، حميد، "المشاريع الكبرى في الجزائر حالة الطريق السيار شرق-غرب "،(**مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي**)، جامعة الجزائر 2010،3-2011.

3-بودخدخ،كريم ،" أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: حالة الجزائر "، (**رسالة ماجيستيرفي العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير**)،جامعة الجزائر،2013.

4- بوزيدي، حافظ أمين،"استخدام منهجية بوكس جينكيتر للتنبؤ بحجم الطلب على منتوجات الصناعات الغذائية في الجزائر لسميد نموذجا". (**رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الأساليب الكمية في التسيير**)، جامعة محمد خيضر بسكرة،2014/2013

5-بوصبيعات، سوسن، "الطبيعة القانونية لحق المستفيد من المستثمرات الفلاحية". (**مذكرة لنيل درجة الماجستير في الحقوق، قسم القانون الخاص، تخصص القانون العقاري**)، جامعة منتوري، قسنطينة،2006-2007

6-جرمولي، مليكة،" السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها دراسة حالة ولاية البويرة "، (**رسالة ماجيستر علوم سياسية وعلاقات دولية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية**، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005/2004،

7-هاشمي، الطيب ، "تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحة في الجزائر الفترة 2000-2006 نموذج تطبيقي للمخطط بولاية سعيدة"، (**مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية**) جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2006-2007

8-زيرمي نعيمة، "التجارية الخارجية الجزائرية– التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق "،(**مذكرة ماجيستيرفي التسيير الدولي للمؤسسات تخصص المالية الدولية**) ،جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان ،2011-2010، ص 166

9-طكوك، نزهة،" ولاية جيجل الهجرة الداخلية والاستقطاب الحضري: دراسة في تهيئة المجال "، (**مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية تخصص التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة الإقليمية**)، جامعة قسنطينة، جوان 2010، ص .27

10-كتفي،سلطانة،"تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في ولاية قسنطينة(2000-2005)"،"(**مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية**)، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006، ص

11-سوالمية، عبد الرحمن، "إستراتيجية التنمية الريفية المستديمة -البناء الريفي نموذجا"،(**مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستيرفي علم الاجتماع الريفي**)، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009-2010، ص 69.

12-سايح، بوزيد، "تأهيل القطاع الزراعي في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية"، (**رسالة ماجستير في اقتصاد التنمية كلية علوم التسيير**) ،جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2006-2007، ص365.

13-عياش، خديجة، "سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر-دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007 "،(**مذكرة لنيلشهادة الماجستير** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2010-2011،

14-صاحب، يونس، "السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر، دراسة حالة مواد غذائية أساسية، 2000-2014"، (**مذكرة لنيلشهادة الماجيستيرفي العلوم السياسية تخصص السياسات العامة**)، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014-2015، ص 132.

15-قصوري، ريم، "لأمن الغذائي والتنمية –حالة الجزائر"، (**مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتسيير فرع اقتصاد التنمية**)، جامعة باجي مختار عنابة ،2014-2015، ص 163.

16-تواتي، خوجة ، " الرقابة على استغلال العقار الفلاحي التابع للأملاك الوطنية الخاصة بالدولة"، (**مذكرة لنيلشهادة الماجيستير في القانون، فرع القانون العام تخصص الهيئات العمومية والحوكمة**)، قسم الحقوق، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 2014-2015، ص 90.

17-خزار، راضية إسمهان،" دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيقا لتنمي ة البشرية المستدامة"، (**مذكرةماجستيرتخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة**)، جامعة فرحات عباس، سطيف ،2011-2012، ص 150.

الملتقيات:

1-هاشمي، الطيب، " القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الانجازات والعقبات"، **في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية** ،الملتقى الدولي التاسع المنعقد جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي: 24.25 نوفمبر 2014.

2-زروقي، ليندة،"ترشيد استغلال العقار ألفلاحي ودوره فيسد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2014"، **في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية**، الملتقى الدولي التاسع منعقد بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي: 24.25 نوفمبر 2014.

3-محمد، هشام، ترشيد استخدام الموارد المائية في الجزائر، **الملتقى الدولي حول الأمن المائي، تشريعات حماية وسياسات الإدارة** ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، يومي 14و15 ديسمبر 2014.

4-مفتاح، صالح، "دور البرامج الوطنية لتطوير الفلاحة في إطار البرامج التنموية 2001-2014 في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر" ،**تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي**، أبحاث المؤتمر الدولي المنعقد بجامعة الجزائر، يومي 12/11/مارس 2014.

5-مصنوعة،أحمد، "الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر "، **في ضوء المتغيرات** ص11**والتحديات الاقتصادية والدولية**، الملتقى الدولي التاسع المنعقد بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي: 24.25 نوفمبر 2014.

6-عبو، عمر، عبو ، هودة، "جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة "،**التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات**، ملتقى وطني منعقد بجامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم القانونية والإدارية، الجزائر، 2009.

7-علة، مراد، "إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر: قراءة تقييميه "، **في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية**، الملتقى الدولي التاسع المنعقد بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي: 24.25 نوفمبر 2014.

8-رجراج، محمد، "السياسات الاقتصادية وحتمية الأداء المميز في القطاع الفلاحي"، **الأداء المميز للمنظمات والحكومات**، الملتقى الدولي المنعقد بجامعة ورقلة يومي8و9 مارس 2005.

9-رجراج، محمد، حداد، محمد " التجديد الريفي وأثره على التنمية المكانية المستدامة لعالم الريف "، **تقييم سياسات الإقلال من الفقر في العالم العربي في ظل العولمة** ، الملتقى الدولي المنعقد بجامعة الجزائر يومي 23-24 نوفمبر 2014.

التقاريـــــــر:

1-االمنظمة العربية التنمية الزراعية، **الكتاب السنوي لإحصائيات الزراعة العربية**.المجلد 32 الخرطوم2012.

2-المنظمة العربية التنمية الزراعية، **الكتاب السنوي لإحصائيات الزراعة العربية**.المجلد 33 الخرطوم2013.

3-المنظمة العربية التنمية الزراعية، **الكتاب السنوي لإحصائيات الزراعة العربية**.المجلد 34 الخرطوم2014.

4-المنظمة العربية التنمية الزراعية **الكتاب السنوي لإحصائيات الزراعة العربية**. المجلد 35، الخرطوم، 2015.

5-وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، **مسار التجديد والفلاحي عرض وأفاق**، المطبعة الرسمية، الجزائر ،2012.

-المواقع الالكترونية:

1-خطاب الرئيس ع العزيز بوتفليقة في 28 فيفري 2009ببسكرة نقلا عن الموقع:
http://www.el_mouradia.dz/arabe/discoursara/2009/02يوم 23مارس 2018.

2-موقع مديرية التجارة لولاية جيجل على:
تاريخ التصفح يوم 13ماي 2018.www.dcwjijel.dz

3-إستحداث 30 ألف منصب شغل في الفلاحة في ولاية جيجل،
www.kawalisse.com/ar/wp_تاريخ التصفح 15 ماي 2018

4-"الجزائر تسبح على خزان كبير من المياه الجوفية"

https://www.djazairess.com/elkhabar/تاريخ التصفح 2018/02/12.

الحصص التلفزيونية:

1- فارس مسدور، الجزائر تملك 80% من الأراضي الزراعية ذات الجودة العالية في العالم، **تلفزيون النهار**، 1 فيفري 2008.

الفهـــــرس

الإهداء.....//

الشكر.....//

مقدمة .....أ–ز

الفصل الأول: السياسة الفلاحية وواقع القطاع الفلاحي في الجزائر.....8

تمهيد.....9

المبحث الأول:مفهوم السياسة الفلاحية.....10

أولا:تعريف السياسة الفلاحية وأهدافها.....11

ثانيا: رسم السياسة الفلاحية وأنواعها.....12

المبحث الثاني: مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر.....21

أولا: الإمكانيات الطبيعية.....21

ثانيا: الثروة الحيوانية والنباتية و.....27

ثالثا: الإمكانيات البشرية.....31

المبحث الثالث: دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الإقتصادية.....34

أولا: مساهمة في توفير الاحتياجات الغذائية وسد الفجوة الغذائية.....34

ثانيا: تطوير الصناعة الغذائية واستيعاب القوة العاملة.....37

ثالثا: المساهمة في الدخل المحلي والإجمالي.....40

خلاصة الفصل: 43

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة في الجزائر ودورها في التنمية المحلية.....44

تمهيد: 45

المبحث الأول: الإصلاح الزراعي وإعادة الهيكلة.....46

أولا: سياسة التسيير الذاتي.....46

ثانيا: سياسة الثورة الزراعية 49

ثالثا: سياسة إعادة الهيكلة والتكييف الهيكلي..... 54

المبحث الثاني: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية..... 64

أولا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية..... 64

ثانيا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية..... 73

المبحث الثالث: سياسة التجديد الفلاحي والريفي: 79

أولا: سياسة التجديد الفلاحي..... 80

ثانيا: سياسة التجديد الريفي..... 81

خلاصة الفصل: 90

الفصل الثالث: الدور التنموي للقطاع الفلاحي في ولاية جيجل..... 91

تمهيد: 92

المبحث الأول: إمكانيات القطاع الفلاحي في ولاية جيجل..... 93

أولا: الإمكانيات الطبيعية..... 93

ثانيا: الثروة الحيوانية والنباتية والسمكية..... 100

ثالثا: الإمكانيات البشرية..... 104

المبحث الثاني : مساهمة القطاع الفلاحي في تفعيل برامج التنمية المحلية في ولاية جيجل..... 107

أولا: توفير مناصب الشغل..... 107

ثانيا: تنفيذ برامج التنمية المندمجة..... 108

ثالثا: الإنتاج النباتي والحيواني والصناعة الغذائية 117

المبحث الثالث: معوقات ومستقبل القطاع الفلاحي في ولاية جيجل..... 128

أولا: معوقات التنمية الفلاحية على مستوى الولاية..... 128

ثانيا: مستقبل وأفاق القطاع الفلاحي في ولاية جيجل..... 132

خلاصة الفصل: 135

الخاتمة..... 136

قائمة المراجع: 140

فهرس المحتويات..... 152

فهرس الجداول والأشكال: 153

قائمة الاختصارات:..... 154

فهــرس الجداول والأشكال:

الرقم	عناوين أشكال وجداول الفصل الأول	الصفحة
1	نسبة اليد العاملة في القطاع الفلاحي 2000-2010	40
2	مساهمة الناتج الزراعي الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2004-2013.	41
3	تطور نصيب الفرد من الناتج ال زراعي2004 -2012	41
4	مساهمة الفلاحة في تخفيض الواردات خلال الفترة2007-2014.	42
5	تطور الصادرات الكلية الزراعية والغذائية في الجزائر (2007-2014)	42
	عناوين أشكال وجداول الفصل الثاني	
1	الحصص المالية الموجهة الفلاحة 2001-2005	65
	عناوين أشكال وجداول الفصل الثالث	
1	توزيع المستثمرات الجماعية والفردية حسب بلديات الولاية.	94
2	توزيع المياه السطحية في ولاية جيجل	97
3	توزيع المياه السطحية في ولاية جيجل	97
4	حضيرة العتاد الفلاحي المستغل في الولاية حتى سنة 2017	103
5	توزيع الفئات السكانية خلال الفترة 1998-2008	104
6	أهم نتائج التجديد الريفي في مجال فك العزلة	108
7	توزيع مشاريع الفلاحة المندمجة (الغابات)من 1010-2014	110
8	المساحات المسقية عبر الولاية	114
9	المساحات المجهزة عبر الولاية	115

10	توزيع المساحات المسقية حسب النباتات المغروسة	116
11	مجموع المسجلين البحريين خلال 2017	107
12	الإتاوة المحصل عليها خلال 2016-2017	121
13	الإنتاج النباتي والمساحة المستغلة في جيجل 2016	118
14	حصيلة الإنتاج النباتي في الولاية2016	120
15	حصيلة الإنتاج الحيواني في الولاية2016	121

قائمة الإختصارات:

المصطلح	باللغة الفرنسية	باللغة العربية
الديوان الوطني للإصلاح الزراعي	Office National de la Réforme Agraire	O.N.R.A
الصندوق الوطني للثورة الزراعية	Fonds National de la Réforme Agraire	F.N.R.A
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	Fonds National de Régulation et de Développement Agricole	F.N.R.D.A
برنامج تكثيف الحبوب	Programme d'Intensification de Céréale	P.I.C
نك الفلاحة والتنمية الريفية	Bank Agricole et du Développement Rural	B.A.D.R
الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي	Caisse Nationale de Mutualité Agricole	C.N.M.A
الصندوق الجهوي للتعاضد الجهوي	Caisse Régionale de Mutualité Agricole	C.R.M.A
الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي	Caisse Régionale de Mutualité Agricole	C.R.M.A
المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	Plan National de Développement Agricole	P.N.D.A
المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية	Plan National de Développement Agricole et Rural	P.N.D.A.R
مزرعة اشتراكية	S.A.D Socialiste Agricole Domaine	S.A.D